جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص محاسبة، مالية و بنوك

بعنوان

الدراسة المحاسبية و حدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS

(حالة الجزائر)

إعداد الطالبة:

● محمد طيفور أمينة

إشراف الأستاذ الدكتور:

● كتوش عاشور

لجنة المناقشة

أ. د زيدان محمد	أستـــــاذ	جامعة الشلف	رئيسًا
أ. د كتوش عاشور	أستـــــاذ	جامعة الشلف	مشرفًا ومقررًا
أ. د العيد محمد	أستـــــاذ	جامعة مستغانم	ممتحنًا
د. ايت محمد مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر03	ممتحنًا
د. قورين حاج قويدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحنًا
د. عيادي عبد القادر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشلف	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2016–2017

شكر و تقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ-ح**
الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية و التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) و خطوات تطبيقها	**10**
تمهيد	**11**
المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية	**12**
المطلب الأول: مراحل تطور المحاسبة	**12**
المطلب الثاني: التوافق و التوحيد المحاسبي	**14**
المطلب الثالث: نشأة و تطور معايير المحاسبة الدولية	**16**
المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية	**19**
المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية و أهميتها	**19**
المطلب الثاني: خصائص و أهداف معايير المحاسبة الدولية	**22**
المطلب الثالث: دوافع إصدار و مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية	**23**
المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية	**25**
المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية	**26**
المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية و لجنة تفسيرات التقرير المالي	**28**
المطلب الثالث: الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية	**30**
المطلب الرابع: عرض و تبويب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	**31**

المبحث الرابع: الجهات المسؤولة على وضع و تطوير معايير المحاسبة الدولية	**35**
المطلب الأول: الهيئات التي تعمل على التوافق و التوحيد المحاسبي	**35**
المطلب الثاني: الهيئات التي تعمل على إعداد معايير الإبلاغ المالي	**37**
المطلب الثالث: الهيئات و المنظمات ذات العلاقة بالمحاسبة الدولية	**39**
خلاصة	**41**
الفصل الثاني: تكييف البيئة المحاسبية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير و متطلبات الإفصاح الدولي.	**42**
تمهيد	**43**
المبحث الأول: الإطار العام لماهية البنوك	**44**
المطلب الأول: مفهوم البنوك و نشأتها	**44**
المطلب الثاني: أنواع البنوك و وظائفها	**46**
المطلب الثالث: النظام المحاسبي للبنوك	**52**
المطلب الرابع: نظام المعلومات المحاسبي للبنوك	**56**
المبحث الثاني: المؤسسات المالية المماثلة للبنوك	**58**
المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية	**59**
المطلب الثاني: أهمية و دور المؤسسات المالية	**61**
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المالية	**64**
المطلب الرابع: النظام المحاسبي للشركات التامين	**69**
المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح و مدى ملائمتها للتطبيق في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة	**71**
المطلب الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS7: الأدوات المالية: الإفصاحات	**72**
المطلب الثاني: معياري المحاسبة الدوليينIAS32 و IAS39: الأدوات المالية: العرض، الاعتراف و القياس.	**74**
المطلب الثالث: المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS4: عقود التامين.	**79**
المطلب الرابع: العلاقة التكاملية بين المعايير المصرفية	**83**

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية	**87**
المطلب الأول: تعريف لجنة بازل لكفاية رأس المال	**87**
المطلب الثاني: معايير كفاية رأس المال وفقا للجنة بازل II	**94**
المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لظهور بازل III	**100**
المطلب الرابع: توصيات بازل لتعزيز شفافية و إفصاح البنوك	**105**
خلاصة	**106**
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	**107**
تمهيد	**108**
المبحث الأول: الإطار النظري للبيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	**109**
المطلب الأول: مفهوم البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	**109**
المطلب الثاني: أهداف البيانات المالية	**110**
المطلب الثالث: المحتوى الإعلامي للبيانات المالية	**111**
المطلب الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية للبيانات المالية	**115**
المبحث الثاني: أسس إعداد و عرض البيانات المالية	**118**
المطلب الأول: عرض و تقديم البيانات المالية المعتمدة حسب معايير المحاسبة الدولية	**118**
المطلب الثاني: خصائص البيانات المالية و الأسس العامة لإعدادها.	**124**
المطلب الثالث: مفاهيم الاعتراف و القياس في البيانات المالية (أسس قياس عناصر لبيانات المالية)	**128**
المطلب الرابع: المستفيدون و مستخدمو البيانات المالية و احتياجاتهم من المعلومات.	**130**
المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	**131**
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه	**131**
المطلب الثاني: مقومات (قواعد) الإفصاح المحاسبي و أساليبه و أهميته	**136**
المطلب الثالث: الإفصاح عن الملاحظات و الهوامش (الإيضاحات)	**141**
المطلب الرابع: الإفصاح عن الجداول و الملاحق الإضافية	**142**

المبحث الرابع: محددات الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و شركات التأمين	**143**
المطلب الأول: البيانات المالية في البنوك	**143**
المطلب الثاني: الإفصاح عن المخاطر في البيانات المالية للبنوك	**152**
المطلب الثالث: البيانات المالية المعتمدة من قبل شركات التأمينات	**155**
المطلب الرابع: قواعد نشر البيانات المالية لشركات التامين و الإفصاح عنها	**159**
خلاصة	**163**
الفصل الرابع: محاسبة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر في ظل SCF	**164**
تمهيد	**165**
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي (SCF)	**166**
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	**166**
المطلب الثاني: أركان النظام المحاسبي المالي و مقارنته بمعايير المحاسبة الدولية	**170**
المطلب الثالث: الإطار القانوني و الهيئات الرقابية لضمان الإفصاح في البنوك و شركات التامين بالجزائر	**175**
المبحث الثاني: المحاسبة البنكية في ظل SCF	**180**
المطلب الأول: عرض الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي للبنوك	**180**
المطلب الثاني: التعديلات المطبقة على محاسبة البنوك لتتوافق مع النظام المحاسبي المالي	**184**
المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمينات وفق **SCF**	**186**
المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي و قواعد التقييم و التسجيل الخاصة بنشاط التأمينات	**186**
المطلب الثاني: مخرجات (القوائم المالية) النظام المحاسبي لشركات التامين وفق SCF	**196**
خلاصة	**207**
الفصل الخامس : الدراسة الإستبيانية و الميدانية للبنوك و شركات التامين موضع الدراسة.	**208**
تمهيد	**209**
المبحث الأول: الاطار المنهجي و التحليل الوصفي لبيانات البنوك و شركات التامين تحت الدراسة	**210**

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان	**217**
المبحث الثالث: تقديم بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين كنموذج للدراسة	**238**
المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي حسبSCF و IAS/IFRS ما بين الالتزام و الخيار الاستراتيجي	**246**
خلاصة	**262**
الخاتمة	**263**
قائمة المراجع	**268**
الملاحق	**280**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-1)	تصنيف معايير المحاسبة الدولية حسب الأهداف	32
الجدول (1-2)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير التقارير) IFRS	32
الجدول (2-1)	مشاركة المؤسسات الادخارية في أسواق المال	66
الجدول (2-2)	التطور التاريخي لمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS32	74
الجدول (2-3)	الأدوات المالية التي لا يطبق عليها IAS39	77
الجدول (2-4)	محاسبة الأدوات المالية وفقا لIAS39	85
الجدول (2-5)	تصنيف الأصول حسب درجة المخاطرة	91
الجدول (2-6)	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II	98
الجدول (2-7)	الترتيبات الزمنية لتطبيق بازل III	101
الجدول (3-1)	أسس قياس الأصول و الالتزامات	129
الجدول (3-2)	نموذج لحساب الأرباح و الخسائر عن فترة معينة	145
الجدول (3-3)	نموذج ميزانية البنك التجاري (أهم البنود)	146
الجدول(3-4)	نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية) لبنك عن فترة معينة	147
الجدول(3-5)	نموذج قائمة التدفقات النقدية لبنك عن فترة معينة	149
الجدول (3-6)	نموذج قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح لبنك عن فترة معينة	152
الجدول(3-7)	نموذج قائمة المركز المالي لشركة التأمين عن فترة معينة	156
الجدول(3-8)	نموذج قائمة الدخل لشركة التأمين عن فترة معينة	158
جدول(4-1)	عناصر الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	171
الجدول(4-2)	مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية و SCF	174
الجدول(4-3)	نموذج ميزانية الأصول لشركة التأمين حسب SCF	197
الجدول(4-4)	نموذج ميزانية الخصوم لشركة التأمين حسب SCF	198
الجدول (4-5)	نموذج حساب النتائج لشركة التأمين حسب SCF (حسب الطبيعة)	201
الجدول(4-6)	جدول تدفقات الخزينة لشركة التأمين حسب SCF (الطريقة المباشرة)	203
الجدول (4-7)	جدول تدفقات الخزينة لشركة التأمين حسب SCF (الطريقة غير المباشرة)	204
الجدول(4-8)	جدول تغير الأموال الخاصة لشركة التأمين حسب SCF	205

الجدول (5–1)	نسبة الاستبانات الموزعة	211
الجدول (5–2)	توزيع أفراد العينة تبعا لمؤسسة الانتماء	212
الجدول (5–3)	توزيع أفراد العينة تبعا لنوع الشهادة المتحصل عليها	212
الجدول (5–4)	توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المنصب المشتغل	213
الجدول (5–5)	توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية	213
الجدول (5–6)	معامل الثبات ألفا كرونباخ	214
الجدول (5–7)	معامل الثبات ألفا كرونباخ و الصدق لكل محور	214
الجدول (5–8)	ثبات و صدق العبارات للمحور الأول	215
الجدول (5–9)	ثبات و صدق العبارات للمحور الثاني	216
الجدول (5–1)	المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS	217
الجدول (5–10)	مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	220
الجدول (5–12)	الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS	221
الجدول (5–13)	الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده	222
الجدول (5–14)	ملخص نتائج الدراسة الاحصائية للمحاور	224
الجدول (5–15)	اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الأول.	226
الجدول (5–16)	اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الأول.	227
الجدول (5–17)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الأول.	228
الجدول (5–18)	جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الأول	228
الجدول (5–19)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثاني.	228
الجدول (5–20)	اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الثاني.	229
الجدول (5–21)	اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الثاني.	230
الجدول (5–22)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الثاني.	230
الجدول (5–23)	جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الثاني	231
الجدول (5–24)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثاني.	231

الجدول (5–25)	اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الثالث.	232
الجدول (5–26)	اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الثالث.	233
الجدول (5–27)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الثالث.	233
الجدول (5–28)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثالث.	234
الجدول (5–29)	اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الرابع.	235
الجدول (5–30)	اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الرابع.	235
الجدول (5–31)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الرابع.	236
الجدول (5–32)	جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الرابع	236
الجدول (5–33)	اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الرابع .	237
الجدول (5–34)	دراسة تأثير تقدير اثر معايير المحاسبة الدولية على المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	237
الجدول (5–35)	تطور بنك خليج الجزائر منذ نشأته إلى غاية 2013	241
الجدول (5–36)	أرقام توضح تطور البنك في بعض المجالات	242
الجدول (5–37)	الأرقام المفتاح للشركة المركزية لإعادة التامين لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013	245

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (2–1)	أنواع البنوك	50
الشكل (2–2)	دور المؤسسات و الأسواق المالية في إدارة أموال المعاشات (التقاعد)	67
شكل (2–3)	بازل II و المخاطر المصرفية	95
الشكل (3–1)	عناصر البيانات المالية	115
الشكل (3–2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	116
الشكل (3–3)	محتوى و شكل قائمة التدفقات النقدية	123
الشكل (3–4)	علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال	140
الشكل (4–1)	أركان النظام المحاسبي المالي (SCF)	170
الشكل(5–1)	الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر	240
الشكل(5–2)	الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لإعادة التامين CCR	244

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق (1)	نموذج ميزانية البنك حسب النظام المحاسبي المالي.	281
الملحق (1) مكرر	نموذج خارج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.	283
الملحق (2)	نموذج حساب نتائج البنك حسب النظام المحاسبي المالي.	284
الملحق (3)	نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة) لبنك حسب النظام المحاسبي المالي.	285
الملحق (4)	نموذج جدول تغير الاموال الخاصة لبنك حسب النظام المحاسبي المالي	288
الملحق (5)	جدول المحكمين للاستبيان	289
الملحق (6)	استمارة الاستبانة	290
الملحق (7)	قائمة البنوك و شركات التامين التي تم توزيع الاستبيان على أفرادها	294

قائمة المختصرات

المصطلح	الاختصار
A	
American Institute of Certified Public Accountants	**AICPA**
Algeria Gulf Bank	**AGB**
C	
Conseil National Comptable Français	**CNCF**
La Commission de supervision des assurances	**CSA**
Compagnie Centrale de Réassurance	**CCR**
F	
Financial Accounting standards Board	**FASB**
Fonds monétaire international	**FMI**
G	
General Agreement on Tariffs and Trade	**G.A.T.T**
I	
International Accounting standards	**IAS**
International Accounting standards Board	**IASB**
International Accounting Standards Committee	**IASC**
Banque internationale pour la reconstruction et le développement	**IBRD**
International federation of accountants	**IFAC**
International Financial Reporting Interpretations Committee	**IFRIC**
International Financial Reporting standards	**IFRS**
The Institute Of Internal Auditors	**IIA**
Institute of management Accounting	**IMA**
O	
Organisation for Economic Co-operation and	**OECD**

Development	
Organisation mondiale du commerce	**OMC**
P	
Plan comptable des assurances	**PCA**
Plan comptable national	**PCN**
S	
Système comptable financier	**SCF**
Statistical Package for the Social Sciences	**SPSS**
Standing Interpretations Committee	**SIC**
U	
Union algérienne des sociétés d'Assurance et de Réassurance	**UAR**

مقدمة

لقد طرأ على العالم في العقود الأخيرة تطورات اقتصادية هامة منها ظهور و انتشار الشركات متعددة الجنسيات و زيادة و توسع نشاطها و منطقة أعمالها دوليا مما أدى إلى إنعكاسات واضحة على بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمها و ظهور مشاكل محاسبية عديدة تتمثل في إختلاف الأنظمة و الممارسات المحاسبية و بالتالي صعوبة تبادل المعلومات المحاسبية و المالية بين المؤسسات الأم و فروعها تساعدها في إتخاذ القرارات.

و من هنا بدأت الجهود من أجل وضع أسس دولية و قواعد لمهنة المحاسبة أدت إلى ظهور ما يسمى بالتوافق المحاسبي الذي تلاه ظهور معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ و الممارسات المحاسبية و إعداد المعلومات و الإفصاح عنها و توحيد أشكال القوائم المالية على المستوى الدولي.

ترجع بعض أسباب انتشار الشركات المتعددة الجنسيات إلى المؤسسات المالية التي تعتبر على إختلاف أنواعها و أشكالها إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة و مساهمتها الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية. و عليه تمثل البنوك و شركات التأمين نوعا من المؤسسات المالية التي تقوم على تقديم منتجات و خدمات لمتعامليها و تساهم في المساهمة في رؤوس الأموال تأمينًا للمشاريع الجديدة التي تخدم التطور الاقتصادي، حيث تقوم البنوك بدور الوسيط بين ذوي الفائض في الأموال و ذوي الحاجة إليه و استثمارها. أما شركات التأمين فتقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم لتقوم باستثمارها مقابل عائد و تعويض المتضررين. هذا ما يستدعي ضرورة تصميم نظام مالي و محاسبي فعال للبنوك و شركات التأمين يتوافق مع طبيعة و خصائص أنشطتها.

و يؤدي النظام المحاسبي دورا فعالا في إنتاج و الإفصاح عن البيانات المالية الخاصة بالبنك و شركات التأمين باعتبارها من أهم المؤشرات التي تساعد في الحكم عن الوضع المالي و مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات كما تساعد في إتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.

و كما سبق الإشارة إليه فإن البنوك و شركات التأمين تتميز بنشاط خاص مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث أولت لجنة معايير المحاسبة اهتمامًا متزايداً لذلك عن طريق إصدارها للمعيار الدولي رقم 04 "عقود التأمين" و المعيار المحاسبي رقم 30 " الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة" الصادر سنة 1989 و الذي تم تعديله ثم إلغاؤه و وضع محله معايير أخرى تتوافق و تطور الظروف

الاقتصادية، إذ يقصد بمصطلح البيانات المالية: القوائم المالية أو الكشوف المالية حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي الذي بدأت الجزائر في تطبيقه ابتداء من سنة 2010 كنتيجة للإصلاحات الجذرية لنظامها المحاسبي و الذي يتكيف مع معايير المحاسبة الدولية، و يعتمد على مبدأ تحقيق الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب و الذي يطبق على جميع أنواع المؤسسات المالية، الصناعية و التجارية .

فبالنسبة لقطاع البنوك أقرت الإصلاحات المالية و المصرفية التي قامت بها السلطات النقدية و المحاسبية بموجب النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 و النظام 09-05 المؤرخ 18 أكتوبر 2009 اللذان يشتملان على مدونة الحسابات و القواعد المحاسبية و إعداد الكشوف المالية للبنوك. أما فيما يخص قطاع التأمينات فتجسد ذلك عن طريق الإشعار رقم 89 المتضمن لمدونة و قواعد سير الحسابات و عرض القوائم المالية لشركات التامين و إعادة التامين.

- **أهمية الدراسة:**

تُستمد أهمية موضوع هذه الدراسة في الاهتمام البالغ لمجلس و لجنة معايير المحاسبة و حتى النظام المحاسبي المالي لحاجة مستخدمي القوائم المالية للبنوك و شركات التامين في الحصول على إفصاح شامل لمعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة اكبر مشكل يواجه معدي البيانات المالية و متخذي القرارات و المتمثل في الإفصاح في البيانات المالية بالإضافة إلى الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية و ذلك من خلال الأهداف التالية:

- معرفة خطوات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية و تحديد دوافع الدول التي أدت إلى تبنيها.
- تحديد مفهوم مصطلح الإفصاح المحاسبي بالنسبة للقائمين على إعداد البيانات المالية.
- معرفة مدى درجة التزام البنوك و شركات التأمين بالإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية و مدى التزامها بمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي.

- تحديد مدى تكيف و توافق محاسبة البنوك و شركات التأمين مع النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية في البيئة الجزائرية.

- **الإشكالية:**

أمام هذا الطرح و على ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات و السياسات و الطرق المحاسبية في البيانات المالية للبنوك و شركات التأمين في إطار IAS/IFRS؟ و ما مدى التزام البنوك و شركات التأمين في الإفصاح عن المعلومات حسب الSCF؟

و تحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نوردها كما يلي:

- هل يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية؟
- هل تتوافق المحاسبة في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي من حيث التطبيق؟
- هل يؤثر عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة على مستوى الإفصاح في بياناتها المالية؟
- هل ساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و شركات التأمين؟ و هل هناك إختلاف بين الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده؟ و كيف يمكن تحقيق التزام هذه المؤسسات بالإفصاح؟

- **فرضيات البحث:**

- **الفرضية الأولى**: يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.
- **الفرضية الثانية**: تتوافق المحاسبة في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي من حيث التطبيق.
- **الفرضية الثالثة**: يتجسد الإفصاح في البيانات المالية على مدى تبني البنوك و المؤسسات المالية المماثلة لمعايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي و تطبيقها.

- **الفرضية الرابعة**: قد يختلف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده.

- **الدراسات السابقة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية و اختبار الفرضيات و تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع و أهم النتائج التي توصلت إليها، و فيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات كمايلي:

1. دراسة **شعيب شنوف** أطروحة دكتوراه حول **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي حالة ، BP EXPLORATION LIMITED، جامعة الجزائر–الجزائر، سنة 2007**: تطرق في دراسته إلى مدى أهمية وضرورة التوحيد المحاسبي، حيث عرض أهمية التوافق والتوحيد المحاسبي و توصل إلى عدة استنتاجات وتوصيات نذكر منها ضرورة تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي و اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في المجال إعداد التقارير والقوائم المالية. إلا أن الدراسة كانت قبل التطبيق الفعلي للنظام المالي المحاسبي مما جعلها تكتفي بمقارنة معايير المحاسبة الدولية مع المخطط المحاسبي الوطني فقط.

2. دراسة **حواس صلاح** أطروحة دكتوراه بعنوان " **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**"، جامعة الجزائر3–الجزائر، سنة 2008 : هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة تحليلية تحدد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي إضافة إلى تحليل و تقييم المعايير المهنية التي تحكم مجال إعداد القوائم المالية و تدقيقها و المعلومات التي توفرها. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة و التي كانت تشير إلى أن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا و التي تتمثل في معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، تؤدي حتماً إلى الإفصاح عن معلومات قابلة للمقارنة في القوائم

المالية إضافة إلى اتسامها بالشفافية و المصداقية. كما تناولت الدراسة موضوع القوائم المالية و كيفية إعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية إلا انه لم تتناول إعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الأمر الذي تناولناه في دراستنا هذه.

3. دراسة **بكطاش فتيحة** أطروحة دكتوراه تحت عنوان "**دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**"، **جامعة الجزائر3–الجزائر، سنة 2011**: تمثلت أهمية هذه الدراسة في الاتجاه المتزايد نحو الانسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة راغبة بالاندماج في الاقتصاد العالمي كالجزائر الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية أو على الأقل تكييف أنظمتها المحاسبية لضمان الفهم و القراءة الموحدة لمستعملي القوائم المالية حيث توصلت إلى نتائج يكمن مضمونها في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي و الذي يعمل على خدمة المستثمرين و إعطاء نظرة اقتصادية حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

4. دراسة **حمزة العرابي** أطروحة دكتوراه تحت عنوان " **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"، جامعة بومرداس–الجزائر،سنة 2013: حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى درجة التوافق بين بيئة النظام المحاسبي المالي و متطلبات معايير المحاسبة الدولية إذ توصلت النتائج إلى عدم وجود توافق بين البيئة الجزائرية و متطلبات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية من حيث خصائص البيئة المالية، الاقتصادية، القانونية و التعليمية و الثقافية و ذلك بسبب معوقات تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي. كما عالجت الدراسة مدى توافق القطاع المصرفي مع معايير المحاسبة الدولية في الجزائر حيث كانت

عبارة عن اختبار لفرضية فرعية واحدة إلا أنها تمثل نقطة تقاطع مع موضوع بحثنا و الذي يعتبر كتكملة لها.

5. دراسة بن **فرج زوينة** أطروحة دكتوراه بعنوان "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، جامعة سطيف–الجزائر،سنة 2014**": تناولت هذه الدراسة النظام المحاسبي البنكي الجزائري و مدى تماشيه مع معايير المحاسبة الدولية إذ توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل في أن وجود معايير المحاسبة الدولية يحقق مجموعة من المزايا و التي تعتبر كمدخل لدخول البنوك الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

6. دراسة **طبايبية سليمة** أطروحة دكتوراه علوم حول **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة :الشركات الجزائرية للتأمين، جامعة سطيف–الجزائر، سنة 2014**، حاولت هذه الدراسة معرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و أساليب معالجة المعلومات المحاسبية المتوفرة و من أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

- أن هناك إختلاف بين البنية الاقتصادية في الجزائر و بين بنية بقية دول العالم.
- عدم وجود منافسة حقيقية في قطاع التامين.
- في حين توصلت الدراسة الميدانية للموضوع على موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسة على قدرة شركات التامين بالجزائر على تبني و تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفقا لمعيار عقود التامين.

- **إطار الدراسة:**

قصد القيام بدراسة الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات يمكن لنا تحديد الإطار المكاني للبحث على انه الموقع الميداني الذي تمت فيه الدراسة و المتمثل في البنوك و شركات التأمين الموجودة على

مستوى ولاية: وهران، غليزان، مستغانم و الشلف. أما الإطار الزماني و الذي يغطي فترة البحث فيتمثل في الفترة الزمنية من سنة 2012 إلى سنة 2016، في حين أن الدراسة الميدانية دامت حوالي 09 أشهر و ذلك ابتداء من إعداد و تحضير الاستبيان، توزيعه، جمعه و معالجته، أما الدراسة التطبيقية فشملت الفترة 2010-2011 للقوائم المالية لبنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التأمين.

- **المنهج المتبع**:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث تمت المعالجة بإتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل، و ذلك من خلال جمع البيانات، تحليلها و الوصول إلى استنتاجات، بحيث تم الاعتماد على مجموعة من أدوات البحث و مصادر البيانات في الجانب النظري كالمسح المكتبي لمختلف المراجع باللغة العربية و الانجليزية و المتمثلة في الكتب، أطروحات الدكتوراه، مقالات، تقارير و دراسات من مجلات و مواقع انترنيت بالإضافة إلى الاعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية و معايير المحاسبة الدولية و ذلك لتوضيح المفاهيم الخاصة لإعداد القوائم المالية و الخاصة بالنظام المحاسبي المالي. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد احتوى على نوعين من الأدوات و المتمثلة في: طرح استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة موجهة لعينة من البنوك و شركات التأمين ثم تحليله باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية لبنك خليج الجزائر و الشركة المركزية للتأمين و إعادة التأمين و تحليلها و التوصل إلى نتائج.

- **هيكل البحث**:

تم تقسيم موضوع البحث إلى خمسة فصول تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: **معايير المحاسبة الدولية و التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) و خطوات تطبيقها**

يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث إذ يتناول المبحث الأول التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية أما الثاني و الثالث فتناولا الإطار النظري و التنظيمي للمعايير كما تناول المبحث الرابع إلى الهيئات التي تعمل على وضع معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: **تكييف البيئة المحاسبية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير و متطلبات الإفصاح الدولي.**

يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث حيث تطرأ إلى الإطار العام للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة و الممتثلة في شركات التامين كنموذج عن المؤسسات المالية ثم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح و مدى ملاءمتها للتطبيق في البنوك و شركات التأمين ثم الإفصاح المحاسبي وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفصل الثالث: **الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للبيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و أسس إعدادها ثم في المبحث الثالث تطرقنا إلى الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية و محددات الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و التأمينات في البحث الرابع.

الفصل الرابع: **محاسبة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر في ظل SCF**

تطرقنا في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي المالي كخطوة للاصطلاحات المحاسبية في الجزائر ثم تطرقنا إلى محاسبة البنوك و شركات التأمين في الجزائر وفقا للـ SCF و إعداد القوائم المالية و نشرها.

الفصل الخامس: **الدراسة الإستبيانية و الميدانية للبنوك و شركات التامين موضع الدراسة.**

يضم هذا الفصل خمسة مباحث يتمثل الأول في التحليل الوصفي لبيانات البنوك و شركات التأمين تحت الدراسة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان، أما المبحث الثالث فقمنا فيه بتقديم بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين كنموذج للدراسة، و كان المبحث الرابع تحت عنوان الإفصاح المحاسبي حسبSCF و IAS/IFRS ما بين الالتزام و الخيار الاستراتيجي.

الفصل الأول

معايير المحاسبة الدولية و التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)

و خطوات تطبيقها

تمهيد

لقد عرفت المحاسبة في الآونة الأخيرة تغيرات جذرية كبيرة سواء على مستوى إطارها الفكري أو العملي، و هذا راجع إلى التطورات في بيئة الأعمال و اللجوء إلى الأسواق المفتوحة بالإضافة إلى إنتشار الشركات متعددة الجنسيات. و هذا ما تطلب ضرورة وجود توافق و توحيد محاسبي من أجل حماية جميع الأطراف و المصالح و إعطاء معلومات مقروءة و مفهومة للأطراف ذات العلاقة من أجل إتخاذ القرارات. و عليه ظهر ما يسمى معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تحديد و قياس الأحداث المالية للمؤسسة و إيصال نتائجها إلى مستخدمي قوائمها المالية.

يتم إصدار معايير المحاسبة الدولية من قبل مجموعة من الهيئات المختصة تعمل على جعل الممارسات المحاسبية موحدة و متناسقة بين الدول، إذ يمثل مجلس معايير المحاسبة الدولية أهم هيئة تعمل على إصدار معايير المحاسبة الدولية.

و سوف نتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الرابع: الهيئات التي تعمل على وضع و تطوير معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

لقد ظهرت المحاسبة منذ ألاف السنين و تطورت من حيث الأهداف و المفاهيم و الإجراءات بسبب الحاجة إلى إليها و الاستعمال المكثف لها باعتبارها اللغة الموحدة بين الدول في المعاملات و هذا ما استدعى تطورها تاريخيا مرورا بالتوافق و التوحيد المحاسبي إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: مراحل تطور للمحاسبة

لقد نشأت المحاسبة و تطورت فروعها بتفاعل عوامل اقتصادية و اجتماعية و قانونية، أدى إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات، التي تساعد على معرفة نتائج النشاط الاقتصادي للكيان الاقتصادي خلال فترة معينة، و توضح المركز المالي في تاريخ معين، و تساعد الإدارة في ترشيد عملية إتخاذ القرارات.[1]

يقسم الباحثون في نظرية المحاسبة و تطوها الوظيفي تاريخ المحاسبة في ثلاث حقبات رئيسية هي[2]:

1- **الحقبة الأولى:** تمتد منذ القدم حتى نهاية القرن الخامس عشر بعد الميلاد أي تاريخ ظهور المؤلف باشيولو (paciolo) عن القيد المزدوج.

اهتم الإنسان منذ زمن قديم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، إذ كانت المحاسبة مرادفة للعد الذي استخدمته الجماعات البشرية (الأشوريين، المصريين القدماء "الفراعنة"، الإغريق و الرومان،...) بتبيان كميات المحاصيل التي ترد إلى مخازن الدولة و الكميات التي تصرف منها بهدف حصر المحاصيل ووضع نظام عادل لتوزيعها على الشعب.[3]

2- **الحقبة الثانية:** تمتد من بداية القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر أي تاريخ حدوث الثورة الصناعية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**- مدخل نظرية المحاسبة-، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ، 2009، ص 11.

[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 25.

[3] مداني بلغيث، **دروس في المحاسبة المالية -1 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد**، جامعة ورقلة، أكتوبر 2010، ص 1، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.benbelghit.com/module1.html ، تاريخ الاطلاع: 10.03.2015

يمثل ابتكار القيد المزدوج انقلابا حاسما في عالم المحاسبة، فهذا المفهوم يقترن دائما باسم الايطالي لوكا باشيولو (paciolo Luca) الذي يعتبر دليلا في حد ذاته على قيمة الخدمات التي قدمتها الرياضيات و علماؤها للوظيفة المحاسبية، فقد كان راهبا و استنادا للرياضيات عمل في جامعة ميلانو، ثم في أكاديمية روما بعد ذلك و في عام 1393 ألف أطروحة في الرياضيات تحت عنوان:

(Summa De Arithmatica Propotioniet De Computies Et Scripturies)

إذ خصص باشيولو في أطروحته هذه، فصلا كاملا عن تنظيم الدفاتر و السجلات المحاسبية، شرح فيه بالتفصيل مفهوم القيد المزدوج. و عليه مهما اختلف الباحثون في تقييم الآثار التي خلفها باشيولو على المحاسبة فهم متفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار هما:

- انه أول من وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية ممثلة في ثلاث سجلات رئيسية حددها في:

المذكرة، اليومية، الأستاذ. (Quaderno) Memorial, Journal, Ledger.

- انه أول من دعا إلى قياس الربح الفتري للمشروع في نهاية الفترة المالية عن طريق إعداد ما يسمى بحساب الأرباح و الخسائر و الذي اعتبره ملخصا تقفل فيه جميع البنود التي لا تنقل أثارها للفترة المالية و هي بنوم الإيرادات و التكاليف.[1]

3- **الحقبة الثالثة:** تمتد من القرن الثامن عشر إلى عصرنا الحالي.

في هذه الرحلة بدأ ينتشر استخدام النقود كمقياس للقيمة، و بدأت تنتشر سريعا الرأسمالية (المركنتيلية) التي تسعى بخطى حثيثة لتحقيق أرباح نقدية طائلة عن طريق توسيع التبادل التجاري و تنمية التجارة الدولية. وعليه ساهمت المحاسبة مساهمة فعالة بتقديمها أداة عقلانية تقوم على تكميم الغاية (الربح) و الوسائل (المشتريات، المبيعات، التكاليف و الإيرادات) بوحدات قياس موحدة يعبر عنها بوحدة النقد.

في بدايات القرن التاسع عشر في اروبا، ألزمت القوانين التجارية و الضريبية مجموعة من المنشات الاقتصادية بمسك سجلات محاسبية نظامية وفق العرف المحاسبي و ألزمتها بنشر قوائمها المالية دوريا. إلا أن لتعدد

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

حلول المشكلة المحاسبية الواحدة أوقع المحاسب تحت ضغوط الإدارة ليختار الحل المناسب لمصلحتها التي قد تتعارض مع مصالح المساهمين أو جهات خارجية أخرى. و في ظل غياب مبادئ محاسبية مقبولة عموما ما كان المحاسب مضطرا لاختيار الحل المفروض من الإدارة. لقد حذا هذا الموقف المحرج بالمحاسبين إلى تكوين اتحادات مهنية علمية تكون لهم سندا يحميهم من ضغوط الإدارة بتقديم التوصيات حول و حل مشكلة معينة و تهتم بتثقيف مستمر للمحاسب بإصدار نشرات و دوريات. و لقد ظهرت أولى الاتحادات المهنية للمحاسبين و مدققي الحسابات في منتصف القرن التاسع عشر، و في العقدين الأخيرين من القرن ذاته توالى تأسيسها بشكل مكثف في كافة الأقطار.

المطلب الثاني: التوافق و التوحيد المحاسبي

تدل عبارة التوافق المحاسبي الدولي على تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات فيما بينها من حيث الاستعمال، المفاهيم، المبادئ، و المعايير المحاسبية الموحدة .و ذلك تجاوبا مع النمو المتسارع للتجارة الدولية و الانفتاح الاقتصادي العالمي و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و ما رافقها من اتساع في دور الأسواق المالية.[1]

يعني التوحيد جعل الشيء واحدا و هو التماثل و التطابق و الانتظام، و مع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة و هو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق.

و تجاذب التوافق/التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وجهتا نظر؛ الأولى: المنحى الوطني للمحاسبة و الثانية المنحى العالمي الواسع و يسعى التوافق إلى تعزيز التشابه و التوحيد من جهة و التخفيض التنوع و الإختلاف من جهة أخرى.[2]

1كتوش عاشور ، **النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته و متطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و 25 نوفمبر 2014، ص270.

[2] بن عيشي بشير، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التطبيق**، جامعة بسكرة، ص 05. من الموقع الالكتروني: http://master.first-forum.com/t204-topic ، تاريخ الاطلاع: 15.03.2015

1-الصعوبات و الانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي

تشير بعض المنظمات المهنية إلى وجود بعض الصعوبات و العقبات التي تعرقل عملية التوحيد المحاسبي، نلخصها فيما يلي:

- تباين المستوى التعليمي بين الدول.
- إختلاف الأنظمة السياسية (رأس مالي، اشتراكي...).
- إختلاف قانون الشركات و الضرائب من دولة إلى أخرى.
- تباين كبير في مستوى التطور الاقتصادي (دول متقدمة، دول نامية)
- الإختلاف و التباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول. [1]

2- منافع التوحيد المحاسبي

يحقق التوحيد المحاسبي منافع كما يأتي:

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة و تؤدي إلى تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار و الاقتراض و تسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها و إدراكها و إن كانت معدة من بلدان أخرى.
- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسعى المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة و تبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

3-معوقات عملية التوحيد

إن عملية التوحيد باعتبارها الخطوة الهامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية، بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار. تصطدم بعدة عوائق منها ما هو شكلي، ومنها ما هو جوهري قد يهدد في ظل تضارب المصالح، عملية التوحيد المحاسبي برمتها. ونذّكر أن مقومات التوحيد الأساسية، من تشابه النشاط وإمكانية تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توافرها في الوحدات الاقتصادية. وكذلك فالقواعد والمبادئ المحاسبية لابد وأن يتم تطبيقها

[1] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2013، ص 38.

في ظل توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر، لأن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها.

كما أن غياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال بين هيئات التوحيد والأطراف المستقبلة للمعايير، للوقوف عند درجة القبول والتبني للمعايير من طرف هؤلاء، وكذلك الوقوف عند احتياجات هذه الأطراف من الحلول للمشاكل التي تواجهها، زاد من حدة هذا المشكل لأننا أصبحنا في وضعية شبه قطيعة بين الهيئات المكلفة بالتوحيد والأطراف المعنية بها (المؤسسات).

ولما كانت المحاسبة تسعى إلى تسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأعوان اللذين يستثمرون داخل المؤسسة، بهدف تعظيم مردودية استثماراتهم. فإنه لا محالة أن هذه المعايير سوف يكون لها نتائج اقتصادية على مختلف الأطراف، لأن الاختيارات المحاسبية المفروضة من قبل هيئات التوحيد من الممكن أن تؤثر على القرارات المالية للمؤسسة. فتسيير النتائج عبر الاختيارات المحاسبية يجد حاليا حدودا خاصة مع عدم السماح في بعض الحالات بخيارات بديلة.[1]

المطلب الثالث: نشأة و تطور معايير المحاسبة الدولية

1-نشأة معايير المحاسبة الدولية

نظرا للتطور و النمو الهائلين للتجارة الدولية و إنتشار الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع و الخدمات، بل لا بديل عن ضرورة إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية، و نظرا لأهمية المحاسبة الدولية و ضرورة تطبيقها في الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك سواء في معاملاتها أو عرض قوائمها المالية، مما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية معقدة على المستوى العالمي.[2]

في ألمانيا تبلغ فترة الاهتلاك الأصل غير الملموس 05 سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بحد أقصى لفترة اهتلاكها يبلغ 40 سنة، و في هولندا يتم تقييم الأصول بقيمتها الاقتصادية أو قيمة الإحلال في حين يتم تقييمها في الو.م.أ باستخدام التكلفة التاريخية بصفة عامة. أن هذه مجرد أمثلة على بعض أوجه

[1] مداني بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد 2002/01، 2002، ص 55.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، 2008، ص 127.

الإختلاف بين الممارسات المحاسبية في الو.م.أ و بعض الدول الأخرى. و بسبب وجود هذه الإختلافات، فانه يصعب عادة إجراء مقارنات صحيحة بين الشركات مما قد يؤدي إلى مزايا تنافسية غير عادلة.[1]

و عليه بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد في المحاسبي عالميا ، فالقاعدة تعتمد على وجود معاملات مالية للشركات الدولية في بلدان مختلفة، وجود معايير محاسبية دولية يكون متفق عليها ويتم التنسيق بينها حتى تطبيقها على كل الشركات، و من ثم فان المعاملات المالية و المحاسبة الدولية ترتبطان ببعضهما البعض ، و عموما فان فكرة إيجاد توافق في المعايير المحاسبي الدولية ترجع إلى سنة 1904، و منذ ذلك التاريخ تم عقد اجتماعات و مؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة و أدائها و مناقشة المشكلات و تبادل الخبرات و وجهات النظر، من أجل التقليل من الإختلافات بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات و تضييق دائرة الفوارق.[2]

2-تطور معايير المحاسبة الدولية

لقد بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع بدايات سنة 1990 و بدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة و سنعرض أهمها:[3]

1) **المؤتمر المحاسبي الدولي الأول**: عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الو.م.أ برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكيين قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 و قد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
2) **المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني**: 1926 في أمستردام.
3) **المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث**: 1929 في نيويورك و قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية و هي:
   - الاستهلاك و المستثمر.
   - الاستهلاك و إعادة التقويم.
   - السنة التجارية أو الطبيعية.

---

[1] دونالد كيسو و جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**-الجزء الأول- دار المريخ للنشر،تعريب: احمد حامد حجاج، المملكة العربية السعودية، ص 47.

[2] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 137.

[3] مأمون حمدان، **مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية**، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص02، من الموقع الالكتروني: http://ias-ifr.blogspot.com/ ، تاريخ الاطلاع: 15.09.2014

4) **المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع:** 1933 في لندن و قد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج و قد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا، نيوزيلندا و بعض الدول الإفريقية.

5) **المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس:** 1938 في برلين، و ذلك بمشاركة 320 وفدا فضلا عن 250 مشارك من باقي انحاء العالم.

6) **المؤتمر المحاسبي الدولي السادس:** 1952 في لندن، حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانيّة) و الباقي من 126 دولة أخرى.

7) **المؤتمر المحاسبي الدولي السابع:** 1957 في أمستردام، و قد شارك فيه 104 منظمات محاسبية من 40 دولة و حضره 1650 زائرا من الخارج و 1200 عضوا عن البلد المضيف هولندا.

8) **المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن:** 1962 في نيويورك، و قد حضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى و شارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة و قد قدم فيه 45 بحثا.

9) **المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع:** 1967 في باريس.

10) **المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر:** 1972 حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.

11) **المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر:** 1977 في ميونيخ ألمانيا، و قد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.

12) **المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر:** 1982 في المكسيك.

13) **المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر:** 1987 في طوكيو.

14) **المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر:** 1992 في الولايات المتحدة، و كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة و حضره نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم، و لم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان، سوريا، الكويت، مصر و السعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC [1] حيث استضافته ثلاثة

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):منظمة خاصة تشمل عضوية 75 منظمة محاسبية مهنية من 57 دولة و 7 لجان، و يهتم بمجالات المراجعة و المجالات المهنية الأخرى، مثل التعليم و الأبحاث التي تؤدي إلى تطوير و تنسيق مهنة المحاسبة في العالم.

منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA و جمعية المحاسبين الإداريين IMA و جمعية المراجعين الداخليين IIA.

15) **المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: 1997 في المكسيك.**

16) **المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر:** 2002 في هونغ كونغ. حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنوانا تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية و أخلاقيات المهنة إلى اثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

17) **المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر:** 2006 في اسطنبول، و قد عقد تحت شعار تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي العالمي، و مساهمة المحاسبة في تطوير الأمم و استقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، و دور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

لقد قمنا في هذا المبحث بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية و ذلك من خلال التعريف بالمعيار المحاسبي و أهميته إضافة إلى خصائصه و أهدافه ثم الدوافع التي أدت إصداره مع مزايا تطبيقه.

المطلب الأول: ماهية (مفهوم) معايير المحاسبة الدولية و أهميتها

1- ماهية (مفهوم) معايير المحاسبة الدولية

تعريف المعيار:

أ- **لغة:** أخذت كلمة معيار من ترجمة الكلمة standard الانجليزية (norme الفرنسية) و هي تعني القاعدة المحاسبية أو المقياس المحاسبي.

يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته. أيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة و المقبولة من قبل المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين. هذه المقاييس منها ما هي مقاييس طبيعية و منها ما هي وضعية و منها ما هي إلهية.[1]

[1] محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 58.

ب- **محاسبيا:**

يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات.[1]

يقصد بالمعيار المحاسبي المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث الاقتصادية و الظروف التي تؤثر على مختلف الكشوف المالية و إيصال المعلومات إلى مختلف المتعاملين.[2]

مجموعة من المقاييس و الإشارات المرجعية الوضعية و المحددة، يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس و إثبات و إفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.[3]

كذلك يعرف المعيار المحاسبي بأنه " البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية و يتعلق هذه البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي و نتائج الأعمال و يحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.[4]

وعليه نستنتج أن المعيار المحاسبي عبارة عن بيان كتابي يحتوي على إرشادات و توجيهات لقياس و الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها الكشوف المالية.

2-مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة

تهدف المحاسبة إلى تحديد و قياس الأحداث المالية للمؤسسة و إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستلزم وجود قواعد محددة يتم القياس بموجبها[5]، هذه القواعد تسمى المعايير المحاسبية. و هي تتمثل في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها، إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شانه أن يشكل دليلا أو مرجعيا، سواء كانت نصوصا تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي. بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استخدامه من قبل المؤسسات من

---

[1] حسين القاضي و مامون محمود، **المحاسبة الدولية و معاييرها**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2008، ص 103.

[2] سعودي بلقاسم و سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 04.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[4] براق محمد و قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مداخلة مقدمة في ملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05 و 06 ماي 2013، ص 05.

[5] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية : مع نص القرار رقم 345لسنة 2002 لوزير التجارة الخارجية بتعديل بعض أحكام القرار رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 12.

الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالا. كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.[1]

من هذا التعريف نستنتج أن المعيار عبارة عن مجموعة من القواعد المتعلقة بالمحاسبة، و هذا حسب طبيعتها و مصدرها. كما نستنتج مجموعة من الخصائص من تعريف المعيار المحاسبي تتمثل في مايلي:

- عبارة عن قواعد تتعلق بالمحاسبة و تحظى بالقبول العام.
- يتم القياس بموجبه لتحديد النتائج.
- وسيلة لتوفير نتائج و كشوف مالية صحيحة لمستخدميها يتعمد عليها في إتخاذ القرارات.
- نموذج تعتمد عليه المؤسسة محاسبيا في إعداد قوائمها المالية.

3-أهمية معايير المحاسبة الدولية:

نظرا لكبر حجم المشروعات الحالية و ضخامتها، و تعدد الشركاء و المساهمين أصحاب حصص أو أسهم رأس المال، فقد أصبح لزاما على القائمين على إدارة المشروعات إيجاد وسيلة لقياس النتائج[2]، و بالتالي فان وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق[3]. و عليه تتمثل أهمية معايير المحاسبة الدولية في مايلي:

- تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، و إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية و مالية و ليس وفق نظرة قانونية.
- إيجاد لغة محاسبية مشتركة و موحدة تلقى قبولا وطنيا و دوليا لتوحيد المعالجات المحاسبية و استبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين الدول، يجعل من المحاسبة وسيلة إخبارية تساعد في توفير معلومات مالية متسقة و مفهومة و ذات دلالة و قابلية للمقارنة و التداول من دولة لأخرى.

---

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات) وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 14.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

- تسهيل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول بالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات و التكاليف، و منه تقليل الفرو قات في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا.[1]
- إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات المتبادلة فينا بين الفروع، و بالتالي تحديد تكلفة الأموال المستفادة في كل فرع من فروعها و هذا من أجل تحديد قيمة العائد على الاستثمار المحقق من تلك الأموال.[2]
- بدون وجود لهذه المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية حيث أن الإختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية و هو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش و التلاعب مما يقلل موضوعية و عدالة المخرجات المحاسبية.[3]

المطلب الثاني: خصائص و أهداف معايير المحاسبة الدولية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى خصائص معايير المحاسبة الدولية و أهدافها باعتبارها تهدف إلى نشر كشوف مالية تحقق أهداف الأطراف ذوي العلاقة و المصالح و تحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية.

1- خصائص معايير المحاسبة الدولية.

تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها المعايير الدولية للمحاسبة فيما يلي:

- تتميز بإطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الانكلوسكسوني و معدة من طرف الممارسين لمهنة المحاسبة.
- إعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- تفضيل مصلحة المستثمرين و المساهمين و الدائنين في المؤسسة.
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطار تصوري.

[1] كتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 99.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **نفس المرجع**، ص61.

- توحيد شامل للقواعد المحاسبية و عناصر القوائم المالية، و أهمية الملحق.
- تطبيق إجباري لكل المعايير و كل الشروحات.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية بهدف معرفة اثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول و الخصوم.
- الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة و التناقص في قيمة الأصول.
- التطبيق بأثر رجعي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل.[1]

2- أهداف معايير المحاسبة الدولية.

يتم إصدار معايير المحاسبة الدولية و ذلك لمجموعة من الأهداف تتمثل في:

- إعداد و نشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم و البيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير و تطبيقها عالميا.
- العمل على التحسين و التنسيق بين الأنظمة و القواعد و الإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية.[2]

المطلب الثالث: دوافع إصدار و مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

1- دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية

تعتبر المعايير المحاسبة الدولية حاليا مرجعا يسترشد به كل المهنيون محاسبيا في جميع أنحاء العالم، كما أن إصدارها جاء نتيجة لمجموعة من الدوافع تتمثل في:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق اكبر قدر ممكن من التجانس و التوافق و الطرق و الأساليب و الإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل حركة البضائع و الخدمات و رؤوس الأموال عبر الحدود.

[1] كتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3، 2008، ص62.

- انتشار الشركات الضخمة التي تعرف باسم الشركات متعددة الجنسيات و تدويل أسواق المال مما خلق ضغوط ساهمت في العمل على تنسيق و توحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية عن تنظيم الأمور المالية و هذا في إعداد تقاريرها المالية بدلا من الاستمرار في استخدام المعايير المحلية.
- ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضاعف الاستثمارات و زيادة حجم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في إيجاد معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول.
- التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول فهو في حد ذاته دافعا كافيا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة لتوحيد أسس القياس و قواعد العرض و الإفصاح للقوائم المالية.
- العملات الأجنبية و سعر التبادل بين دول العالم و الشركات الدولية.[1]

2- مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

لم يكن ليتم تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق الموحد مزاياه و فوائده، و يمكن التعرف على هذه المزايا على النحو التالي:

- **التناسق و التناغم** : و يعني ذلك قيام المنشآت بتطبيق ذات المعايير و الأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية و السياسية، مما يعني توحيد الأسس و القواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية أي تدويل (internationalisation) الممارسات المحاسبية و التدقيقية.
- **قابلية المقارنة (compatibility)**: نظرا لتوحيد أسس و طرق المعالجات المحاسبية فان النتيجة المباشرة تتمثل في قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة، و بالتالي ترشيد عملية إتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، و المفاضلة بين البدائل بناءا على أسس سليمة و واضحة.[2]
- **تلبية المتطلبات القانونية:** الكثير من الدول أصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بيس هذا فقط بل أن هناك من الأسواق المالية أصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

[1] بكطاش فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 98

[2] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.، ص 24.

- **تلبية متطلبات الممولين المحليين و الدوليين:** العديد من الشركات تسعى إلى طلب تمويل من مؤسسات و جهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة و مراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل، و لا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة. [1]
- **قابلية الفهم و إمكانية وجود تصور موحد و مشترك للقوائم المالية:** إذ أن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها و قراءتها، و يتطلب ذلك مزيدا من التوضيح و الإفصاح عن الأسس التي أعدت القوائم المالية على غرارها، و بالتالي غموض القوائم المالية و عدم صلاحيتها لإتخاذ القرارات، و هذا يتنافى مع الهدف الرئيس من المحاسبة و القوائم المالية و هو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة و لائمة لمساعدتهم في إتخاذ قرارات رشيدة و عقلانية.
- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين و معايير محلية حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، و لكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي يعبر عنه بالمعايير المحاسبية الدولية. [2]

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية

لا يمكن أن تترك أي مهنة دون تنظيم أو ضبط وفق إجراءات أو قواعد أو قوانين يكون لها من القوة ما يوجب احترامها بتطبيقها، و ليس من شك بان تسعى كل دولة ذات سيادة إلى تنظيم كافة الأنشطة فيها وفقا لما هو سائد في بيئتها الاقتصادية. إذ سابقا و أمام عدم وجود تنسيق دولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة، فقد سعت الكثير من الدول إلى حل مشكلة التنسيق الخارجي مع باقي دول العالم، عن طريق توحيد الإجراءات و القواعد و الأسس المحاسبية التي تطبق. [3]

[1] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السادس،جامعة بسكرة، ديسمبر 2009، ص 75.

[2] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] خالد جمال الجعارات، **نفس المرجع**.

المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

لجنة معايير المحاسبة الدولية منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات و المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، و قد شكلت هذه اللجنة في عام 1973 اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية. و منذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC و ابتداء من جانفي 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة و ابتداء من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 بلد يمثلون مليوني محاسب، و قد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد.[1]

1- دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Constitution

لقد تمت المصادقة على دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية من قبل أعضائها في 11 أكتوبر 1992، و حددت فيه أهداف اللجنة كالتالي:

- صياغة و نشر، لأجل الصالح العام معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية و تشجع القبول بها و العمل بها على نطاق العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير و توافق النظم و المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.[2]

و تحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين و بعض المنظمات المحاسبية و الشركات و المؤسسات و منشات التدقيق الكبرى. و تدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاث عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين و اتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا و الجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين و هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا FASB.

[1] حسين القاضي و مأمون محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 444.

يدار عمل اللجنة من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلدا (أو مجموعات من البلدان) معنيين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، و من أربع منظمات مهتمة بوضع التقارير المالية. يمكن لكل عضو مجلس أن يرشح ممثل أو اثنين و مستشار فني لحضور اجتماعات المجلس.

تشجع اللجنة كل عضو مجلس أن يضم وفده على الأقل احد الأشخاص العاملين في الصناعة و شخص آخر من العاملين في هيئة وطنية لوضع المعايير.[1]

2- المراحل التي مرت بها لجنة معايير المحاسبة الدولية:

مرت معايير المحاسبة الدولية بخمس مراحل، و ذلك على النحو التالي:

أولا: مرحلة التأسيس: امتدت هذه المرحلة من عام 1973 حتى 1989 و تم من خلالها وضع معايير محاسبية أساسية ضرورية شملت مواضيع مثل البضاعة و السياسات المحاسبية و الإفصاح المالي و غيرها. و في هذه المرحلة انطوت المعايير على بدائل عديدة للتطبيق، و لم يكن هناك لجنة لتفسيرها، و تبعا لذلك لم تتوفر آلية لمراقبة الالتزام بها.

ثانيا: مرحلة التطوير: استمرت هذه المرحلة من عام 1989 حتى عام 1995 و فيها تم انجاز مشروع تطوير المعايير و اخذ بعين الاعتبار قابلية المقارنة للتقارير المالية، و هذا تمثل في تعديل عشرة معايير محاسبية من أجل قبولها من الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية، و قد أدى هذا التعديل إلى تقليل البدائل الممكنة لدى التطبيق.

ثالثا: مرحلة المعايير الأساسية الشاملة: و قد انتهت هذه المرحلة في عام 1999، و فيها تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها و قبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية على المستوى العالمي و يندرج تحت هذه المعايير، معايير تعالج مشكلة الأدوات المالية، ضريبة الدخل، الاستثمارات العقارية، و تدني قيمة الموجودات المحاسبية و معايير حول الزراعة و غيرها. و تم في هذه المرحلة تأسيس مجلس لتفسير معايير المحاسبة الدولية.

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد و العرض و التحاليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

رابعا: مرحلة إعادة الهيكلة: و قد انتهت هذه المرحلة في عام 2001 و جرى فيها إعادة النظر في البنية التحتية للجنة معايير المحاسبة الدولية من أجل تقويتها و النهوض بمستوى الانجاز فيها.

خامسا: مرحلة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: بدأت هذه المرحلة في عام 2002 إلى الآن، و فيها تم تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards)، و لكن المعايير المحاسبية الدولية ستبقى سارية المفعول لحين تعديلها أو سحبها من الاستعمال.[1]

سبق وجود مجلس المعايير المحاسبية الدولية إنشاء مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في 29 جويلية 1973 كنتيجة اتفاق بين الهيئات المحاسبية المهنية في استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا و الو.م.أ. و تم التوقيع على الاتفاق المعدل و النظام الأساسي في نوفمبر عام 1982.[2]

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و لجنة تفسيرات التقرير المالي

بعد 25 عاما (2001) من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة. و الشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و الذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية[3].

1- إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

لقد تم تحديد إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على النحو التالي:

- تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية.
- تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها.

[1] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**،ص 39.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردن ، **مقدمة الى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، دائرة المطبوعات، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، الجزء الاول، 2012، ص أ15.

[3] مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

- دعوة دول أخرى لديها بعض معايير المحاسبية الوطنية و التي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية، و مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد و تخفيض وقت و تكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية.
- مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية المماثلة و البحث عن إلغاء أي فروقات جوهرية.
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها[1].

و قد بدأ المجلس إصدار المعايير للتقارير المالية (IFRS) لكي يتم تمييزها عن المعايير السابقة، إذ أن هذا التغيير من (IAS) إلى (IFRS) يعكس رغبة المجلس في توسيع رقعة نشاطها إلى المعلومات المالية عموما عوض الاقتصار على التوحيد المحاسبي فقط، و أصبحت المعايير التي يصدرها تحت اسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)" عوضا عن "المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

و لقد اصدر المجلس إلى غاية 2009 ثمانية معايير إبلاغ مالي IFRS، و نشير إلى أن المجلس قد اصدر أيضا معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 09 جويلية 2009، كما صدر IFRS 9 الذي يحل محل IAS 39 و الذي تم تفعيله في 01 جانفي 2015. [2]

2- أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

فيما يلي أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية:[3]

- تطوير مجموعة وحيدة من معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عالميا العالية الجودة و القابلة للفهم و الإنفاذ عالميا و المبنية على مبادئ محددة بوضوح.
- تعزيز الاستخدام و التطبيق الصارم لتلك المعايير.
- مراعاة احتياجات مختلف أنواع و أحجام المنشات حسبما يكون مناسبا في الظروف الاقتصادية المختلفة.

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[2] حميداتو صالح، زلاسي رياض و بوقفة علاء ، **دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص 163 و 164.

[3] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، **مرجع سبق ذكره**، ص أ16.

- تعزيز و تسهيل تبني المعايير الدولية إعداد التقارير المالية، كونها المعايير و التفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال تحقيق المقاربة بين معايير المحاسبة الوطنية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3- لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

لم تكن لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر تفسيرا لمعاييرها، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية تعرض لانتقادات بسبب فشله في نشر التفسيرات، و نتيجة لذلك شكل المجلس لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي، تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يعينهم أمناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14 عضوا و يقوم بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية و يختلف عنها في عدة مجالات رئيسية منها:

1-فروقات تنظيمية:

- خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة من قبل مجموعة من الأعضاء ذوي خلفيات جغرافية وظيفية متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة.
- خلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فان أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية هم أفراد يتم تعيينهم على أساس المهارة الفنية و الخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبة محلية محددة من قبل منظمات أخرى.

2-فروقات عملية:

- ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة.[2]

[1] جودي محمد رمزي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 74.

[2] حواس صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

- أصبح هدف IASB الرئيسي هو إعداد معايير ذات جودة عالية تقدم لنا معلومات تتميز بالشفافية و قابلة للمقارنة، تساعد المهتمين بالمعلومات المالية للشركات على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- بعدما كان الهدف في IASC هو إعداد معايير ذات قبول عالمي، ففي IASB هو تشجيع تطبيق المعايير التي يتم إعدادها من قبل المجلس.[1]

3-فروقات شكلية:

- تغيير التسمية من لجنة المعايير المحاسبة الدولية إلى مجلي المعايير المحاسبية الدولية: إذ أن مفهوم اللجنة يعني الهيئة المؤقتة التي تعمل على تحقيق و إنهاء أهدافها المسطرة فقط في حين أن المجلس يعني الهيئة الدائمة و التي تعمل على التطوير. و عليه بما أن عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية عملية مستمرة و تتغير بالتغيرات التي تجرى بالواقع العملي فأحيانا يستدعي إصدار، إلغاء أو تعديل في أي معيار محاسبي و على هذا الأساس تم الانتقال من المؤقت إلى الدائم أي من اللجنة إلى المجلس.
- تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية أي من كيفية معالجة و إعداد القوائم المالية للتقرير المالي السنوي إلى تفاصيل اشمل في ذلك التقرير غير القوائم المالية.

المطلب الرابع: تبويب و عرض معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS لغاية سنة 2016.

لقد قامت لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية بتناول مواضيع عدة و إصدار معايير بخصوص معالجتها، إلا انه و لكثرة المعايير فانه كنوع من الاجتهادات و الدراسات تمت عملية تجميعها و تبويبها في أصناف تتعلق بموضوع معين من أجل إمكانية تناول الجوانب المختلفة للموضوع و الربط بينها.

1- تبويب معايير المحاسبة الدولية (تأطيرية، خاصة و مهنية)

لقد قامت لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية بتناول مواضيع عدة و إصدار معايير بخصوص معالجتها، إلا انه و لكثرة المعايير فانه كنوع من الاجتهادات و الدراسات تمت عملية تجميعها و تبويبها في أصناف تتعلق بموضوع معين من أجل إمكانية تناول الجوانب المختلفة للموضوع و الربط بينها. و لقد قامت بعض الدراسات بتقسيم معايير المحاسبة الدولية إلى 4 مجموعات و هي:

- معايير خاصة بالإفصاح المحاسبي.[1]

[1] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

- معايير خاصة بالقياس و التقييم المحاسبي.
- معايير خاصة بأنشطة متخصصة.
- معايير أخرى متنوعة.

و لكن دراسة Robert Obert فانه قام معملية تصنيف المعايير على أساس الهدف من إصدارها و كان ذلك في 3 مجموعات تتمثل في:

الجدول رقم (1-1): تصنيف معايير المحاسبة الدولية حسب الاهداف

المجموعة الأولى: معايير تأطيرية	معايير خاصة بالعرض و معايير خاصة بالتقييم	معايير خاصة بالعرض
		معايير خاصة بالتقييم
	معايير خاصة بالمعلومة و أخرى بالتوحيد أو الإدماج	معايير خاصة بالمعلومة
		معايير خاصة بالتوحيد أو الإدماج
المجموعة الثانية: معايير خاصة	معايير خاصة بالأصول	
	معايير خاصة بالخصوم	
	معايير أخرى (متنوعة)	
المجموعة الثالثة: معايير مهنية		

2- عرض ملخص معايير المحاسبة الدولية[2]

الجدول رقم (1-2): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير التقارير) IFRS إلى غاية 01 جانفي 2016

المعيار الدولي لإعداد التقارير 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة
المعيار الدولي لإعداد التقارير 2	الدفع على أساس الأسهم
المعيار الدولي لإعداد التقارير 3	اندماج الأعمال
المعيار الدولي لإعداد التقارير 4	عقود التامين
المعيار الدولي لإعداد التقارير 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع و العمليات المتوقفة
المعيار الدولي لإعداد التقارير 6	استكشاف و تقييم الموارد المعدنية

[1] بكطاش فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2] الموقع: http://www.ifrs.org/ تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.

المعيار الدولي لإعداد التقارير 7	الأدوات المالية: الإفصاحات
المعيار الدولي لإعداد التقارير 8	القطاعات التشغيلية
المعيار الدولي لإعداد التقارير 9	الأدوات المالية
المعيار الدولي لإعداد التقارير 10	البيانات المالية الموحدة
المعيار الدولي لإعداد التقارير 11	الترتيبات التعاقدية
المعيار الدولي لإعداد التقارير 12	الإفصاح عن الحصص في المنشات الأخرى
المعيار الدولي لإعداد التقارير 13	قياس القيمة العادلة
المعيار الدولي لإعداد التقارير14	تنظيم الحسابات المؤجلة/*Regulatory Deferral Accounts*
المعيار الدولي لإعداد التقارير15	الإيرادات الواردة من العقود المبرمة مع الزبائن/ *Revenue from Contracts with Customers*
المعيار الدولي لإعداد التقارير16	عقود الإيجار

معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة)IAS إلى غاية 01 جانفي 2016

معيار المحاسبة الدولي 1	عرض البيانات المالية
معيار المحاسبة الدولي2	المخزون
معيار المحاسبة الدولي7	بيانات التدفق النقدي
معيار المحاسبة الدولي8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء
معيار المحاسبة الدولي10	الأحداث بعد فترة إعداد التقارير
معيار المحاسبة الدولي12	ضرائب الدخل
معيار المحاسبة الدولي16	الممتلكات و المصانع و المعدات
معيار المحاسبة الدولي19	منافع الموظفين
معيار المحاسبة الدولي20	محاسبة المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية
معيار المحاسبة الدولي21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
معيار المحاسبة الدولي23	تكاليف الاقتراض
معيار المحاسبة الدولي24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
معيار المحاسبة الدولي26	المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد
معيار المحاسبة الدولي27	البيانات المالية المنفصلة
معيار المحاسبة الدولي28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة

معيار المحاسبة الدولي29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
معيار المحاسبة الدولي32	الأدوات المالية: العرض
معيار المحاسبة الدولي33	حصة السهم من الأرباح
معيار المحاسبة الدولي34	التقارير المالية المرحلية
معيار المحاسبة الدولي36	انخفاض قيمة الأصول
معيار المحاسبة الدولي37	المخصصات، الالتزامات و الأصول المحتملة
معيار المحاسبة الدولي38	الأصول غير الملموسة
معيار المحاسبة الدولي39	الأدوات المالية: الاعتراف و القياس
معيار المحاسبة الدولي40	العقارات الاستثمارية
معيار المحاسبة الدولي41	الزراعة

التفسيرات IFRIC إلى غاية 01 جانفي 2016

تفسير لجنة معايير التقارير 1	التغيرات في الالتزامات الحالية لإزالة و استعادة الالتزامات المماثلة
تفسير لجنة معايير التقارير 2	أسهم الأعضاء في المنشات التعاونية و الأدوات المماثلة
تفسير لجنة معايير التقارير 5	الحقوق في الحصص الناجمة من صناديق الإزالة و الاستعادة و الإصلاح البيئي
تفسير لجنة معايير التقارير 6	الالتزامات الناجمة من المشاركة في سوق محدد–مخلفات المعدات الكهربائية و الالكترونية
تفسير لجنة معايير التقارير 7	تطبيق أسلوب إعادة العرض بموجب معيار المحاسبة الدولي 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم"
تفسير لجنة معايير التقارير 10	إعداد التقارير المالية في المرحلية و انخفاض القيمة
تفسير لجنة معايير التقارير 12	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات
تفسير لجنة معايير التقارير 14	معيار المحاسبة الدولي 19 "حدود الأصل ذو المنافع المحددة و المتطلبات الدنيا للتمويل و تفاعلها"
تفسير لجنة معايير التقارير 16	تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
تفسير لجنة معايير التقارير 17	توزيع الأصول غير النقدية على المالكين
تفسير لجنة معايير التقارير 19	تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية
تفسير لجنة معايير التقارير20	تكاليف التجريد و الكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي

تفسير لجنة معايير التقارير21	الرسوم/ Levies

التفسيرات SIC إلى غاية 01 جانفي 2016

التفسير 7	إدخال لعملة اليورو
التفسير 10	المساعدات الحكومية- عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية
التفسير 15	عقود الإيجار التشغيلية- الحوافز
التفسير 25	ضرائب الدخل- التغيير في الوضع الضريبي للمشروع أو مساهميه
التفسير 29	الإفصاح- ترتيبات امتياز تقديم الخدمات
التفسير 32	الأصول غير الملموسة –تكاليف الموقع الالكتروني

المبحث الرابع: الجهات المسؤولة على وضع و تطوير معايير المحاسبة الدولية

إن التوافق و التوحيد المحاسبي و معايير المحاسبة الدولية جاءت كنتيجة أعمال مجلس و لجنة معايير المحاسبة الدولية، إلا انه هناك هيئات دولية و إقليمية تهتم ذلك بالمحاسبة الدولية، حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الهيئات التي تعمل على التوافق و التوحيد المحاسبي.
- الهيئات التي تعمل على إعداد و وضع معايير الإبلاغ المالي.
- الهيئات و المنظمات ذات العلاقة بالمحاسبة الدولية

المطلب الأول: الهيئات التي تعمل على التوافق و التوحيد المحاسبي.

توجد مجموعة من الهيئات التي تهتم بنشر التوافق و التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي و التي تتمثل فيما يلي:

1- الأمم المتحدة

إن اهتمام الأمم المتحدة بالمحاسبة و التقارير المالية يعكس اهتمامها الواسع بأثر الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي. و لقد أوصت هذه المجموعة على ضرورة تشكيل مجموعة من الخبراء في المعايير

و التقارير الدولية للمحاسبة للنظر في وضع نظام دولي للتقارير المحاسبية الموحدة. بالإضافة إلى إنشاء فريق عمل يعمل كهيئة دولية تعنى بدراسة مسائل المحاسبة و إعداد التقارير من أجل تحسين إمكانيات توفير معلومات قابلة للمقارنة و يتم الإفصاح عنها بقوائم الشركات التي تعمل بعدة دول.[1]

2- المجموعة الأوروبية الاقتصادية

تعرف أيضا بالسوق الأوربية المشتركة، و هي تنظيم فوق حكومي يتمتع بسلطة حكومية، و لكن نطاقه محدود بالدول الأعضاء التابعة للمجموعة، إذ تقوم المجموعة بإصدار تعليمات توجه إلى الدول الأعضاء في المجموعة، و تعتبر هذه التعليمة ملزمة لها، و من ثم يجب أن تقوم كل دولة بتضمين هذه التعليمات في قوانينها القومية.

أصدرت هذه المجموعة عددا من التعليمات الملزمة و التي تتعلق بالتقارير المحاسبية و ذلك بهدف توجه دول المجموعة الأوربية نحو مزيد من التنسيق و التوحيد في الممارسات المحاسبية فيما بينها.

و قد صدرت تعليمات أخرى اهتمت بشروط تسجيل الشركات في الأسواق المالية، و حماية المستخدمين في حالة إفلاس الشركة، الاندماج، تحفظات مدقق الحسابات، التقارير الدورية،...الخ.[2]

3- مجمع العربي للمحاسبين القانونيين..

تأسست الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين في عام 1965 وتتكون من عضوية الهيئات المهنية بالدول العربية وقد عقد أول مؤتمر لها في عام 1965، وقد أصدرت أول معايير للمراجعة في 1970.

4-المنظمة المشتركة للدول الإفريقية وموريشيوس

تضم هذه المنظمة سبعة عشر دولة إفريقية، بعد استقلالها من الاستعمار أرادت تلك البلدان أن يكون لها نظام محاسبي خاص بها يلبي احتياجاتها من المعلومات على مستوى الكلي وعلى مستوى المؤسسات، ليكون بديلا للنظام المحاسبي الذي ورثته من الاستعمار وخاصة المخطط الفرنسي لسنة 1947، و جاء بعده المخطط المحاسبي لسنة 1970 استجابة لتلك المطالب بحيث يتم تطبيقه من طرف الدول السبعة عشر الأعضاء و هذا بعدما يتم ضبطه على مستوى كل دولة وكان يهدف إلى:

- ضمان توافق وانسجام الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول الأعضاء.
- استحداث أدوات عصرية تساعد المؤسسات على التسيير.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

[2] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

– إضفاء الانسجام على أهم المفاهيم في المحاسبة الوطنية.

– إعداد نظام معلومات يسمح باكتساب أداة فاعلة لسياسة التنمية الاقتصادية.

وقد تميزت أعمال المنظمة المشتركة للدول الإفريقية وموريشيوس بالخصائص التالية:

–خاصيته المعيارية المحدودة، فهو إطار عملي يقتضي أن يكمل بمخططات خاصة وطنية أو قطاعية.

–إدخال مفهوم القيمة المضافة في عملية حساب النتائج بحيث أصبح التوصل إليها عن طريق الأرصدة الوسيطة للتسيير.

–محاولة الموافقة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الوطنية وهذا أهم ما ميز هذا المخطط[1].

5–جمعية محاسبي آسيا والباسيفيك

تأسس الاتحاد عام 1957 من أكثر من 28 هيئة محاسبية من 20 دولة و يهدف الاتحاد إلى تطوير مهنة محاسبية إقليمية متوافقة و ذات معايير متجانسة، و يعمل هذا الاتحاد مع لجنة معايير المحاسبة الدولية و الاتحاد الدولي للمحاسبين في تسهيل مهمة وضع معايير دولية مقبولة قبولا عاما و كذلك اخذ ظروف البلدان النامية بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة و المراجعة الدولية.[2]

المطلب الثاني: الهيئات التي تعمل على إعداد و وضع معايير الإبلاغ المالي.

تتطلب عملية إعداد و وضع معايير محاسبية تحظى بالقبول الدولي و تعمل على توافق و تجانس الممارسات المحاسبية هيئات و تنظيمات ذات مستوى عالي و تعنى بدراسة مسائل المحاسبة الدولية و إعداد التقارير المحاسبية.

1– الاتحاد الدولي للمحاسبين

هو تنظيم تطوعي خاص مستقل مركزه نيويورك، تشترك في عضويته 79 تنظيما محاسبيا مهنيا تنتمي إلى 57 دولة. و يهتم هذا الاتحاد بما يلي:

- بموضوع التدقيق فقد اصدر العديد من الأدلة الدولية لتدقيق الحسابات.
- بموضوع دستور المهنة، فقد اصدر عام 1996 "القواعد الأخلاقية المعدلة للمحاسبين المهنيين".
- بموضوع التعليم المحاسبي، فقد اصدر أيضا عام 1992، دليل التعليم الدولي رقم 9 المعدل حول " التعليم المحاسبي السابق للتأهيل".

[1] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 287.

و الجدير بالذكر أن الاتحاد لا يتمتع بسلطة تلزم الأعضاء و لكن التنظيمات المهنية المنتمية إلى الاتحاد تلزم نفسها بما تم التوصل إليه من معايير.[1]

2-المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

نمت المنظمة العالمية للجان الأوراق المالية التي انشات عام 1983 نموا سريعا، و هي تتكون الآن من منظمي الأوراق المالية في أكثر من 80 دولة، و أهداف المنظمة هو تحقيق اتفاق دولي حول تبادل المعلومات ووضع معايير مناسبة لحماية المستثمرين و توفير مساعدات متبادلة و توفير الإشراف و الرقابة على الالتزام بالتطبيق، و قد واجهت العديد من مجموعات العمل في المنظمة العديد من الموضوعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية.

و قد ركزت مجموعة العمل الأولى على الإفصاح و المحاسبة في المنشآت متعددة الجنسية، و انشات المنظمة معايير للإفصاح الدولية لاستكمال مجهوداتها في مجال المعايير المحاسبية، و يعتبر عمل المنظمة جزءا من حركة "تنسيق الإفصاح" و هذه الحركة احدث من الاندفاع نحو معايير المحاسبة الدولية، و لكنها لاقت اهتماما متزايدا من منظمي الأوراق المالية و بورصات الأوراق المالية.[2]

3-مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية

تتركز المهمة الأساسية لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في وضع و تحسين معايير المحاسبة و التقرير المالي لإرشاد و توجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري و مراجعي و مستخدمي المعلومات المالية. و قد استندت توقعات نجاح FASB و المساندة التي حظي بها و التي تتمثل في:

أ. العضوية الأقل: حيث يتكون FASB من سبعة أعضاء.

ب. العضوية طوال الوقت و بمقابل: يحث يحصل أعضاء FASB على مقابل مجزي و يتفرغون للعمل بالمجلس لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

ت. إدارة ذاتية: إذ أن FASB غير تابع لأية منظمة مهنية بعينها.

كما أن هناك قاعدتان أساسيتان تحكمان FASB عند وضع معايير المحاسبة المالية:

- انه يجب أن يستجيب لحاجات و وجهات نظر المجتمع الاقتصادي ككل و ليس فقط مهنة المحاسبة.

[1] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[2] فردريك تشوي و اخرون، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد و احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 381.

- انه يجب أن يعمل على مرأى من الجمهور العام بحيث يعطي للأطراف المهتمة الفرصة كاملة للتعبير عن وجهات نظرها.[1]

المطلب الثالث: الهيئات و المنظمات ذات العلاقة بالمحاسبة الدولية

تعمل العديد من المنظمات و الهيئات الدولية إلى تسهيل التعاملات بين الدول و ذلك بتخفيف و رفع الإختلافات و توحيد الإجراءات و تنظيمها من جميع النواحي حتى الممارسات و الأنظمة المحاسبية و ذلك باعتبار هذه الهيئات الرابط بين هذه الدول، و من بين المنظمات:

1- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)

لقد تأسست هذه المنظمة في سنة 1960 بعضوية 24 دولة من الدول المتقدمة أو الصناعية، بهدف تشجيع النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء و كذلك تشجيه التجارة الدولية على أساس غير متحيز. و قد جاءت هذه المنظمة نتيجة جهود الأمم المتحدة لتطوير قوانين تتعلق بممارسة الشركات المتعددة الجنسية لأعمالها الدولية، حيث تعمل هذه المنظمة كمنتدى يتلاقى فيه أعضاء الدول الرسميون و يتناقشون في المشاكل التي تواجه كلا منهم و يحالون و ضع سياسة للتوافق في المجالات الدولية الحرجة. و في عام 1981 انشات لجنة الاستثمار الدولي و الشركات المتعددة الجنسية فريق عمل للمعايير المحاسبية، لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة و مؤسسات دولية من أجل تحسين إمكانية المقارنة أو من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية.[2]

2- صندوق النقد الدولي (FMI):

تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدأ مزاولة نشاطه في عام 1947. و يعتبر الصندوق الحارس و القائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، و تيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، و تحقيق استقرار أسعار الصرف، و تصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء.[3]

[1] دونالد كيسو و جيري ويجانت، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[3] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006، ص 94

3- البنك الدولي للإنشاء و التعمير(IBRD)

لقد تم إنشاء هذا البنك من خلال هيئة الأمم المتحدة في سنة 1946 و ذلك بهدف تشجيع استثمار رؤوس الأموال و توفير الاحتياجات المالية لغرض إنشاء المشاريع التنموية الضخمة و طويلة الأجل بالدول الأعضاء. من المتوقع أن يكون للبنك و سياسته أثار مختلفة على المحاسبة الدولية من خلال الشروط المختلفة التي يفرضها على الدول التي ترغب في الحصول على التمويل من خلاله.[1]

4- منظمة التجارة العالمية (OMC):

في أعقاب الحرب العالمية الثانية فكرت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف ، وبناء على هذا الاقتراح انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 واستكمل أعماله في جنيف عام1947 ثم اختتمها بهافانا في 1948 03/24/ بصدور ما يسمى بميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية والذي رفضته الولايات المتحدة بعد ذلك.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية كانت الولايات المتحدة تقود مؤتمرا دوليا في جنيف سنة 1947 بمشاركة 23 دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية، وأسفرت المفاوضات على التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T.T.) وذلك في 1947/10/30 لتصبح سارية المفعول ابتداء من 1948/01/ 01.[2]

و تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق الانسجام و التجانس من حيث الإجراءات في السياسات المالية، النقدية و حتى المحاسبية و الضريبية.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، **نفس المرجع**.

[2] سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص 82.

خلاصة:

بعد التطورات التي مرت بها المحاسبة و التحديات التي تواجهها من أجل أن يتم تطبيقها و العمل بها و ذلك لإعطاء معلومات مالية صحيحة و شفافة تساعد في إتخاذ القرارات السليمة و أن صح القول القرارات الرشيدة.

فالمحاسبة مرت بفترات تغيير من أجل أن تكون لما هي عليه الآن، إذ تم الانتقال من المحاسبة البدائية التي تتمثل في التسجيل في السجلات فقط، ثم انتقلت إلى عمليات التوحيد و التوافق من أجل أن تمكن المؤسسات متعددة الجنسيات من إيجاد تقارب في التطبيقات المحاسبية إلى غاية ظهور معايير المحاسبة الدولية.

أن معايير المحاسبة الدولية لا زالت تعرف تطورات إلى حد الساعة، إذ أن هذه التطورات لم تنحصر فقط في المعايير المحاسبية بحد ذاتها و إنما أيضا في الهيئات التي تعمل على إصدارها كالتطور من لجنة معايير المحاسبة إلى مجلس معايير المحاسبة و لجنة تفسيرات التقرير المالي.

و بالتالي أهم ما يمكن استنتاجه أن المحاسبة تبقى في تطورات دائمة مادامت أسواق المال و بيئات الأعمال في تغير مستمر.

الفصل الثاني

تكييف البيئة المحاسبية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير و متطلبات الإفصاح الدولي.

تمهيد:

تعتبر البنوك و المؤسسات المالية المماثلة العاكس الأساسي لاقتصاديات الدول و ذلك فيما يخص أوضاعها المالية، الاقتصادية و الاجتماعية. و على هذا الأساس تم تخصيص لهذا النوع من المؤسسات محاسبة خاصة من أجل إعطاء معلومات و كشوف مالية تسمح لمستخدميها بإتخاذ القرارات الصائبة.

فنظرا للدور و الوظائف الهامة التي تقوم بها البنوك و كثرتها، ظهرت مؤسسات مالية أخرى مماثلة لها تلعب تقريبا نفس الدور الذي تقوم به البنوك و ذلك من أجل تخفيف العبء على البنوك بالإضافة إلى تسهيل المعاملات للأشخاص و المؤسسات الأخرى. فكل مؤسسة تختص في نشاط أو قطاع معين مثل: التامين، الاستثمار و الادخار،...الخ.

أن الهيئات المتخصصة في المحاسبة الدولية قامت على العمل من أجل أن يكون لهذه البنوك و المؤسسات المالية المماثلة نصيب من معايير المحاسبة الدولية و ذلك من أجل تطبيقات و ممارسات محاسبية متقاربة و موحدة من أجل إعطاء كشوف مالية تفصح و تحتوي على معلومات شفافة تسمح لأي مستخدم لها بإتخاذ القرارات الرشيدة.

و على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لماهية البنوك

المبحث الثاني: المؤسسات المالية المماثلة للبنوك

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح و مدى ملائمتها للتطبيق في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة (التأمينات)

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير بازل

المبحث الأول: الإطار العام لماهية البنوك

تعتبر البنوك ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأي اقتصاد و ذلك راجع إلى الأدوار التي تقوم بها باعتبارها الركيزة الرئيسية لتمويل مجالات الاستثمار و الاستغلال عن طريق تعبئة المدخرات و توزيعها. و لقد شهد قطاع البنوك تطور ملحوظ عبر التاريخ منذ نشأتها حيث سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى نشأة البنوك و مفهومها بالإضافة إلى تعدد أنواعها و وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك و نشأتها

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى نشأة التاريخية للبنوك و تطورها إضافة إلى التطرق إلى مفهومها من خلال مجموعة من التعاريف التي تتعدد حسب وظائفه.

1- نشأة البنوك و تطورها:

يختلف المفكرون حول نشأة البنوك فالبعض يرجعها إلى قدم المعاملات التجارية مستندا بذلك إلى أقدم التشريعات و هي تشريعات حامورابي[1] حوالي عام 1675 قبل الميلاد و المعروفة باسم "**شريعة حامورابي**" و التي تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يخص الإيداع و الإقراض و الفائدة و الضمانات، و البعض يرجع نشأتها إلى نشأة النقود و الحاجة إلى حمايتها و نقلها و تداولها إلا أن الثابت في العصر الحديث أن نشأة البنوك الحديثة يرجع إلى العصر الوسطى.[2]

شهد القرن السادس عشر مولد فكرة البنوك، و كان يتولاها أفراد أطلق عليهم وقتذاك لقب "الصيارفة" و هم كانوا كبار التجار المشهود لهم بالسمعة الطيبة و الأمانة الكبيرة، و قد بدأوا أعمال الصرافة بشراء و بيع العملات النقدية من الأفراد و استثمارها و دفع مبالغ في صورة فائدة لأصحابها، و في مقابل هذه الخدمة يحصل الصيارفة على اجر زهيد مقابل مجهوداتهم، و كانوا يسلمون للأفراد إيصالات لضمان ودائعهم، و التي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى الشيكات.

[1] فائق شقير و آخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 13.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم و حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشات المالية (البنوك و شركات التامين)**، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 11.

و مع تضخم حجم هذه الأعمال التي يمارسها الصيارفة و تشعبها و تعددها ازدادت فرص المخاطرة مع ما يعقبها من أرباح أو خسائر و خشية من أن يؤدي إفلاسهم إلى ضياع حقوق أصحاب الأموال تدخلت الدولة لإعادة تنظيم هذه العملية، و تدريجيا اتخذت لها صورة هيئات أو شركات تحت إشراف و تنظيم الدولة.[1]

و من هنا نشأت نواة أول بنك في ايطاليا عام 1157 ثم تلاه بعد ذلك في مدينة برشلونة و بعدها ليشمل جميع دول اروبا.[2]

مما سبق نجد أن أول شكل من أشكال العمل البنكي كان يتمثل في قبول الودائع و التي لم تكن تحصل على أية فوائد في البداية لان الهدف من الإيداع في البداية لم يكن للاستثمار أو الحصول على الفائدة بل كان من أجل حفظ هذه المبالغ و حراستها حتى انه يترتب على ذلك أن يقوم صاحب الوديعة بدفع بعض المبالغ مقابل الحفظ و الحراسة لوديعته بعد ذلك بدأت عمليات الإقراض المأجورة (بفوائد) و بضمانات مختلفة بعد طلك تطور العمل المصرفي و شاع استعمال النقود و تراكمت الودائع لدى الجهات التي تمارس أعمال البنوك. و هكذا تطور العمل المصرفي من قبول الودائع إلى عمليات الإقراض و الاستثمار المختلفة حتى أن الإقراض أصبح العنصر الرئيسي لأعمال البنوك الحديثة إلى جانب قبول الودائع على إختلاف أنواعها.[3]

2- مفهوم البنوك :

بشكل عام يصعب إعطاء تعريف دقيق و شامل للبنك بصورته الحديثة و هذا بسبب تعدد وظائفه و أعماله و على هذا نجد عدة تعاريف للبنك تتمثل فيما يلي:

التعريف الأول: تعود كلمة بنك إلى روما القديمة مشتق من كلمة «banca» و التي تعني المقعد الخشبي الذي تتم عليه ممارسة نشاطات التبادل.[4]

[1] مكرم عبد المسيح باسيلي و محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في البنوك و شركات التامين**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص 03.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم و حسن توفيق مصطفى، **نفس المرجع**، ص 11.

[3] فائق شقير و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[4] DOV OGIEN, **Comptabilité et audit bancaires**, DUNOD, Paris, 2006, p 04.

التعريف الثاني: بقصد بالبنك كيان مالية تنصب عملياته الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم و سندات) محددة.[1]

التعريف الثالث: هي مؤسسة مالية يكون احد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع و الاقتراض من الغير بهدف الإقراض و الاستثمار و كذا التي تعمل في نطاق الأعمال المصرفية أو الخاضعة لتشريعات مماثلة لها.[2]

التعريف الرابع: يمثل البنك مؤسسة أو شكل تنظيمي معين يتخصص في تقديم الأعمال المصرفية بإتخاذ الأموال و النقود و الاتجار فيها حرفة له.[3]

التعريف الخامس: تم تعريف البنك وفقا للمشرع الأردني بأنه: "الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية" و بين المشرع أن الأعمال المصرفية تشمل العديد من الأنشطة منها قبول الودائع و منح القروض، إصدار الكفالات، الاعتمادات المستندية و غيرها من الأنشطة. أما المشرع السوري فقد عرف البنك بأنه "المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل لمدة لا تتجاوز السنتين لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص" ، في حين أن المشرع الأمريكي عرف البنك بأنه " أي كيان حصل على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.[4]

من التعاريف السابقة نلاحظ أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية تخضع لقوانين و تشريعات، تقبل ودائع و تمنح قروض و تقدم تسهيلات و خدمات.

المطلب الثاني: أنواع البنوك و وظائفها.

نظرا لتعدد التخصصات التي تمارسها البنوك فانه تعددت أنواعها و حتى وظائفها و عليه سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أنواع البنوك و وظائفها كما يلي:

[1] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي و استراتيجي معاصر"**، دار وائل للنشر ، عمان، الطبعة الثالثة، 1999، ص 13.
[2] مكرم عبد المسيح باسيلي و محمود محمود السجاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.
[3] محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت التجارية و شركات التامين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 13.
[4] إيهاب نظمي إبراهيم و حسن توفيق مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

1- أنواع البنوك:

رغم أن البنوك تتفق في أساس تكوينها و ممارستها للعمل البنكي ،إلا أنها تختلف عن بعضها البعض في نوعية النشاط الذي تمارسه أو تتخصص فيه ، و طبقا لذلك يمكن تقسيم البنوك إلى عدة أنواع.

أولا: من حيث طبيعة النشاط: تقسم إلى[1]:

أ- **البنوك التجارية:** و هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية المعتادة و التي حددت وظائفها التعليمات و المنشورات و التشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي كقبول الودائع حسب أنواعها و تقديم القروض و السلف و الضمانات المتعارف عليها و كافة الخدمات المصرفية الأخرى.

ب- **البنوك الصناعية:** و هي البنوك التي تتخصص في التعامل مع القطاع الصناعي و تساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال منح القروض لإقامة المشاريع الصناعية الجديدة و التي تساهم مساهمة فعالة في التنمية الصناعية.

ت- **البنوك الزراعية:** و عي البنوك التي تتعامل مع القطاع الزراعي، حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات و الخدمات المصرفية لمساعدة مكونات هذا القطاع في القيام بالأعمال التي تساعدها في أداء دورها في مشروعات التنمية الزراعية و سواء كان هذا القطاع مكونا من الأفراد أو جمعيات تعاونية زراعية.

ث- **البنوك العقارية:** و هي البنوك التي تقدم التسهيلات و الخدمات المصرفية للأفراد و الهيئات أو الجمعيات التعاونية للإسكان و ذلك لمساعدتهم في إنشاء العقارات أو المجتمعات العمرانية الجديدة.

ثانيا: من حيث علاقتها بالدولة: تقسم إلى الأنواع التالية[2]:

أ- **بنوك القطاع العام:** و هي التي تتخصص في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى لأجال طويلة إما بالإقراض أو المساهمة بها، و تكون ملكية هذه البنوك للدولة.

---

[1] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية و شركات التامين**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 21.

[2] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

ب- **بنوك القطاع الخاص**: و يمتلك هذه البنوك القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانت في شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

ت- **بنوك مختلطة**: و هي البنوك التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع الهام الممثل للدولة و القطاع الخاص.

ثالثا: من حيث شكل الملكية: تقسم إلى الأنواع التالية[1]:

أ- بنوك خاصة: و هي التي تعود ملكيتها إلى شكل واحد أو عدة أفراد (شركاء) و تأخذ شكل منشات فردية أو شركات أشخاص.

ب- **بنوك مساهمة**: تأخذ شكل شركة أموال حيث تطرح رأس مال للاكتتاب العام في شكل أسهم يتم تداولها في الأسواق المالية (البورصة).

ت- بنوك تعاونية: تعود ملكيتها إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عملية.

رابعا: من حيث الجنسية: تقسم البنوك من حيث الجنسية الى[2]:

أ- **بنوك وطنية**: و هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس فيها نشاطها.

ب- **بنوك أجنبية**: و هي بنوك مسجلة في الخارج و رأس مالها أجنبي إلا أنها تتواجد في دولة أخرى و تمارس نشاطها بها على اعتبار أنها شركة أجنبية.

ت- **البنوك الإقليمية**: و هي بنوك تعود ملكيتها لأكثر من دولة.

ث- **بنوك دولية**: و هي بنوك ذات صفة دولية و تكون في عضويتها معظم دول العالم مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، ...

خامسا: من حيث تفرعها (أو انتشارها): تقسم البنوك من حيث التفرع إلى[3]:

أ- **البنوك المفردة**: و هي البنوك التي تمارس أعمالها من خلال مركزها الرئيسي و الذي يمثل الفرع الوحيد لها.

---

[1] محمد السيد سرايا، **نفس المرجع**، ص 17.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم و حسن توفيق مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص 14.

[3] فائق شقير و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

ب- **البنوك المتفرعة محليا**: و هي البنوك التي تتفرع محليا أي أنها تمارس عملها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

ت- **البنوك المتفرعة إقليميا**: و هي التي تمارس أعمالها من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة من الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

ث- **البنوك المتفرعة عالميا**: و هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

الشكل (2-1): أنواع البنوك

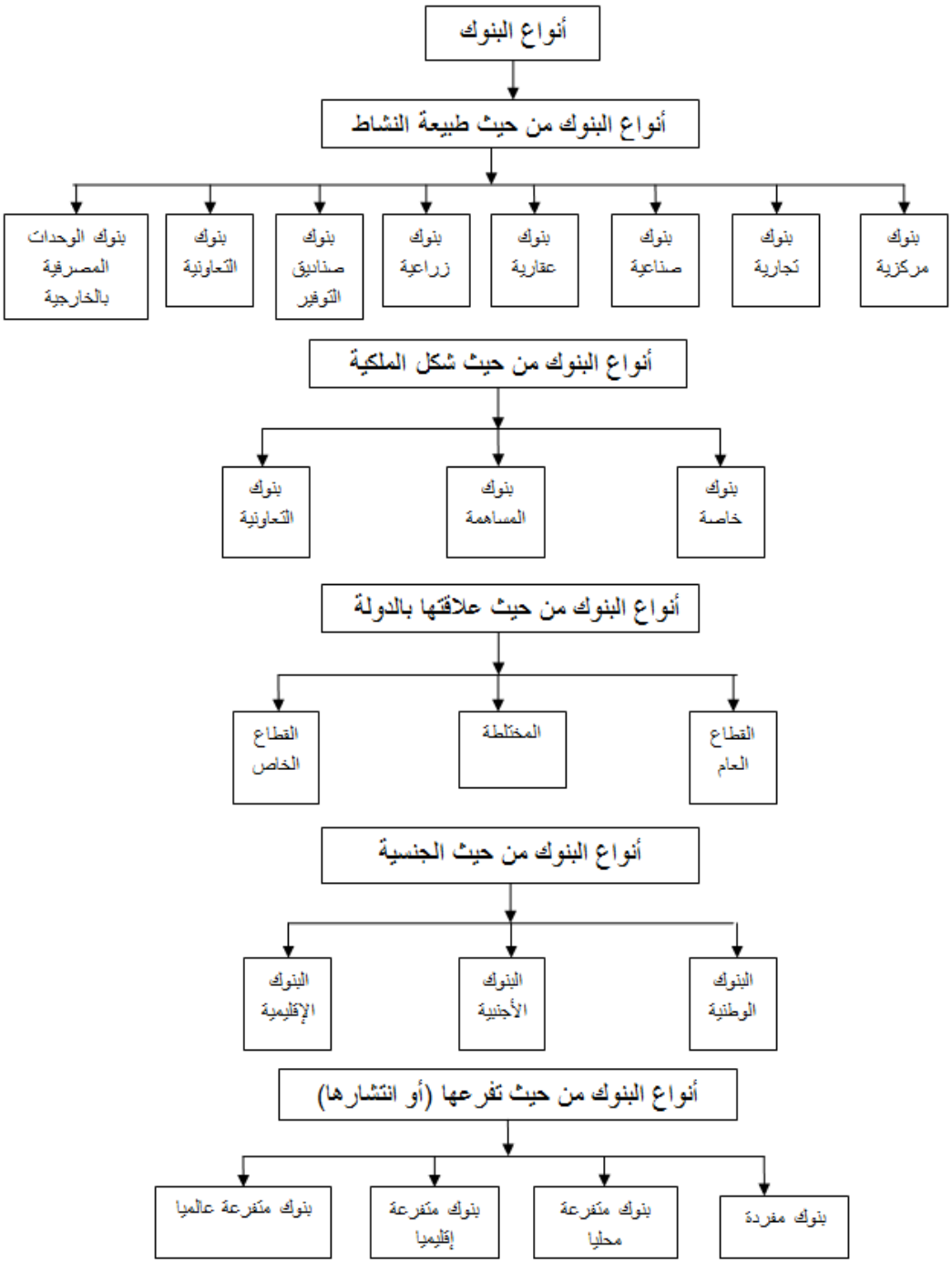

المصدر: فائق شقير، عاطف الاخرص، عبد الرحمن سالم، "محاسبة البنوك"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص 27.

2- وظائف البنوك:

تقوم البنوك بوظائف نقدية متعددة، و يكن تقسيمها إلى:

- وظائف كلاسيكية.
- وظائف حديثة.

أ- الوظائف الكلاسيكية (التقليدية):

1. قبول الودائع على إختلاف أنواعها.
2. تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها.

ب- الوظائف الحديثة:

تقوم هذه الوظائف على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان و منها ما لا ينطوي على ائتمان، و ابرز هذه الخدمات ما يلي:

- إدارة الأعمال و لممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية.
- تمويل الإسكان الشخصي(ينطوي على ائتمان).
- ادخار المناسبات.
- سداد لمدفوعات نيابة عن الغير .
- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان).
- تحصيل الفواتير الكهربائية و الهاتف و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع:**

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج، و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

- **وظيفة الإشراف و الرقابة:**

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتا كد من أنها تستخدم فيما رصدت لهمن أغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[1]

المطلب الثالث: النظام المحاسبي البنكي

تقوم البنوك بعمليات عديدة تتميز بالسرعة و الدقة و التفرع و لذلك نجد أن المحاسبة فيها تتميز بالمرونة و الوضوح من أجل إثبات القيود المتعلقة بالعمليات البنكية و تجميع المعلومات، تصنيفها و تبويبها من أجل إعطاء معلومات ذات جودة في الكشوف المالية و التقارير و في الوقت الملائم.

1- خصائص النظام المحاسبي البنكي

حتى يتمن البنك التجاري من الوفاء بالتزاماته فان عامل السرعة في إعداد البيانات و المعلومات و الدقة الواجب توافرها فيها يعتبران من الأركان الهامة التي يرتكز عليها النظام المحاسبي في البنك التجاري، و يتطلب تحقيق ذلك أن يتسم النظام بالخصائص التالية:

أ- القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية و كذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة و بصفة خاصة:

✓ تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة و سهولة.

[1] موقع الدكتور عبد الكريم احمد قندوز، https://sites.google.com/site/drguendouz/financial_institution ، تاريخ الاطلاع: 10.05.2015.

- ✓ تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة (أفراد، شركات، جهات حكومية)، كما يجب أن توضح الحسابات طبيعة الالتزامات الأخرى للبنك.
- ✓ تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد الغرض من تكوين الاحتياطات.
- ✓ تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها، كما يجب تحليل المصروفات وفقا للأقسام المختلفة بالبنك و تقسيماتها وفقا لطبيعتها (مرتبات و أجور، إيجار، و ما إلى ذلك). و تساعد هذه المعلومات في إعداد قائمة الإيرادات و المصروفات الخاصة بكل قسم من أقسام البنك و التي تساعد في تقييم الأداء للأقسام المختلفة.[1]

ب- الدقة و الوضوح في المصطلحات و التسميات و طرق القيد و المعالجة و كذلك بالأمانة و السرعة عند تسجيل العمليات المختلفة و استخراج أرصدة العملاء أول بأول و على البنك أن يوازن بين السرعة من جهة و بين الدقة من جهة أخرى و بين تكاليف بلوغ هذه السرعة و الدقة.

ت- تتميز عمليات البنوك بتشابهها و كثرتها و تكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة و المتكررة.

ث- تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف و أخر.

ج- يتم في البنك تسجيل و إثبات قيم الموجودة بالبنك و لكنها غير مملوكة له مثل الكمبيالات المودعة برسم التامين أو التحصيل و كذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء.

ح- يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بان معظم إيراداته على شكل فوائد و عمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى عمولة.

خ- يمتاز البنك بالسرعة و المرونة و بالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا و قادرا على إعداد البيانات و الكشوفات و تقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في إتخاذ القرارات السليمة.[2]

[1] الأميرة إبراهيم عثمان و محمود السيد سليمان، أنظمة محاسبية متخصصة (فروع، بنوك تجارية، مستشفيات، وحدات حكومية)، الإسكندرية، 2001، ص 101.
[2] فائق شقير و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

2- أهداف النظام المحاسبي البنكي

نظرا لطبيعة نشاط البنوك التجارية المتمثلة في قبول ودائع العملاء و التي تلزمه بضرورة التنسيق بين أوجه استخدامه، فضلا عن أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي كجهاز إشراف و رقابة، وجب أن يصمم النظام المحاسبي في البنك ليخدم الأغراض التالية: [1]

أ- ينبغي أن تزود النظام المحاسبي للمستويات الإدارية في البنك بالبيانات و المعلومات اللازمة لرسم السياسات الإدارية و سياسات استخدام الموارد و يتم ذلك من خلال الاتي:

- ينبغي ضرورة أن يفصل النظام المحاسبي في البنك بين الأصول لتعكس إمكانية تحقيق الأرصدة و سهولة تحويلها إلى نقدية.
- ضرورة أن تعكس حسابات الخصوم-بوضوح- طبيعة تلك الالتزامات، فحسابات الودائع ينبغي أن تبوب وفقا لمصادرها و نوعها، و أن تفصل بين ودائع البنوك الأخرى و الأرصدة العامة.
- أن تبوب حسابات الاحتياطات لتوضح الغرض من تكوينها.
- ينبغي أن تبوب الإيرادات وفقا لمصدرها، أما الإلتزامات فيتم تبويبها وفقا للأقسام المخلفة في البنك و أيضا طبقا لنوع الإلتزام.

ب- يتعين أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تماشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

ت- ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي بان تتلاءم حسابات البنك مع أغراض التقارير الرسمية و منها التي يتطلبها وضع البنك المركزي بوصفه جهاز الإشراف و الرقابة.

3- عناصر و مقومات النظام المحاسبي البنكي

إن النظام المحاسبي يعتمد على مجموعة من العناصر و المقومات التي تساعده في تحقيق الأهداف السابقة و التي تتمثل فيما يلي:

[1] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

المجموعة المستندية: و هي من أهم مقومات النظام المحاسبي، و هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي و تتكون من نوعين:

أ- مستندات داخلية و هي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم و الإضافة.

ب- مستندات خارجية و هي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع و إيصالات السحب النقدية. [1]

المجموعة الدفترية: تتمثل في مجموعة الدفاتر و السجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك من واقع المستندات الدالة على ذلك و يتوقف عدد و أنواع الدفاتر المحاسبية على الطريقة المحاسبية المستخدمة و التي تتضمن دفاتر يومية عامة و مساعدة و دفاتر أستاذ أيضا. و على هذا الأساس هذه المجموعة تمثل العنصر الرئيسي الثاني للنظام المحاسبي عامة و في البنوك التجارية خاصة. [2]

أدوات التحليل المالي و الرقابة: تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤوليتها في المحافظة على الأصول و حماية حقوق الغير و هو ما يعرف بالرقابة الداخلية و التي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة و هي التي عن طريقها يتم متابعة الحسابات و التغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها. [3]

القوائم المالية و الكشوف الإحصائية: و تتمثل في القوائم المالية الختامية في نهاية السنة المالية و تتضمن قائمة الدخل (حـ/ الأرباح و الخسائر) و قائمة المركز المالي (الميزانية العامة)، هذا بالإضافة إلى بعض التقارير

[1] زاهرة سواد، **محاسبة المنشات العامة و الخاصة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 153.

[2] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[3] زاهرة سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

و الكشوف و النشرات الإحصائية التي يقوم البنك بإعدادها بصفة دورية أو بناء على طلب بعض الجهات و الأجهزة الحكومية أو لتلبية احتياجات قسم من الأقسام.

العناصر الآلية المساعدة (الحاسب الآلي): أصبح استخدام الحاسبات الآلية أمرا ضروريا و هاما في معظم البنوك التجارية لما في ذلك من اثر فعال في انجاز مهمة النظام المحاسبي في البنك بالدقة المطلوبة و بالسرعة الملائمة، و يساعد في توفير المعلومات و البيانات اللازمة عند طلبها لأي طرف من الأطراف المتعاملة مع البنك من عملاء و أجهزة مختلفة.

العنصر البشري: يعتمد تنفيذ النظام المحاسبي في البنك على مجموعة من الأفراد و العاملين سواء كان النظام يدويا أو الكترونيا كما انه من الضروري أن يتوافر في هؤلاء العاملين عناصر الخبرة العلمية و العملية و أن يتواجدوا بالعدد الكافي لا أكثر و لا اقل من العدد المطلوب. كما يجب وضع برامج التدريب الملائمة لهم لزيادة كفاءتهم و فاعليتهم في استيعاب خطوات و إجراءات النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.[1]

المطلب الرابع: نظام المعلومات المحاسبي للبنوك

قبل التطرق الى نظام المعلومات المحاسبي البنكي يجب توضيح مصطلح نظام المعلومات و الذي سنقوم في هذا المطلب بالتطرق الى تعريفه و كذا منهجية تصميمه ثم توضيح العوامل المؤثرة على فعالية و كفاءة النظام المحاسبي البنكي من اجل إعطاء معلومات ذات جودة.

1- تعريف نظام المعلومات

نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم و انجاز الدورة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبي يتمثل في مجموعة الأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقيها تجميع و تسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية، والتي تقوم عليها الكيان خلال الفترة المحاسبية.

[1] محمد السيد سرايا، **نفس المرجع**، ص 39.

ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما الثاني يختص بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة[1].

2- منهج تصميم نظام المعلومات المحاسبية

يعرف المنهج بأنه : الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. وعليه ، فإن منهج تصميم نظام المعلومات المحاسبية هو : أسلوب علمي يعتمد على قواعد وإجراءات معينة في تنظيم العلاقة بين عناصر وأجزاء النظام بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بحل المشكلات في الوحدة الاقتصادية. وقد تعددت المناهج المتبعة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية اعتمادًا على عدة عوامل أهمها:

أ- **حجم الوحدة الاقتصادية:** ذلك من حيث العمليات الاقتصادية التي تحدث فيها يوميًا ، وما ينتج عنها من زيادة في كمية البيانات التي ينبغي تشغيلها وإنتاجها كمعلومات في صورة تقارير و كشوف مالية بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب.

ب- **طبيعة العلاقات التنظيمية السائدة في الوحدة الاقتصادية:** من حيث تعدد وتنوع الوظائف والمستويات الإدارية وعلاقاتها الأفقية والراسية مع بعضها البعض.

ت- **إمكانيات الوحدة الاقتصادية المادية و البشرية:** من حيث تطبيق أي من المناهج.

ث- شكل نظام المعلومات المحاسبية المرغوب تصميمه..

وتأسيسًا على ذلك ، فإن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يعتمد على المنهج الذي يتبع في تصميم نظام المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية[2].

3- العوامل المؤثرة على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية البنكية

يتوقف تحقيق نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية لأهدافها بكفاءة و فاعلية على مجموعة من العوامل و المتغيرات البيئية التي تحيط بالبنك، و تعرف المتغيرات البيئية بأنها: "مجموعة من العوامل و المتغيرات التي

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014، ص 10.

[2] قاسم محمد ابراهيم و زياد يحي السقه، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، كلية الحدباء الجامعة –الموصل–، العراق، 2003، ص 28.

تحيط بالبنك التجاري و التي تمكنه من تحويل المدخلات إلى مخرجات، و تحتوي على عدة عناصر مثل: النظام السياسي، النظام الاقتصادي، التكنولوجيا، الزبائن"، أي أنها تمثل كافة العوامل التي تؤثر على مدى نجاح النشاطات التي تحقق الأهداف المحددة لها.

أ- **العوامل الداخلية**: تتمثل في كافة الإمكانيات و الموارد المادية و البرمجية و البشرية المتوفرة في النظام بالإضافة إلى البيانات المتاحة و إجراءات تشغيل النظام.

ب- **العوامل الخارجية**: هي عوامل يصعب أو لا يمكن التحكم بها و السيطرة عليها و تنتج من البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام و التي يتم في إطارها ممارسة الأنشطة و العمليات البنكية.[1]

المبحث الثاني: المؤسسات المالية المماثلة للبنوك

تعتبر المؤسسات المالية مهمة جدا بالنسبة لأي اقتصاد في أي دولة و هذا باعتبارها جزء من النظام المالي الذي يعمل على توزيع الأموال ممن لديهم فائض إلى الذين يحتاجون تلك الأموال مما يجعلها كوسيط مالي بين المدخرين و ذوي العجز في الأموال. و في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى ماهية المؤسسات المالية و أهميتها في المجتمع بالإضافة إلى أنواعها و النظام المحاسبي لها.

[1] خالد أمين عبد الله و خالد قطناني، **البيئة المصرفية و أثرها على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية –دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن**–، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007، ص 05.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية .

ظهرت مؤسسات مالية تعمل مثل البنوك و متخصصة في مجالات مختلفة من أجل تخفيف الضغط على البنوك و تقديم تسهيلات للعملاء حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفها و أسباب نشأتها.

1- تعريف المؤسسات المالية:

التعريف الأول: هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو الالتزامات و مستحقات لدى الغير (أسهم، قروض و سندات) بدلا من الأصول المادية كالمباني و الأجهزة و المواد الأولية كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري و تستثمر في الأوراق المالية- المطروحة بسوق المال.[1]

التعريف الثاني: هي عبارة عن شركات أعمال تعمل في سوق المال و تمتلك أوراق مالية كالأسهم و السندات و الصكوك المالية بدلا من الأصول الثابتة، مثل المعدات و المواد الخام و المباني،... حيث تقوم هذه المؤسسات بإقراض أو تسليف زبائنها سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين لشراء السلع و الخدمات أو شراء السندات المالية من سوق النقد أو السوق المالية. كما تقدم أنواع مختلفة من الخدمات المالية مثل خدمات التامين، حفظ الودائع، تحويل المبالغ و آلية الدفع...[2]

التعريف الثالث: هو كيان أعمال سواء كانت بنوكا أو شركات تأمين أو أسواق مالية مثل: البورصة، و تعتبر المؤسسات المالية آليات للنمو الاقتصادي ككل: فمعرفة أنواعها و فهم أنشطتها المتمثلة في إقراض العملاء

[1] عبد الغفار حنفي و سمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 12.

[2] عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 128.

و تسويق الأوراق المالية و تقديم الخدمات المصرفية الأخرى كالتامين و خطط التقاعد...الخ و تحديد عناصر أصولها و خصومها.[1]

التعريف الرابع: المنشآت المالية هي منشآت اقتصادية متخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفظا و إقراضا أو بيعا و شراء، و بعبارة أخرى هي أماكن التقاء عرض الأموال و الطلب عليها، و تتضمن هذه المنشآت البنوك و صناديق التوفير و بيوت الاستثمار و شركات و هيئات التامين و البورصات.[2]

التعريف الخامس: تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111[3].
و عليه إن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية و قروض المساهمة و الادخارات طويلة الأجل.[4]

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف الشامل التالي:

أن المؤسسات المالية هي عبارة عن منشات اقتصادية متخصصة تعمل على حفظ أو إقراض الأموال و تقديم خدمات لطالبيها، و تتكون أصولها الأساسية من أصول مالية عوضا عن الأصول المادية.

2-أسباب نشأة المؤسسات المالية

يرجع سبب نشأة المؤسسات المالية إلى الصعوبة التي يجدها المستثمر في إتخاذ قرار الاستثمار بمفرده و ذلك لعدم توفر مجموعة من المقومات الأساسية و العناصر و نقص الخبرة التي تساعد في توجيه الأموال إلى أفضل سبل الاستثمار.

و عليه يمكن تحديد عنصرين أساسين لوجود المؤسسات المالية و هما: عنصر الخطر، و المعلومات.

---

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، **إدارة المؤسسات المالية و المصرفية**، دار الايام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 25.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرون– الصناعة المالية الحديثة و اتجاهات التجارة الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 21.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، **المادة 115 من قانون العرض و نقد رقم 90–10** المؤرخ في 14 افريل 1990.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 202.

أولا: **عنصر الخطر**: هذا السبب يرتبط بنوع الاستثمار إذ هناك استثمارات غير خطرة و هذا النوع افتراضي و نادر الوجود كما يتميز بانخفاض العائد و القاعدة العامة فيه انه كلما قل الخطر قل العائد المتوقع و لا توجد أي تكلفة فيه مقابل الخطر (تكلفة الخطر=صفر).

أما النوع الثاني فيتمثل في الاستثمارات الخطرة، و يقصد بها الاستثمارات التي تواجه احتمالات الربح و الخسارة و تختلف درجة الإختلاف حسب نوع النشاط، الإدارة، طبيعة الاستثمار و العائد المتوقع.

ثانيا: **مشكلة عدم توفر المعلومات المتجانسة**: إن المستثمر يحتاج إلى مجموعة من المعلومات عن الفرص المتاحة في السوق و لكن قد لا تتوفر لديه القدرة و التخصص على تجميع هذه المعلومات و من ثم ظهرت المؤسسات المالية المتخصصة في توفير هذه المعلومات بأقل تكلفة و بدرجة عالية من التخصص، تتيح مجموعة من السلع المالية المختلفة في السوق، و لذلك تحرص المؤسسات المالية على توفير قاعدة من البيانات المتكاملة عن السوق و الصناعة و سلوك العملاء لكل نوع من أنواع النشاط في ضوء ما هو متاح من معلومات و خبرة.[1]

المطلب الثاني: أهداف و دور المؤسسات المالية.

إن المؤسسات المالية عبارة عن وسيط بين ذوي الفائض في الأموال و ذوي الحاجة إليها حيث تتعدد أدوارها و حتى أهدافها و هو الأمر الذي سنقوم بمعالجته في هذا المطلب.

1- أهداف المؤسسات المالية

إن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف الرئيسي الذي يسعى مدراء هذه المؤسسات إلى تحقيقه: فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة و استخدام الأموال سواء في حالة القروض أو الاستثمار بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن أي تدنية تكلفة الموارد و تعظيم عائد الاستخدامات، و لتحقيق هذا الهدف يجب الاهتمام بالعديد من مجالات إتخاذ القرارات مثل:[2]

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية**، كتب عربية للنشر و التوزيع الالكتروني، القاهرة، 1994، ص 25-36.
[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

أ- **إدارة الأصول الخصوم:** تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدرين أو المودعين و بين العائد المتحقق من القروض أو الاستثمار، هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة فكل مؤسسة مالية يجوز لها أن تقدم اقل عائد للمدخرين و تحصل على أعلى عائد من المقترضين. و تكمن مهمة الإدارة الحفاظ على هامش موجب بين التكلفة و العائد حتى تظل في السوق و إدارة الأصول و الخصوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة و خطر الإفلاس.

ب- **إدارة رأس المال:** مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمام متزايد بإدارة رأس المال فيحاول ملاك المؤسسات بقدر الإمكان تخفيض رأس المال إلى حد ممكن و الاعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه و هو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية.

ت- **الرقابة على المصروفات:** تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية بالرغم من أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا أن هناك طرق في هذا السبيل أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة و زيادة استخدام الآليات و التكنولوجيا الحديثة، قد تساعد على تخفيض المصروفات.

ث- **السياسة التسويقية:** و التي تهتم بسعر الخدمات المالية و التركيز على معرفة رغبات العملاء و الأسواق الجديدة و الإعلان عن الخدمات الجديدة كوسيلة لجذب المدخرات و تقديم القروض.

2- دور المؤسسات المالية

تعتبر المؤسسات المالية ذات أمر حيوي بالنسبة للرفاهية الاقتصادية و كذلك الحال بالنسبة للنمو المستقبلي لاقتصاديات التوجه السوقي فكما هو معروف أن المؤسسات المالية تستحوذ على ما يقارب من 80%

من المدخرات السنوية داخل النظام المالي بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تعتبر الالتزامات الخاصة بالمؤسسات المالية وسائل و أدوات أساسية لسداد قيمة السلع و الخدمات، و أن القروض التي تمنحها بشكل المصدر الأساسي للائتمان credit للوحدات الاقتصادية داخل المجتمع و مشروعات الأعمال و الحكومة.[1]

و عليه يتمثل دور المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني فيما يلي:

أ. **دور الوساطة**: حيث تشكل المؤسسات المالية حلقة وصل بين وحدات الفائض (البائعون) و وحدات العجز (المشترون) و الذي حقق فاعلية و كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.

ب. **دور المدفوعات**: و هو دور مهم و فاعل للمؤسسات المالية في تنفيذ مدفوعات السلع و الخدمات لمصلحة زبائنها مثل مقاصة الصكوك و تحويل الأموال و توزيع العملات النقدية.

ت. **دور الكفيل الضامن**: من خلال تنفيذ عمليات خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية لدعم التجارة الدولية.

ث. **دور الوكيل المالي**: و هو الدور الذي تقوم بموجبه المؤسسات المالية نيابة عن زبائنها في توظيف ودائعهم في مجالات اقتصادية مختلفة و كذلك حماية الممتلكات الخاصة لهم و إصدار السندات التي تقدمها من خلال الأمانة و استحصال الشيكات.

ج. **الدور السياسي**: و هو الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية بتنفيذ المهام السياسية النقدية للبلد و تحقيق النمو الاقتصادي و السعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

ح. **دورها في تخفيض المخاطر**: و هو الدور الذي تلعبه من خلال استثمار الأموال في مجالات متنوعة.[2]

[1] عبد الغفار حنفي و سمية قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 173-174.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المالية.

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى أنواع المؤسسات المالية حسب تخصصها ثم التطرق إلى شركات التامين كنموذج عن المؤسسات المالية المماثلة للبنوك.

1- صناديق الاستثمار

تعد صناديق الاستثمار احد وسائل الاستثمار للأشخاص أو المستثمرين الذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة و هي احد وسائل الاستثمار لصغار المستثمرين الذين ليس لديهم المال اللازم لتكوين محفظة استثمارية أو لا يتمتعون بالخبرة الكافية للاستثمار بالبورصة، و بالتالي تعرف صناديق الاستثمار على أنها:

- شركات تجمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين حيث تقوم إدارة الصندوق باستثمار هذه الأموال في مختلف أنواع الأوراق المالية مقابل وثائق تصدر للمستثمرين تمثل كل وثيقة من هذه الوثائق حصة المستثمر بالتبعية في كل الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بما يحقق التنوع في الاستثمارات و توزيع المخاطر و تقليل حجمها و آثارها.[1]
- تعد صناديق الاستثمار بمثابة كيانات مالية تقوم على تجميع مدخرات الراغبين في الاستثمار في وعاء واحد توجهه نحو شراء و بيع الأوراق المالية المختلفة، و من هنا ينظر إليها باعتبارها أسلوب للاستثمار الجماعي للأموال يرتكز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في تشكيلة منتقاة و متنوعة من الأوراق المالية بمعرفة إدارة متخصصة و بالشكل الذي يحقق عائدا مناسبا لكافة الأطراف ذوي

[1] محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 53.

الصلة. و يحصل كل مستثمر في مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها "وثيقة استثمار"، كما يتم توزيع عوائد الاستثمار على حملة الوثائق كل بنسبة ما يملكه.[1]

و عليه تعرف على أنها: وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد، و استثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية.[2]

2-صناديق الادخار و صناديق التقاعد

أولا: صناديق الادخار:

يمكن تعريف صناديق الادخار على أنها مؤسسات يمكن التعامل معها في مجالات الادخار و الاقتراض. و قد يزيد رأس مال المؤسسات الادخارية عما ينص عليه القانون، و هي تتمتع بزيادة الإيرادات و قد تملك حصة في رأس مال شركات التامين. و تقوم بمنافسة البنوك و تحقق ذلك عن طريق الكفاءة بضغط التكاليف.

و في الفترة الأخيرة استطاعت مؤسسات الادخار زيادة الدخل السنوي من الفوائد المحصل عليها و غيرها من مصادر الدخل، و تعمل على وضع إدارة فعالة لمعالجة:

- أنواع المخاطر المختلفة.
- تحديد مقاييس للحكم على كفاءة مؤسسات الادخار.
- بقياس العوامل المؤثرة على إنتاجية و كفاءة و فعالية مؤسسات الادخار.
- تحديد أسباب فشل العديد من مؤسسات الادخار في العالم.[3]

يمثل الجدول الموالي كيفية مساهمة المؤسسات الإدخارية في الأسواق المالية على إختلاف أنواعها كالتالي:

[1] احمد صلاح عطية، **مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 7.
[2] احمد صلاح عطية، **نفس المرجع**، ص 8.
[3] فريد راغب النجار، **أسواق المال و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 153.

الجدول (2-1): مشاركة المؤسسات الادخارية في أسواق المال

السوق المالي	المشاركة في المؤسسات الادخارية
أسواق النقود	- المنافسة مع مؤسسات الإيداع الأخرى في مجال الودائع قصيرة الأجل. - تصدر بعض المؤسسات الادخارية الأوراق المالية.
أسواق عقارية	- تتيح مؤسسات الادخار القروض العقارية و الرهانات في السوق الثانوي.
أسواق السندات	- شراء سندات لمحفظة الاستثمار
أسواق العقود المالية الآجلة	- التغطية ضد حركة معدل الفائدة عن طريق إتخاذ موقف بخصوص العقود المالية الآجلة.
أسواق الخيارات المالية	- التغطية ضد تحركات معدل الفائدة عن طريق شراء خيارات مالية آجلة.
أسواق التسويات المالية	- التغطية ضد تقلبات معدل الفائدة بالدخول في تسويات الفوائد.

المصدر: فريد راغب النجار، **أسواق المال و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 157.

ثانيا: صناديق التقاعد (المعاشات):

يقوم صندوق التقاعد على تمويل مشترك من اقتطاع من راتب الموظف أثناء فترة عمله ومبلغ أخر يدفعه مشغله. و يدفع هذا الراتب طوال حياة المتقاعد و يتحول بعد حسم نسبة منه إلى أرملته وأولاده بعد وفاته بإختلاف في التفصيل من دولة لأخرى. وتعتبر صناديق التقاعد من جانب أخر من الأدوات الاستثمارية المهمة التي تساهم في تنمية المجتمعات اقتصاديا من خلال المشاريع الاستثمارية ، التي تقوم بها لتحقيق دخل يساهم في سد العجز بين مداخيل ومدفوعات هذه الصناديق و تساهم في نمو الاقتصاد[1].

[1] إبراهيم خليل عليان، **صناديق التقاعد واقع ومشكلات ومقترحات في فلسطين والعالم العربي**، مداخلة مقدمة لمؤتمر جامعة النجاح الدولي الثالث، 2013، ص 02.

الشكل (2-2): دور المؤسسات و الأسواق المالية في إدارة أموال المعاشات (التقاعد)

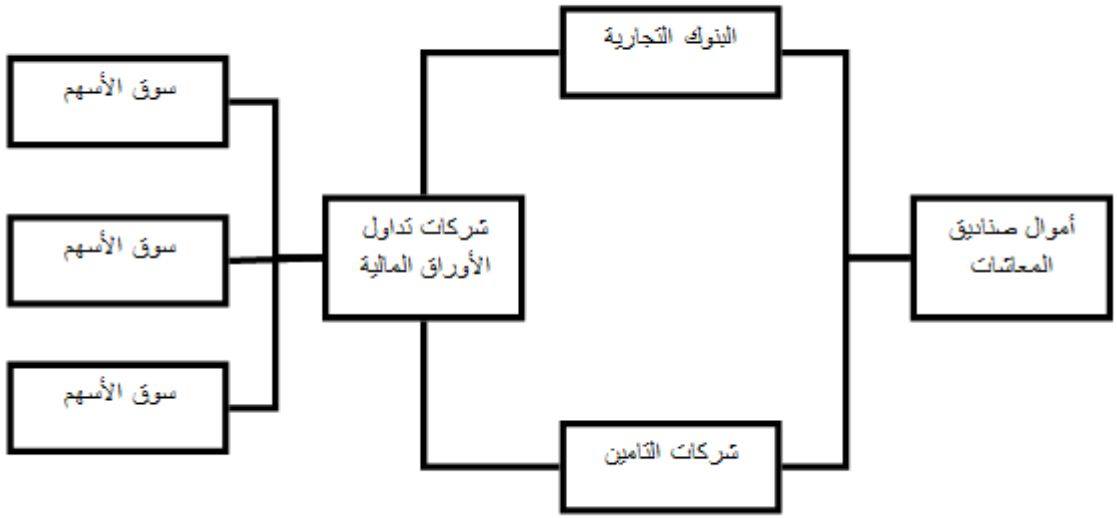

المصدر: فريد راغب النجار، **أسواق المال و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 175.

3-اتحادات الائتمان

تعتبر الاتحادات التي تمنح ائتمان منظمات غير هادفة للربح وتتكون من مجموعة موحدة من السندات، وتعمل اتحادات الائتمان على تحقيق مصالح وأهداف أعضاءها حيث يتم دفع فائدة على الودائع التي يقوم الأعضاء بإيداعها لدى اتحاد الائتمان. كما تمنح أيضا تلك الاتحادات بعض القروض للأعضاء المحتاجين. أي يلعب اتحاد الائتمان دورا هاما في الوساطة المالية عن طريق القبول الودائع والإقراض للأعضاء ويتم تسجيل حركة الودائع الادخارية في دفاتر توفير وفتح شهادات ادخار تصل إلى مبالغ كبيرة أحيانا حيث يتم دفع فوائد على تلك المدخرات كما تعطى تلك الاتحادات أيضا حق الحسابات الجارية ودفاتر الشيكات ويتم التأمين على ودائع الاتحادات الائتمانية عن طريق هيئات التأمين على الودائع وصناديق التأمين المختلفة، وتتعرض اتحادات الائتمان للعديد من المخاطر مثل:

أ- مخاطر ارتفاع مستوى السيولة.

ب- مخاطر معدل الفائدة.

جـ- مخاطر صعوبة سداد القروض[1].

4-شركات التامين

تلعب منشات التامين دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية و الازدهار الاقتصادي للمجتمع، كذلك لها دور كبير في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشاريع الإنتاجية، و بهذا ترفع منشات التامين عن كائن تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار، تاركة للإداريين و الفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فقط.[2]

فشركات التامين بوصفها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. و هي بذلك تساهم في تمويل و توفير الاحتياجات المالية لمختلف أنشطة الأعمال.[3]

الهيكل التنظيمي لشركة التامين:

تتسم شركات التامين عموما بالضخامة و كبر الحجم، و يرجع ذلك لتعدد و تنوع عملياتها و أنشطتها، و ضخامة حجم معاملاتها. و تبعا لذلك يتكون الهيكل التنظيمي لتلك الشركات من مجموعتين من الأقسام هما: الأقسام الفنية المتخصصة، و الأقسام الإدارية التقليدية. فيما يتعلق بالأقسام الفنية فإنها تشغل تلك الأقسام المتخصصة في تقديم الخدمات التأمينية بإشكالها المختلفة. أما الأقسام الإدارية في تلك الأقسام التقليدية التي تتولى تسيير أعمال و شؤون الشركة كما هو الحال في قسم الإدارة العامة، شؤون الأفراد، المحاسبة و الشؤون القانونية، و غيرها من الأقسام الأخرى.[4]

[1] فريد راغب النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[2] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 428.

[3] عبد الغفار حنفي و سمية قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 341.

[4] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية، نفس المرجع**، ص 430.

المطلب الرابع: النظام المحاسبي في شركات التامين

تلتزم شركات التأمين بمسك مجموعة من السجلات بالنسبة إلى كل فرع من فروع التأمين و ذلك تطبيقاً للقوانين و التشريعات التي تنظم عمليات التأمين[1]، حيث لا يختلف النظام المحاسبي لشركات التامين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى و هذا راجع إلى نقطة التوافق في الاعتماد على مجموعتين: مستندية و دفترية. فالنظام المحاسبي في أي مؤسسة يهدف إلى توفير كشوف مالية تساعد المستويات الإدارية في إتخاذ القرارات المناسبة.

1-خصائص النظام المحاسبي في شركات التامين:

يجب عند تصميم النظام المحاسبي لشركات التامين مراعاة مايلي:[2]

- ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة و حجم و عمليات شركات التامين.
- موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التامين المطبقة له.
- توافر المرونة و البساطة و الوضوح المستندات و الدورة المستندية لعمليات التامين المختلفة.
- اقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق اكبر من التكلفة.
- توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التامين و الأجهزة الخارجية و الإشرافية و الرقابية و أجهزة تقييم الأداء.
- إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كلا منهم و تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

2-عناصر و مقومات النظام المحاسبي للشركات التامين:

يشتمل النظام المحاسبي في شركات التامين على العناصر و المقومات التالية:

أولا: المجموعة المستندية: تتعدد المستندات المتداولة في شركات التامين و التي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة و التي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. و يوجد نوعين من المستندات:

[1] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.
[2] زاهرة سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

- **المستندات الداخلية**: هي تلك التي تعد داخل الشركة مثل: وثائق التامين الصادرة، كشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة و غيرها من المستندات الداخلية.
- **المستندات الخارجية**: و هي تل التي يتم إعدادها خارج الشركة و من أمثلتها: كشوف حسابات البنوك و إشعارات الخصم و الإضافة الواردة من شركات التامين الأخرى عن عمليات إعادة التامين.[1]

ثانيا: المجموعة الدفترية: نظرا لتعدد العمليات و تنوعها و تكراراها يتم تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد و المحاسبة عن أنشطة شركات التامين. و طبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر و السجلات تشمل: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة و أخيرا دفتر الأستاذ العام.[2]

ثالثا: دليل الحسابات: هو عبارة عن قائمة من الحسابات و الرموز تستعملها الشركة لتسجيل عملياتها التي تقوم بها و هذا وفق نظام معين من أجل إعطاء كشوف مالية للأطراف المعنية.

رابعا: التقارير المالية: تعتبر التقارير المالية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التامين، و تنقسم إلى:

أ. **تقارير دورية**: وهذه التقارير تعد على فترات دورية قصيرة (سنة أو اقل) بهدف تحديد نتائج أعمال الفروع المختلفة بالشركة و نتيجة أعمال الشركة ككل و مركزها المالي. مثل: حساب الأرباح و الخسائر ، الميزانية و قائمة التدفقات النقدية،...الخ.

ب. **تقارير خاصة**: وهذه التقارير تعد لأغراض خاصة مثل الرقابة و المتابعة و تقييم الأداء، و من أمثلتها: تقارير الأقساط، تقارير المخصصات الفنية و تقارير عن الأنشطة الاستثمارية بالشركة.

خامسا: العنصر البشري

يتوقف نجاح أي نظام –محاسبي أو غير محاسبي– على مدى كفاءة العنصر البشري، و نظرا للطبيعة الفنية للنشاط التأميني، فان العنصر البشري أهم مقوم من مقومات النظام المحاسبي، و لذلك تهتم شركات

[1] احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 20.

[2] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 434.

التامين بحسن اختيار و تدريب العناصر البشرية و العمل على تنميتها، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل بالشركة ككل.[1]

3-أهم السجلات التي تستخدمها شركات التأمين في اثبات عملياتها التأمينية:

تقوم أقسام التأمين المتخصصة في الشركة بتسجيل العمليات التأمينية لشركات التأمين و المتمثلة في إصدار وثائق التأمن، تجديدها و تعديل شروطها وكذلك تحصيل أقساطها و دفع التعويضات و العمولات و غير ذلك من العمليات التأمينية.

- سجل الوثائق الجديدة أو دفتر اليومية المساعد لإصدار وثائق التأمين الجديدة.
- سجل التعويضات.
- سجل التجديدات: أو (دفتر اليومية) المساعد للتجديدات.
- سجل التعديلات و الإلغاءات أو (دفتر اليومية) المساعد للتعديلات و الإلغاءات.
- سجل العمولات: أو دفتر اليومية المساعد للعمولات.
- سجل الحسم أو دفتر اليومية المساعد للحسم.
- سجل الأقساط المحصلة.[2]

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح و مدى ملائمتها للتطبيق في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة

نظرا للمكانة التي تمتلكها البنوك في السوق المالية و التقلبات التي تواجهها، تم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تبين كيفية مواجهة المخاطر البنكية و كذا الإفصاح عن المعلومات المالية اللازمة في الكشوف المالية و كيفية عرضها و إعدادها. فبعد صدور المعيار المحاسبي IAS30 "الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة" في أوت 1990، الذي نص على مجموعة من السياسات المحاسبية التي تحقق الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية حيز التطبيق، و الذي مر بعدة مراحل و تعديلات قبل و بعد صدوره. ففي ديسمبر 1998، تم تعديل المعيارين المحاسبيين IAS30 و IAS32 ليتم إصدار المعيار

[1] **المحاسبة العامة في شركات التامين 250 حسب –تخصص محاسبة**، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، الوحدة الأولى، المؤسسة العامة للتدريب التقني و الفني، السعودية، طبعة 2007، ص 36.

[2] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **مرجع سبق ذكره**، ص 303.

المحاسبي رقم IAS39. و بعد العمل بIAS30 لمدة 15 سنة تم إلغاءه ليحل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS07. أما في سنة 2004، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS04 و الذي تم تعديله في سنة 2005 مع المعيار IAS39. و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمصارف و التأمينات.

المطلب الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS7: الأدوات المالية: الإفصاحات.

1- تاريخ المعيار:

خلال السنوات الأخيرة تطورت الأساليب التي تستخدمها البنوك و المؤسسات المالية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها من جراء استخدامها للأدوات المالية[1]، و عليه فان مستخدمي الكشوف المالية بحاجة إلى معرفة كافة المعلومات حول المخاطر التي تواجه البنك و كيفية إدارتها، و ذلك من أجل تسهيل إتخاذ القرارات.

ما سبق، استدعى مجلس معايير مجلس المحاسبة الدولية IASB في افريل 2001 إلى تبني المعيار المحاسبي IAS30 الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة IASC ليتم إلغاءه في أوت 2005 ليتم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS07، حيث قام هذا الأخير بنقل متطلبات الإفصاح إلى المعيار الدولي IAS 32 الذي كان تحت تسمية "الأدوات المالية: العرض و الإفصاح".

2- هدف و نطاق المعيار:

2-1- هدف المعيار:

إن هدف هذا المعيار هو الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي:

أ- أهمية البيانات المالية للمركز و الأداء المالي للكيان.

[1] **الأداة المالية**: هي أي عقد ينشأ عنه في آن واحد أصل مالي لكيان و التزام مالي أو أداة ملكية لكيان آخر.

ب- طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن المعلومات المالية التي يتعرض لها الكيان أثناء الفترة و في نهاية فترة إعداد الكشوف المالية، و كيفية إدارة الكيان لهذه المخاطر.

إن مبادئ هذا المعيار تكمل مبادئ الاعتراف بالأصول المالية و الالتزامات المالية و عرضها في معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32.[1]

2-2- نطاق المعيار:

يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS07 على:

- المؤسسات المالية.
- كل مؤسسة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع و اقتراض الأموال بهدف إقراضها أو استثمارها.
- المؤسسات التي تدخل في نطاق التشريعات المصرفية.[2]

3- مضمون المعيار:

يفرض IFRS 7 البنك أن يفصح في بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات:

- المكاسب الصافية أو الخسائر الصافية على:

- الأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، والتي تبين بشكل منفصل المكاسب والخسائر المتعلقة الأصول الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأصول أو الالتزامات المعينة للمتاجرة وفقا ل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

- موجودات مالية متاحة للبيع، وتحديد منفصل مبلغ أي مكاسب أو خسائر مباشرة في الدخل الشامل الآخر خلال فترة و كمية تصنيفها من حقوق المساهمين إلى بيان الدخل خلال الفترة.

- يفرض IFRS7على البنك الكشف في ملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات عن القواعد أو القياس المستخدمة في إعداد الكشوف المالية و السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ذات الصلة لفهم البيانات المالية.

[1] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 07**، **مرجع سبق ذكره**، ص أ247.

[2] مرازقة صالح و بوهرين فتيحة، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25 / 26 ماي2010 ، ص 05.

- على البنك الإفصاح عن كل نوع من التحوط هو موضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وصفا لكل نوع من التغطية و الأدوات المالية المصنفة كأدوات تحوط والقيم العادلة في تاريخ التقرير (نهاية الفترة المشمولة بالتقرير)، و طبيعة المخاطر المغطاة.
- حسب IFRS 7 ، يجب على البنك أن يفصح على المعلومات التي تمكن مستخدمي الكشوف المالية من تقييم طبيعة و مدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها في تاريخ الإغلاق. ويجب أن تكون هذه المعلومات نوعية وكمية.[1]

المطلب الثاني: معياري المحاسبة الدوليين IAS32 و IAS39: الأدوات المالية: العرض، الاعتراف و القياس.

1-خلفية عامة عن المعيار المحاسبي رقم IAS32" الأدوات المالية: العرض":

يعالج المعيار IAS32 عرض الأدوات المالية بعدما تم إلغاء كافة البنود الخاصة بالإفصاح ليتم تخصيصها في معيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية المتمثل في IFRS7. إذ مر المعيار بعدة مراحل تتمثل في مايلي:

الجدول (2-2) : التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS32

التاريخ	البيان
سبتمبر 1991	إصدار مسودة العرض E40: الأدوات المالية
جانفي 1994	تعديل مسودة العرض E40 و إعادة عرضها في مسودة العرض E48.
جوان 1995	صدور المعيار IAS32 "الأدوات المالية: العرض و الإفصاح".
01جانفي1996	تطبيق المعيار IAS32 الصادر في 1995.
ديسمبر 1998	تعديل المعيار IAS32و إصدار المعيار IAS39.
17ديسمبر2003	تعديل المعيار IAS32 بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.
01جانفي2005	تطبيق المعيار IAS32 المعدل في 2003.
18اوت 2005	تعديل تغيير عنوان المعيار IAS32 إلى "الأدوات المالية: العرض" بعد إلغاء و نقل متطلبات الإفصاح إلى المعيار IFRS7.

Source : IAS 32 Financial Instruments: Présentation, [on line], **www.iasplus.com,** en date 05/12/2015.

[1] STEPHEN SPECTOR, M.A., FCGA, **Norme internationale d'information financière 7 (IFRS 7), Instruments financiers : Informations à fournir**, revue le repère, canada, 2009, p03.

و يهدف المعيار IAS32 إلى تعزيز فهم مستخدمي البيانات المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للكيان و أداءه و تدفقاته النقدية. كما يدور هذا المعيار حول المحاور الرئيسية التالية:

- بيان كيفية تصنيف الأدوات المالية الصادرة بواسطة الكيان كالالتزامات أو حقوق الملكية.
- وصف المعاملة المحاسبية لأسهم الخزينة (أسهم الكيان التي تم إعادة شراءها).
- تحديد الظروف الدقيقة التي يتم في ضوءها إجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات المالية في الميزانية.[1]

- **نطاق المعيار:**

يتم تطبيق هذا المعيار عند العرض و الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكافة أنواع الأدوات المالية، باستثناء مايلي:

- الحصص في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة و العقود المشتركة التي تحاسب بموجب المعيار الدولي IFRS10 " البيانات المالية الموحدة" أو معيار المحاسبة الدولي IAS28 " الاستثمارات في المنشآت الزميلة"، إلا انه ينبغي تطبيق هذا المعيار على جميع المشتقات في حصص الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو العقود المشتركة.
- حقوق و التزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي IAS19.
- عقود التامين كما هي معرفة في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS4، و لكن ينطبق المعيار على المشتقات المتضمنة في عقود التامين و كذلك الأدوات المالية التي تدخل ضمن نطاق المعيار IFRS4.
- الأدوات المالية و العقود و الالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم" مع بعض الاستثناءات.
- على عقود بيع و شراء بند غير مالي يمكن تسويته بصافي نقدي أو أداة مالية أخرى، أو من خلال تبادل الأدوات المالية، كما لو أن العقود هي أدوات مالية، باستثناء العقود التي أبرمت و لا يزال يحتفظ بها بغرض استلام أو توريد بند غير مالي وفقا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام الذي يتوقعه الكيان.[2]

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره** ، ص 313.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، معيار المحاسبة الدولي IAS32، **مرجع سبق ذكره**، ص 878أ.

2- المعيار المحاسبي رقم IAS39" الأدوات المالية: الاعتراف و القياس":

2-1- صدور المعيار:

بدأ مجلس معايير المحاسبة (IASB) و لجنة معايير المحاسبة (IASC) سابقا بالتركيز على الأدوات المالية عام 1988، باعتبار هذه الأخيرة تدخل ضمن برنامج عمل المنظمات الدولية للتوحيد. فرغم ظهور المعيار المحاسبي الدولي IAS32 الذي يعالج موضوع الأدوات المالية إلا انه بقيت تساؤلات بشان مسائل التقييم في قضايا العرض و المعلومات التي تنشر، مما أدى إلى العمل و نشر المعيار المحاسبي الدولي IAS39 "الأدوات المالية: الاعتراف و القياس" سنة 1999 الذي يتعامل مع القضايا التي لم يعالجها المعيار المحاسبي IAS 32. [1]

و عليه يعتبر المعيار IAS39 من أهم المعايير المحاسبية الدولية التي احدث تغيرا جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة و الاستثمارات المتاحة للبيع، هذا بالرغم من أن مفهوم القيمة العادلة لم يرد كأحد مفاهيم القياس الأساسية في إطار إعداد و عرض القوائم المالية.

و لقد تم التطرق إلى الاعتراف بالأدوات المالية و قياسها بموجب المعيار IAS39، حيث يدور المعيار حول المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ التعرف على كيفية الاعتراف بالأدوات المالية و طرق قياسها.
- ✓ التأكيد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، و هو بذلك يطرق باب مفهوم القياس و إمكانية حل المشاكل التي تتعلق به بالأخذ بالقيمة العادلة.
- ✓ التعرف على التحوط و مبررات استخدامه و أساليب تطبيقه.[2]

2-2- هدف و نطاق المعيار

المعيار المحاسبي الدولي 39 يهدف إلى إرساء مبادئ المحاسبة وتقييم الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود المتعلقة بشراء أو بيع للعناصر غير المالية. وتكمل مبادئه تلك المبادئ الموجودة في المعيار الدولي IFRS7 الأدوات المالية: الإفصاحات، و فيما يتعلق بعرض المعلومات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32

[1] STEPHEN SPECTOR, M.A., FCGA, **Norme comptable internationale 39 (IAS 39), Instruments financiers : Comptabilisation et évaluation**, revue le reper, canada, 2010, p02.

[2] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 267.

الأدوات المالية: العرض إذ تعتبر هذه المعايير كمعايير مترافقة و مرفقة للمعيار IAS39 و هو ليس الحال مع معظم معايير المحاسبة الدولية.[1]

يدخل في نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 كل الأدوات المالية ما عدا تلك الاستثناءات من احد أو مجموعة من المعايير الأخرى حسب مايلي:

الجدول (2–3): الأدوات المالية التي لا يطبق عليها IAS39

المعيار المطبق	الأدوات المالية التي لا يطبق عليها المعيار
IAS 27/28/31	الأدوات المالية للفروع المجمعة
IAS17	عقود التأجير
IAS19	الأصول و الخصوم ضمن خطط استحقاقات الموظفين
IFRS4	عقود التامين
	صكوك الأسهم الصادرة عن المؤسسة
IAS 37	الضمانات المالية
IAS22	بنود تقلب سعر الشراء في حالة دمج او اندماج مؤسسات.
	العقد الذي يخفي في مضمونه المتغير المادي (المتغيرات المناخية...)

Source : Marc GAIGA, **NORME IAS 32/39 INSTRUMENTS FINANCIERS**, revue IAE, université nancy2, 2009, p03.

3– المعالجة المحاسبية للأدوات المالية حسب IAS39 و IAS32

3–1– مفاهيم خاصة بالأدوات المالية

لقد أعطى المعيار IAS32 تعريفا واسعا للأدوات المالية إذ يقوم بتعريف المصطلحات التالية على أنها:

الأدوات المالية: عقد يشكل لأحد الأطراف أصل مالي و الطرف الثاني التزام مالي أو أداة على رؤوس الأموال الخاصة (أدوات حقوق الملكية) ، فالأدوات المالية تشمل أدوات مالية أولية مثل الذمم و الديون و الأسهم المطروحة من قبل مؤسسة ما إضافة إلى أدوات مالية ثانوية مثل الخيارات المالية و العقود المستقبلية و غيرها.[2]

[1] STEPHEN SPECTOR, M.A., FCGA, **op-cite**, p 02.

[2] Marc GAIGA, **op-cite**, p04.

الأصول المالية: يعرف الأصل مالي انه أحد الأصول التي يمكن أن تنفق على سداد الالتزامات القائمة أو عمليات التمويل في المستقبل وليس للاستهلاك في الحال الأنشطة العادية.

الالتزام المالي: هو أي مسؤولية عن أي التزام تعاقدي لتقديم نقدية أو أصول مالية لطرف آخر أو لتبادل الأدوات المالية مع طرف آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للحكومة .

أدوات حقوق الملكية: هي أي عقد يثبت حق متبقي في أصول الكيان بعد خصم جميع التزاماته.[1]

الأدوات المالية المشتقة: يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 "الأدوات المالية" على أنها كل أداة مالية أو عقد أخر يتسم بجميع الخصائص الثلاث التالية:

أ. تتغير قيمته وفقا للتغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار الفائدة أو تصنيف الائتمان أو القروض أو متغير آخر، شريطة انه في حال المتغير غير المالي لا يكون المتغير خاصا بطرف معين في العقد.

ب. لا يتطلب أي استثمار صافي مبدئي أو يتطلب استثمار صافي مبدئي اصغر مما قد يُطلب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في ظروف السوق.

ت. يتم تسويقه في تاريخ مستقبلي.[2]

القيمة العادلة: يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 "قياس القيمة العادلة" على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.[3]

[1] BDO Dunwoody s.r.l. **Guide sur le Traitement comptable des instruments financiers pour le secteur public** , décembre 2011, Pour d'autres renseignements utiles, consulté les sites Web suivants : http://www.bdo.ca/

[2] Stephen Spector, M.A., Fcga, **op-cite**, p04.

[3] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 473أ.

المطلب الثالث: المعيار الدولي لإعداد التقارير IFRS4: عقود التامين.

يعرف قطاع التامين تطورا سريعا كباقي القطاعات و ذلك باعتبار التامين وسيلة ضمان، إذ تعرف بوليصة التامين أو عقد التامين كأداة مالية يتم التعامل بها لتمكين حاملها من الحصول على مبلغ معين في ظل ظروف و شروط معينة.

و نظرا لان جانب التامين لم يحظى بالاهتمام من جانب المحاسبين إلا فيما يخص إجراءات التسجيل فقط، سعت لجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معيار محاسبي خاص بعقود التامين لكنها لم تستطع ذلك إلى غاية أن حل المجلس مكانها و بدأ في إصدار معيار يتم إعداده وفق عدة مراحل. إذ يعتبر IFRS4 أول معيار محاسبي جاد يصدر لمعالجة عقود التامين و ذلك من أجل تحسين قضايا التامين من حيث ممارسات و إجراءات التسجيل و القياس و المعالجة المحاسبية الخاصة بمحاسبة التامين.

1- نبذة تاريخية عن المعيار:

يهدف المعيار IFRS4 إلى تحديد إعداد البيانات المالية لعقود التامين قبل إصدارها من أي كيان يصدر هذه العقود إلى أن يحين وقت اكتمال المرحلة الثانية من المشروع المتعلق بتنقيح المعيار، إذ يعمل المعيار الحالي على:

- إدخال تعديلات و تحسينات محدودة لمحاسبة شركات التامين لعقود التامين.
- توفير المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ في الكشوف المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين ومساعدة المستخدمين لتلك البيانات المالية على فهم مقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين[1].

نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار على مايلي:

أ. عقود التامين (بما فيها عقود إعادة التامين) التي تقوم بإصدارها و عقود إعادة التامين التي تحوزها.

ب. الأدوات المالية التي تقوم بإصدارها متضمنة ميزة المشاركة الاختيارية.

إذ لا يتناول المعيار الجوانب الأخرى لمحاسبة شركات التامين كمحاسبة الأصول المالية التي لدى شركة التامين أو الالتزامات التي أصدرتها شركة التامين[2]. و يجب على المؤسسة أن لا تطبق هذا المعيار على مايلي:

[1] NORME INTERNATIONALE D'INFORMATION FINANCIÈRE 4, **Journal officiel de l'Union européenne N°L392/38** du 31/12/2014, p04.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، معيار إعداد التقارير الدولية IFRS4، **مرجع سبق ذكره**، ص 184أ.

- الأصول و الالتزامات الأخرى التي تعود للمؤمن، مثل الأصول المالية و الالتزامات المالية التي تدخل في نطاق المعيار IAS39.
- المحاسبة بواسطة حاملي بواليص التامين.
- ضمانات المنتج.
- أصول و التزامات المستخدم بموجب خطط منافع الموظفين.
- الحقوق و الالتزامات التعاقدية.
- عقود الكفالات المالية إلا إذا تم إصدارها بموجب عقود التامين.
- عقود التامين المباشرة.
- الحسابات الدائنة و المدينة المحتملة في اندماج الأعمال.[1]

2- مراحل إعداد المعيار IFRS4:

المعيار IFRS4 "عقود التأمين" تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التامين و تهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية و كيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية) و هذا انطلاقا من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد و هو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جدا، و ليس على أساس الطبيعة القانونية التي تطبقها هذا النوع من الشركات. و لقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005.[2]

و لقد قسم مشروع إعداد المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير IFRS4 إلى مرحلتين، حيث تطرق المعيار في المرحلة الأولى إلى مايلي:

أ. بعض المتطلبات المحاسبية بواسطة المؤمن فيما يتعلق بعقود التامين.

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 341.

[2] نبيل بوفليح و سحنون بونعجة، **محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التامينية: الواقع العملي و آفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 دسيمبر2012، ص 12.

ب. الإفصاح الذي يحدد و يفسر المبالغ التي تتضمنها القوائم المالية للمؤمن التي تظهر بسبب عقود التامين و التي تساعد مستخدمي البيانات المالية في تحديد مقدار التدفقات النقدية و توقيتها و درجة عدم التأكد المحيطة بها.[1]

و عليه نجد أن المعيار IFRS4 جاء بنصوص عامة فقط تتعلق بالتسجيلات و السياسات المحاسبية و كذا تصنيف الخصوم و العقود التأمينية حيث أن هذه الأخيرة تختلف كثيرا عن المعالجات المحاسبية المحلية مما أدى إلى ظهور اختلافات و عدم وجود تناسق و هذا ما اظهر النقص في المعيار مما أدى إلى زيادة دراسته و النظر فيه من أجل الحصول على المزيد من التوافق و التناسق و هذا ما يسعى إليه في المرحلة الثانية.

أما المرحلة الثانية فنجد أنه في 2010/07/10، اصدر مجلس معايير المحاسبة دراسة استقصائية تعتبر كخطوة هامة في مسار المرحلة الثانية من مشروع إعادة النظر المعمق في المعيار IFRS4 الذي بدأ منذ 1997 و الذي لازال جاري إلى حد الآن.

إن هذه الدراسة الاستقصائية من عملية تنقيح المعيار تهدف إلى تقديم معيار محاسبي متسق لجميع عقود التامين و إعادة التامين سواء تعلق الأمر بالتامين على الحياة أم لا، حيث أن التطور الذي جرى في هذه الدراسة أثار الكثير من الجدل لأنه يعبر عن تحول جذري للمحاسبة المعتمدة حاليا لعقود التامين و ذلك باقتراح تقييم الخصوم المالية وفقا لقيمتها الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتوفرة في السوق وفق نموذج محاسبي تمر بمراحل إذ يرتكز على التقديرات المستحدثة ثم ترجيح التدفقات النقدية المستقبلية.[2]

3- الإفصاح و القياس و الاعتراف حسب المعيار:

تقترح الدراسة الاستقصائية أن يتم تقييم جميع عقود التامين و الإفصاح عنها حسب نموذج تقييم شفاف مبني على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: التقديرات المرجحة لاحتمال تدفقات النقدية المستقبلية: تعتمد هذه الخطوة على تقديرات مستحدثة، موضوعية و حيادية و مرجحة لاحتمال التدفقات لنقدية المتوقعة لند المؤمن وفاءا للالتزامات المنصوص عليها في عقد التامين، إذ الحديث هنا يتعلق بالتدفقات النقدية خلال فترة حياة العقد و التي يمكن لشركة التامين

[1] خالد جمال الجعارات، **نفس المرجع**، ص 340.

[2] Bureau mondial des IFRS, **Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance** ,Août 2010 Pour d'autre renseignements utiles, consulter les sites Web suivants : www.iasplus.com, www.DeloitteIFRS.ca/fr, p02.

إنهاءها من جهتها أو عدم الاشتراك في الخطر الذي يحمله صاحب العقد. كما ينبغي الاعتراف بالعقد في تاريخ توقيعه أو التاريخ الذي تبدأ فيه شركة التامين ضمان المخاطر المحددة في إطار العقد و الذي لا يتم الاعتراف به عندما يتوقف على اعتباره التزاما على شركة التامين.[1]

الخطوة الثانية: معدل التحيين وعلاوة السيولة: أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمنحنى الذي يتجمع من خلاله معدلات التحيين دون مخاطر وليس بمعدل المردودية المنتظرة من الأصول، وهذا ما يجب:

- أن ينعكس على الخصائص الخصوم فيما يتعلق بتاريخ استحقاقها و بالعملة المسجلة بها و كذا سيولتها.
- أن تكون متناسقة مع الفرضيات المقترحة المحددة للتدفقات (مثل: التدفقات الاسمية التي تتبع معدلاتها معدل التضخم، وعلى أساس معدل اسمي وليس حقيقي).
- مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبر أنه من الضروري تحديد علاوة السيولة خلال عملية تحيين التدفقات النقدية الخاصة بالالتزامات أو الخصوم.[2]

الخطوة الثالثة: هامش الذي يأخذ في عين الاعتبار عدم اليقين والأرباح في المستقبل: في الدراسة الاستقصائية، تعرض التعليقات على نموذجين لمحاسبة تقلبات التدفقات النقدية لعقود التامين كالتالي:

- **النموذج الأول:** يرمي إلى التقييم الضمني عدم اليقين للتدفقات النقدية عن طريق إجراء تعديل للمخاطر التي يمكن أن تصيب شركة التامين و ذلك باستخدام إحدى طرق التقييم المسموح بها. فكل الأرباح الناجمة عن تقييم عقد التامين تمثل مبلغ القيمة المنتظرة أما مبلغ تسوية الخطر فيشكل الهامش المتبقي على طول مدة العقد.
- **النموذج الثاني:** لا يرمي إلى التقييم الضمني لعدم اليقين (أي تعديل الخطر)، بل يتم دمجه و احتسابه مثله مثل كل ربح مستقبلي إذ يكون في شكل **هامش مركب** يضاف إلى الربح و الذي يستند على المعادلة التي تقوم على أساس مقارنة التدفقات النقدية الحقيقية المدفوعة بتلك القيمة المنتظرة.[3]

[1] Bureau mondial des IFRS, Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance**, ibid,** p02.

[2] نبيل بوفليح و سحنون بونعجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[3] Bureau mondial des IFRS, Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance, **ibid**.

يتمثل هدف المجلس في اختيار نموذج تقييم يعطي المستخدم معلومات مفيدة بشأن المبلغ وتاريخ الاستحقاق وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للحقوق التعاقدية والالتزامات التعاقدية التي تم إنشاؤها بواسطة عقود التأمين. و من أجل تحقيق هذا الهدف يرى المجلس أن الخصوم التأمينية يجب أن تقاس و تقيم حسب الطرق التالية:[1]

أ. **تقييم التدفقات النقدية المستقبلية بأفضل تقدير(best istimet)**: أي أن التقدير يكون حيادي، غير متحيز و يتماشى مع السوق و التدفقات النقدية التعاقدية الحالية و المستقبلية.

ب. **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية**: إذ أن القيمة المحاسبية للالتزامات التأمينية يجب أن تعكس القيمة الزمنية للنقود، كما أن معدل الخصم يجب أن يتوافق مع أسعار السوق الحالية.

ت. **هامش المخاطر**: الهدف من هامش المخاطر يتمثل في نقل معلومات مفيدة إلى متخذي القرار حول عدم اليقين المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية و ليس توفير "ممتص للصدمات" للتوقعات و لا لتحسين الملاءة المالية لشركات التامين، و من أجل تحقيق هذا الهدف بصورة أفضل ينبغي أن يكون هامش المخاطر صريح و غير متحيز ليمكن المتعاملين في السوق من تحمل المخاطر.

المطلب الرابع: العلاقة التكاملية بين المعايير المصرفية

بالرغم من تخصص كل معيار محاسبي من المعايير السابقة في معالجة موضوع معين خاص بالأدوات المالية إلا أننا نجد أن هناك علاقة تكاملية بين هذه المعايير و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1- المعالجة المحاسبية للأدوات المالية حسب المعايير المصرفية

تكمن نقاط التوافق بين IFRS7، IAS32 و IAS39 في أنها تعالج الأدوات المالية و كونها مرتبطة ببعضها البعض و عليه سنقوم الآن بالتطرق إلى المعالجات المحاسبية للأدوات المالية التي يتم تطبيقها بصفة عامة على:

[1] Pierre THEROND, **Présentation et dernières actualités de la norme assurance**, Winter & associés, ISFA 3, 30/09/2008, p30.

الأصول المالية: النقدية والمستحقات، والأوراق المالية و المشتقات المالية الحاملة للفوائد الاقتصادية للمجموعة المالية.

الالتزامات المالية: الديون، الأدوات المالية المشتقة التي يمكن أن تؤدي إلى نفقات نقدية للمجموعة المالية.

أدوات حقوق الملكية : حصة متبقية في أصول الشركة بعد خصم جميع الالتزامات.

إذ يتم تقييم الأدوات المالية حسب مبادئ التقييم التالية:

- **التقييم الأولي** : ينبغي الاعتراف بجميع الأصول و الالتزامات المالية في ميزانية البنك فقط عندما يصبح هذا الأخير طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، إذ يكون التقييم بالقيمة العادلة (بما في ذلك تكاليف المعاملات مباشرة باستثناء الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الالتزامات) المالية بالقيمة العادلة من خلال النتيجة).
- **التقييم اللاحق**: و هناك 04 فئات من الأصول المالية و فئتين من الالتزامات المالية، إذ تتوفر ثلاث أساليب تقييم تبعا لفئة الأصول أو الخصوم:
  - ✓ القيمة العادلة من خلال النتيجة.
  - ✓ القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
  - ✓ التكلفة المطفأة أو المهتلكة (باستخدام معدل الفائدة الفعلي).

- إذ تتمثل فئات الأصول و الالتزامات المالية فيما يلي:

- **أصول المالية التزامات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة**: وتشمل هذه الفئة جميع المشتقات المالية الأدوات المالية التي يتم شراءها أو بيعها لتحقيق الربح. يتم استخدام هذه الفئة عادة للأدوات المالية التي يتم إدارتها في محفظة مالية. ويمكن تصنيف أي أداة مالية في هذه الفئة.

- **استثمارات محتفظ بها لغاية تاريخ استحقاقها**: في هذه الفئة نجد أصول رأسمالية ذات استحقاق بدفعات ثابتة أو محددة، و أن حاملها يعتزم الاحتفاظ بها إلى غاية استحقاقها. هذه الفئة تشمل أيضا سندات دين إذ

يمكن استخدامها إلا إذا كان حاملها متيقن من الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، إذا كان هناك مبيعات كبيرة من الأصول تنتمي إلى هذه الفئة قبل تاريخ استحقاقها فان هذه الأدوات لا يمكن تصنيفها في هذه الفئة.

- **القروض و الديون (الذمم المدينة)**: وتشمل هذه الفئة جميع القروض والديون (الذمم المدينة) باستثناء سندات الدين.

- **الأصول المالية المتاحة للبيع** : وتشمل هذه الفئة جميع الأصول المالية التي لا تنتمي إلى فئات محتفظ بها للمتاجرة، أو محتفظ بها إلى غاية استحقاقها أو القروض والذمم المدينة. إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية لا يمكن تصنيفها في فئات أصول أو التزامات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة أو أصول متاحة للبيع. و يمكن أن تشمل هذه الفئة أيضا أدوات الدين التي لا كأوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة.

- **الالتزامات المالية الأخرى**: وتشمل هذه الفئة جميع الالتزامات المالية التي لا تنتمي إلى فئة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة.[1]

و عليه يمكن تلخيص تصنيف و تقييم الأدوات المالية في الجدول التالي:

الجدول (2-4): محاسبة الأدوات المالية وفقا لـIAS39

فئة الأصول و الالتزامات المالية البنكية	طريقة التقييم	التغيرات في القيمة
أصول المالية التزامات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	النتيجة
استثمارات محتفظ بها لغاية تاريخ استحقاقها	التكلفة المطفأة (المهتلكة)	النتيجة
الأصول المالية المتاحة للبيع	القيمة العادلة	حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة)
القروض و الديون (الذمم المدينة) و الالتزامات المالية الأخرى	التكلفة المطفأة (المهتلكة)	النتيجة

[1] BDO Dunwoody s.r.l. **Instruments financiers – Bien se préparer**, 2006, Pour d'autre renseignements utiles, consulter les sites Web suivants : http://www.bdo.ca/

رغم الأهداف التي يسعى إليها المعيار IAS39 و توضيحه لمتطلبات القياس و الاعتراف للأصول و الالتزامات المالية و بعض عقود الشراء و البيع غير المالية، إلا أن العديد من مستخدمي البيانات المالية و غيرهم من الجهات المعنية تلقو صعوبة في فهمه و تطبيقه بالرغم من تعديله في العديد من المرات خصوصا لما تتعرض له القيمة العادلة من انتقادات كثيرة حول تطبيقها في المعاملات البنكية باعتبار أن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحيطة لدرجة أي أنها تعامل الأرباح غير محققة و الخسائر غير محققة بنفس الطريقة. هذا ما دفع بمجلس معايير المحاسبة الدولية بعد تبنيه للمعيار IAS39 في 2001، بالتفكير في استبداله بمعيار محاسبي جديد مبني على نفس المبادئ و اقل تعقيدا إذ يقوم بمعالجة كيفية إعداد البيانات المالية للأصول و الخصوم المالية.

فمنذ 2009 أي 06 سنوات من العمل، تم إصدار معيار إعداد التقارير الدولي IFRS9 "الأدوات المالية" و نشر نسخته النهائية في جويلية 2014 و الذي سيكون إلزامي التطبيق ابتداء من 01 جانفي 2018. و يبقى المعيار IAS39 قائما إلى غاية انتهاء مراحل الاستبدال.

و عليه إضافة إلى هذه المعايير المحاسبية تقوم البنوك و المؤسسات المالية بتطبيق معايير محاسبية أخرى و التي لها علاقة بنشاطها سواء كانت متعلقة بالإفصاح المحاسبي أم لا، و ذلك من أجل عرض كشوف مالية تحتوي على معلومات مالية ملاءمة للأطراف ذات العلاقة، و من بين هذه المعايير:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير 01" تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة": و الذي يحدد للبنك كيفية تبني المعايير الدولية و كيفية إعداد الكشوف المالية حسب المعايير الدولية.

- معيار المحاسبة الدولي 01" عرض البيانات المالية": و الذي يبين كيفية عرض و قياس المعلومات لعرضها في البيانات المالية.

- معيار المحاسبة الدولي17" عقود الإيجار": و الذي يعرض أساليب و كيفية معالجة عقود و عمليات القرض الإيجاري.

- معيار المحاسبة الدولي21" أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية": فالبنوك تمتد معاملاتها إلى المعاملات بالعملات الأجنبية مما يستوجب عليها ترجمة البيانات المالية و تحويلها و ترصيدها.

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

يعتبر قطاع البنوك و المؤسسات المالية جزء هام من أجزاء قطاع الأعمال و النظام المالي لما له من دور كبير في تعبئة المدخرات و منح القروض و توفير رأس المال و السيولة اللازمة لعمليات الشركات العالمية و نموها، إلا انه يتعرض لتقلبات و مخاطر عديدة بسبب عولمة الأسواق المالية و التحرير المالي، هذا ما جعله من القطاعات التي تتركز فيها مشاكل إدارة المخاطر مما يجبره على تطوير الأساليب و الأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر في المستقبل.

ما سبق أدى إلى اتساع دائرة الاهتمام بالحوكمة المصرفية باعتبارها من الوسائل الحديثة التي تهدف إلى الحفاظ و ضمان الاستقرار المالي عن طريق إدارة أعمال و شؤون البنوك و المؤسسات المالية و الرقابة عليها و التحكم في المخاطر ذات العلاقة بالأطراف الخارجية.

و تعرف لجنة بازل II الحوكمة المصرفية على أنها: الإدارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء البنوك و إدارة المخاطر للمحافظة على استقرار النظام المصرفي. و من أجل تطبيق محكم لمبادئ الحوكمة التي من بينها الإفصاح و الشفافية، وضعت لجنة بازل معايير خاصة تتلاقى مع مبادئ معايير المحاسبة الدولية و التي تقوم على الإفصاح و الشفافية في كافة أعمال و أنشطة البنك . و عليه سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق لجنة بازل.

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل لكفاية رأس المال

1- ظهور لجنة بازل 1:

منذ سبعينات القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائماً عادلة بالنظر إلى إختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه البنوك في مختلف الدول، فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على البنوك في حين أن البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلا، فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها بغرض توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة دولياً في عمل هذه البنوك. لذا، فقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمّى «لجنة الأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية »، بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى مع نهاية عام

1974 ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد اقتصر أعضاؤها على مسئولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن محافظي البنوك المركزية لتلك الدول والتي أصبحت 13 دولة(متمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية OECD).

تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية. وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويًا، يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي.[1]

و لقد وافق أعضاء لجنة بازل خلال جوان 1988، على مقررات لجنة بازل بشان المعيار لكفاية رأس المال و الذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولا من ناحية، و بين الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان[2] من ناحية أخرى (و الذي تم تحديده بمعدل 08% بحلول نهاية ديسمبر 1992)، و تتيح اتفاقية بازل لأي دولة أن تكون أكثر تشددا.[3] أي أنها ألزمت البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى لرأس المال قدره 08%.

2- مقررات لجنة بازل I:

لقد اهتمت لجنة بازل I بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالأعمال البنكية و التي تمثلت في مايلي:

[1] **بازل الأولى وبازل الثانية**، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة -العدد4 ،الكويت - نوفمبر2012 ، ص 02.

[2] معدل كفاية رأس المال (نسبة كوك)= $\frac{\text{100x رأس المال النظامي}}{\text{الاصول المرجحة بالاوزان}} >= 08\%$.

[3] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي و تطبيق عملي**، منشاة المعارف "جلال حزى و شركاءه للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008، ص 38.

2-1- مكونات كفاية رأس المال: إذ يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لأي بنك، و يتكون من:

أ. **رأس المال الأساسي:** و هو رأس المال المتكون من رأس المال النظامي (المدفوع)، الاحتياطات المعلنة و الأرباح المحتجزة.[1]

ب. **رأس المال التكميلي (المساند):** و يجب ألا يزيد مجموع رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي، و يتكون من:

- ✓ **الاحتياطات غير المعلنة:** هي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح و الخسائر (الدخل) دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته خلال نشرها و تكون بموافقة السلطات الرقابية. و يجب ألا يزيد مجموع رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي.
- ✓ **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** تنشا هذه الاحتياطات نتيجة إعادة تقييم الأصول بقيمتها الجارية و ليس الدفترية، إذ يشترط أن يكون التقييم معقولا و أن يتم خصم نسبة 55% من فروق التقييم للتحوط من مخاطر تذبذب قيمة هذه الأصول في السوق أو إمكانية خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحقق بيع هذه الأصول.
- ✓ **مخصصات المخاطر:** يحدد الحد الأقصى لهذا النوع من المخصصات التي تدخل ضمن رأس المال بنسبة 1,25% من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة المرجحة.
- ✓ **القروض المساندة:** هي القروض التي تطرح في صورة سندات تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات، إذ يجب أن يتم خصم نسبة 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجل استحقاقها حتى لا يتم الاعتماد عليها كأحد مكونات رأس المال. و يشترط أن لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي.

ت. **المحذوفات (الاستبعادات):** يحذف من رأس المال الأساسي شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و الاستثمارات المتبادلة (المزدوجة) في رؤوس أموال البنوك.[2]

---

[1] بريش عبد القادر و زهير غراية، **مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الاستقرار المالي و المصرفي**، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 00، 2015، ص 102.

[2] بتصرف:

- سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 39- 42.
- بريش عبد القادر و زهير غراية، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

2-2- تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تصنيف الدول في تقرير اللجنة إلى مجموعتين و على النحو التالي:

- ✓ **المجموعة الأولى:** و هي مجموعة الدول ذات الأخطار المتدنية، و تضم الدول الأعضاء في لجنة بازل و الدول[1] التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI.
- ✓ **المجموعة الثانية:** و هي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، و تشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى.[2]

3-2- تحديد أوزان المخاطر: لقد أخذت لجنة بازل I بعين الاعتبار التباين في مخاطر موجودات (أصول) البنوك، و عليه قسمت تلك الاصول إلى فئات رئيسية، بناءا على درجة المخاطر لكل فئة منها، حيث أنها أعطت أوزانا ترجيحية (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) بناءا على درجة مخاطر الأصول، و يعبر عن هذه النسبة (كفاية رأس مال بازل I) بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة. حيث حددت النسبة ب8%، منها على الأقل 04% من عناصر رأس المال الأساسي، أما الباقي فمن الممكن أن يكون من العناصر التي تتوافر لها صلاحيات رأس المال في مقابلة الخسائر قبل أن تصل إلى أموال المودعين.[3]

[1] تتمثل في: استراليا، النمسا، الدنمرك، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية و تركيا.

[2] احمد سليمان حصاونة، **المصارف الإسلامية– مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب الحديث و جدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 117.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية –دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 474.

الجدول (2–5): تصنيف الأصول حسب درجة المخاطرة

درجة المخاطرة	الأصول
صفر %	النقدية و المطلوبات[1] من الحكومة و البنك المركزي مقومة بالعملة الوطنية، و المطلوبات من حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و بنوكها المركزية، و المطلوبات بضمانات نقدية أو أوراق مالية لحكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية او مضمونة من قبلها.
%10	المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلي باستثناء الحكومة، و القروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%20	المطلوبات من بنوك المطلوبات من بنوك التنمية عبر القارات مثل البنك الدولي، والمطلوبات من البنوك المسجلة في دولOECD والقروض المضمونة من قبلها، والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دولOECD والقروض من قبلها.
%50	القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
%100	المطلوبات من القطاع الخاص، والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OECD، و المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دولOECD ، المباني والآلات والعقارات، وأدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى.

المصدر : بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

3– أهداف و مزايا مقررات اتفاقية بازل I:

3–1– أهداف لجنة بازل I:

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأمور التالية[2]:

[1] المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

[2] **بازل الأولى وبازل الثانية**، معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لهذه الدول، وتزايُد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تَنْفُذَ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للبنوك الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الثاني وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

3-2- مزايا مقررات لجنة بازل I:

لقد حددت لجنة بازل مجموعة من القيم ينبغي الأخذ بها لتتمكن المؤسسات المالية المصرفية للحصول على أرباح عالية وتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وتتمكن من تنمية قطاعات واسعة من المجتمع وهي[1]:

❖ النزاهة والعدالة، السرية والخصوصية، الحرفية والمهنية، الالتزام بالتوجيهات، متابعة الإجراءات، التطبيق السليم، الإفصاح و شفافية العمليات، الخدمة المتميزة للعملاء، الترويج لخدمات المصرف، جمع المعلومات عن العملاء والاحتفاظ بها ، التعامل مع شكاوى العملاء ، العلاقات الداخلية في المصرف وتبادل المهام والمداورة مع الأطراف الأخرى.

[1] م.م .صادق ا رشد الشمري،**الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد السابع عشر، 2008، ص 28.

كما وتقوم بوضع وتعزيز خطوط المسؤولية والمحاسبة وضمان وضوح قواعدهما والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمناصبهم ولديهم فهم واضح لدورهم في الحكم المؤسساتي (الحوكمة) ، ولا يخضعون لتأثيرات مصدرها الإدارة أو الأطراف الخارجية كما عليها التأكد من وجود رؤية ورسالة بعيدة المدى من قبل الإدارة العليا وأن تقوم الاستخدام الفعال للعمل الذي يقوم به المدققون الداخليين والخارجيين كاعتراف بأهمية عملية مهمة الرقابة التي يقومون بها وأيضا التأكد من أن أساليب التعويض متناغمة مع القيم الأخلاقية للمصرف وأهدافه واستراتيجياته والبيئة الرقابية وممارسة الحكم المشترك بطريقة سلسة وفعاله وشفافية.

4- التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل من 1990 إلى1997 (بازل 1.5):

4-1-تغطية مخاطر السوق و إدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال :

تتعلق هذه المخاطر بعدم التأكد عند حساب العوائد و المكاسب الناتجة عن تغيرات السوق المالي و المرتبطة بأسعار الأصول و أسعار الفائدة و تغيرات أسعار الصرف و السيولة و لقد وضعت لجنة بازل عدة نماذج لحساب المخاطر و ذلك من عدة مؤشرات كمية و نوعية و من أهمها.

- حساب المخاطر يوميا و استخدام معامل ثقة اقل أو يساوي 99%.

-استخدام حد أدنى لسعر تعامل عشرة أيام من التداول.

-أن يشمل النموذج على مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل و يكون عبئ رأس المال بالنسبة للبنك يساوي قيمة المخاطرة في اليوم + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط المخاطر لأيام العمل الستين السابقة.

4-2- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال و تحديث طرق القياس:

أضافت هذه التعديلات عنصر جديد إلى رأس المال و هو القروض المساندة بالأجل سنتين[1].

4-3- تعديل تعريف رأس المال :

بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح كان لا بد أن نبرز وجود علاقة بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق عن طريق ضرب مقاييس المخاطر السوقية في 12.5 % ثم إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة و عليه فإن معدل الكفاية يحسب كما يلي:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيّة} \times 12,5} \geq 8\%$$

المطلب الثاني: معايير كفاية رأس المال وفقا للجنة بازل II

بعد ظهور مخاطر جديدة في السوق تم تعديل اتفاقية بازل I سنة 1996 (بازل 1.5) لمواجهة تلك المخاطر عن طريق إضافة عناصر جديدة في رأس المال. إلا انه تم تعديله مرة أخرى ليصدر الاتفاق النهائي لبازل II في جوان 2004. حيث تظهر العلاقة بين بازل I و بازل 1.5 و بازل II في الشكل التالي:

[1] دريس رشيد، بحري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادي، بشار، يومي 24 25 افريل 2006، ص 07.

شكل (2-3): بازل II و المخاطر المصرفية

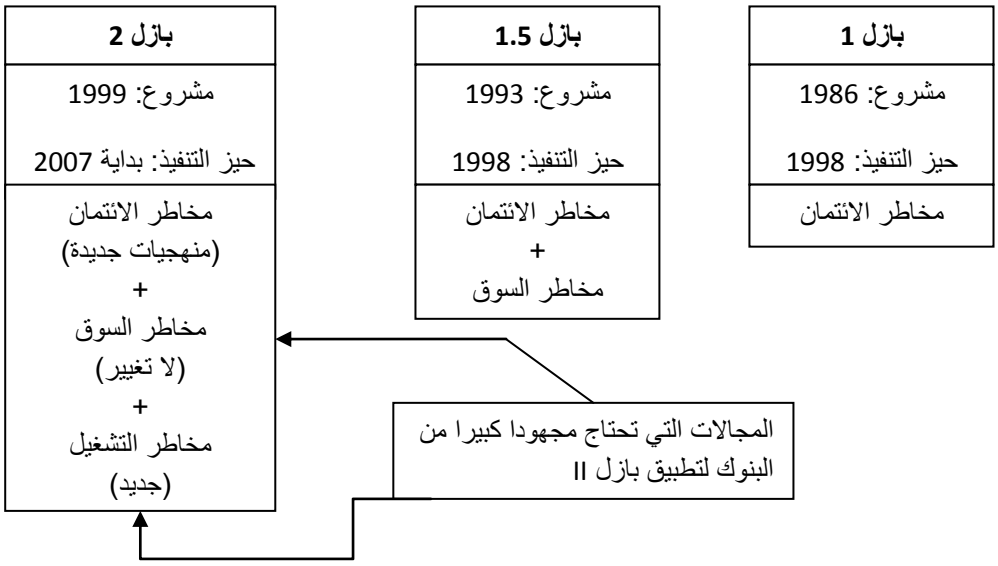

المصدر: نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، سلسلة موسوعة بازل 2، اتحاد المصارف العربية، الجزء الثاني،2005 ،ص 31.

و يلاحظ أن الاقتراح الجديد (بازل II) يتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و من غير الأعضاء في المنظمة و البنوك، و ذلك بإرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية و ليس إلى عضوية المنظمة، كما يعترف الاقتراح بتقنيات الحد من مخاطر الائتمان.[1]

1- أسباب ظهور بازل II و أهدافها:

1-1- الأسباب: برزت أسباب عدة فرضت إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى[2]، أهمها:

- التطورات السريعة و الأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المصرفية و إعادة هيكلة القطاع المالي عالميا.
- تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط و هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة و دقيقة عن جودة أصول المصرف.

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2005، ص 40.

[2] عبد القادر شاشي، **معايير بازل للرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة للندوة الدولية: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 18 - 20افريل 2010، ص 13.

- التجديدات التي حدثت في العمليات المصرفية و التي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل مثل التوريق[1].
- تحويل القروض إلى سندات قابلة للتداول في السوق (و المشتقات الائتمانية التي نشأت جزئيا بسبب قواعد لجنة بازل و أدت إلى إنقاص في فعالية الاتفاقية).
- رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأس مال المصارف عالميا خلال العشر سنوات الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية اقل إلزاما و مجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها.

1-2- الأهداف: لاشك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة، لذلك تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد لكفاية رأي المال، بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية[2]:

- ✓ الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي.
- ✓ الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- ✓ تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
- ✓ التركيز على المصارف الناشطة عالميا.

2- الدعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل II

تضمنت اتفاقية بازل الثانية ثلاث دعائم أساسية تتمثل في[3]:

- **الدعامة الأولى**: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الاصول الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية)، ووردت معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها في التقرير الأخير للجنة بازل.
- **الدعامة الثانية**: ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة، حيث يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية يخضع لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال والالتزام

[1] **التوريق المصرفي(Securitization)** : هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، و وضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر ، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

[2] آسيا قاسيمي و حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص 07.

[3] **بازل الأولى وبازل الثانية**، معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

بالنسب المحددة، وذلك من خلال تقييم المخاطر المتعددة المرتبطة بذلك .وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ، الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخليًا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات، والثالث أن تتوقع الجهة الرقابية احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك القدرة على إلزامهم بذلك، والرابع هو قدرة الجهة الرقابية على التدخل في وقت مبكر للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم المحافظة على هذا المستوى.

- **الدعامة الثالثة**: نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم هذه المخاطر وأنواعها وكيفية التعامل معها، وكذلك نظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات والأسواق المالية على علم بها.

الجدول (2–6): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II

الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى	الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية	الدعامة الثالثة: انضباط السوق
-لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال اتجاه مخاطر السوق . – تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات اتجاه المخاطر الائتمانية ، كما تم إضافة متطلبات اتجاه المخاطر التشغيلية. – بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى، وهو الأسلوب المعياري و أسلوب التقييم الداخلي الأساسي و أسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابة فعالة، وكفاءة كبيرة في جمع البيانات و المعلومات و إدارة المخاطر. – بالنسبة للمخاطر التشغيلية ، هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال و هي أسلوب المؤشر الأساسي و الأسلوب المعياري و أسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط و معايير معينة.	أربعة مبادئ رئيسية: – يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. -يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها ، وإتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. -يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. – يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، وإتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. – هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية ، بمخاطر التركز و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر الرهونات.	-يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف و كفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. -هناك إفصاح أساسي و إفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية و يشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية ، وهي: ✓ نطاق التطبيق. ✓ تكوين رأس المال. ✓ عمليات تقييم و إدارة المخاطر. ✓ كفاية رأس المال.

المصدر: اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 و الدول النامية**، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن و العشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، القاهرة، سبتمبر 2004، ص 18.

3- الإفصاح وفق الانضباطية السوقية لمقررات لجنة بازل II:

إن عمليات الإفصاح إذا ما تمت بفاعلية فإنها تعود بالنفع على البنوك و الهيئات الرقابية، إذ يساهم الإفصاح و الشفافية في تعظيم انضباط السوق و ذلك من خلال فهم منظومة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي و مدى ملائمة الأطراف المشاركة المتدخلة في السوق بشكل أكثر وضوحا. إذ تركز لجنة بازل على أربعة محاور رئيسية لتطبيق الانضباط السوقي المتمثلة في[1]:

أ. **إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية):**
يجب على البنوك عند تطبيقها لمتطلبات الإفصاح وفقا للانضباط السوقي مراعاة مايلي:
- معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).
- تحديد الوسيلة المناسبة للإفصاح.
- الاستعداد للإفصاح عن أي متطلبات إضافية تطلبها السلطات الرقابية.
- إتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من صحة جميع المعلومات المصرح بها و ذلك دون الحاجة إلى مدقق خارجي.

ب. **الأهمية النسبية:** بناءا على التعريف الذي وضعته لجنة بازل و الذي يتوافق مع التحديد الذي تعتمده معايير التقارير المالية الدولية لمفهوم الأهمية النسبية فان أي معلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا تم إغفالها أو إدراجها بشكل خاطئ فإنها تؤثر على التقدير أو القرار الذي يمكن إتخاذه، و عليه يتوجب على البنوك في سبيل تحديد الأهمية النسبية لأي معلومة و إتخاذ قرار بضرورة الإفصاح عنها أو عدمه أن تجري تقديرا نوعيا عما يمكن أن يسند إليه متخذو القرارات في تقرير خياراتهم، و يمثل استخدام البيانات المالية المعيار الذي يرجع إليه البنك لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه.

ت. **دورية الإفصاح**[2]: يقصد بدورية الإفصاح، المعلومات المطلوب الإفصاح عنها على أساس سنوي أو نصف سنوي و التفريق بينها. كما يتعين على البنوك أن تفصح عن مكونات رأس المال وفقا لمعيار رأس المال و عن نسبة كفاية رأس المال لديها (الملاءة) و كذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة و ذلك على أساس فصلي، و في جميع الأحوال، فان على البنوك أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية المعدة للنشر و ذلك في اقرب وقت ممكن.

---

[1] طرشي محمد، **متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي و المصرفي-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013، ص 159.

[2] **الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل 2- انضباط السوق**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، الجزائر، سبتمبر 2006، ص 06.

ث. **المعلومات التي ينفرد بها البنك و المعلومات السرية:** تعتبر لجنة بازل أن المعلومات المتعلقة بالمزايا التي ينفرد بها البنك و المعلومات السرية الأخرى بالغة الأهمية و الدقة، لذلك فان الإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شانه أن يضعف الوضع التنافسي للبنك أمام المنافسين. و عليه فانه حسب لجنة بازل تنص انه يجب مراعاة التوازن فيما بين الحاجة إلى افصاحات مجدية و بين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا البنك التي ينفرد بها و المعلومات السرية الأخرى عنه.

المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لظهور بازل III

إن الأزمة المالية لسنة 2008 التي مازال العالم يعيش تبعاتها حتى اليوم ، والتي تسببت فيها البنوك، استدعت للحد إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل هذه الأخيرة، وذلك بوضع قيود أكثر صرامة عليها للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلا.

و بناء على توجهات الدول العشرين (G20) في سبتمبر 2009 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 12سبتمبر 2010 سميت بمعايير بازل III "دعائم الصد"، والتي تمثل حجز زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019.[1]

1- الترتيبات الزمنية و الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III:

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل[2].

و لقد حددت لجنة بازل I جانفي 2013 كبداية للفترة الانتقالية من بازل II إلى بازل III حتى يتم التطبيق الكلي لها في سنة 2019، إذ يمثل الجدول التالي مختلف المراحل التي تمر بازل III من أجل الوصل إلى التطبيق النهائي لها:

[1] آيت عكاش سمير و بن ناصر محمد ، **البنوك الإسلامية و تطبيقات معايير لجنة بازل-3**-، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد و التمويل الإسلامي، قطر، أيام 23-25 مارس 2015، ص 17.

[2] **اتفاقية بازل الثالثة**، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة -العدد5،الكويت – ديسمبر 2012 ، ص 01.

الجدول (2–7): الترتيبات الزمنية لتطبيق بازل III

بيان / سنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرافعة المالية	مراقبة من قبل السلطات الإشرافية		فترة تقييم 1جانفي 2013-1 جانفي 2017 النشر يبدأ من 1جانفي 2015					تدرج في الدعامة الأولى	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (1)			3,5%	4,0%	4,5%	4,5%	4,5%	4,5%	4,5%
رأس المال الإضافي المحتفظ به لأغراض التحوط (2)						0,625%	1,25%	1,875%	2,50%
(1)+(2)			3,5 %	4,0 %	4,5 %	5,125 %	5,75%	6,375%	7,0%
نسبة السيولة على المدى القصير	بداية مرحلة الملاحظة				تحديد معايير الحد الأدنى				
نسبة السيولة على المدى الطويل		بداية مرحلة الملاحظة						تحديد معايير الحد الأدنى	

Source : Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du Comité de Bâle à la crise financière : Rapport au Groupe des Vingt**, Banque des Règlements Internationaux, Octobre 2010, p17, Pour d'autres renseignements utiles, consulté le site Web suivant http://www.bis.org/publ/bcbs179_fr.pdf

2- محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل III من مجموعة من الأساسية و التي تمثل أهم التعديلات و الإضافات التي مست بازل II، و تتمثل المحاور في:

أ. **تحسين جودة و متانة و شفافية قاعدة رأس المال:** أوردت لجنة بازل أن أي تعرض للمخاطر يجب أن يقابله تغطية من عناصر رأس المال تمتاز بجودة عالية، إذ على البنوك تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال:

- ✓تحديد و تعريف عناصر رأس المال.
- ✓تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي و العناصر الإضافية للشريحة الأولى و الثانية.
- ✓الحدود و السقوف.
- ✓التعديلات الرقابية، و الترتيبات الزمنية.
- ✓القدرة على امتصاص الصدمات عند التعسر.
- ✓هامش حماية للمحافظة على رأس المال و كذا الحماية من التقلبات الدورية.

ب. **تعزيز تغطية المخاطر:** تسعى لجنة بازل للإشراف البنكي إلى الاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل و خارج الميزانية و كذلك تعرضات المشتقات المالية المرتبطة بها، و في هذا الشأن قامت اللجنة بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق.[1]

ت.

3- متطلبات تطبيق بازل III و إطار عملها

3-1- متطلبات عمل بازل III

تطبيقا لمقررات لجنة بازل III وفقا للترتيبات الزمنية التي اقترحتها لجنة بازل و التي يفترض تطبيقها بشكل نهائي بداية من جانفي 2019، فانه على البنوك و المؤسسات المالية أن تقوم بعملية تهيئة للتطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار الخطط الإستراتيجية للبنك، إذ يتعين على هذا الأخير القيام بما يلي:

- احتساب التأثيرات على السيولة و الرافعة المالية و تقييم الحاجة إلى زيادة الاصول السائلة أو الأموال المستقرة أو نسبة الرافعة المالية.

[1] مصرف قطر المركزي، **متطلبات إطار عمل لجنة بازل 3 للإشراف المصرفي**، تعميم رقم 2011/16، الدوحة، 2011/2/15، ص 03، المتاح على الموقع الالكتروني: http://www.qcb.gov.qa/Arabic/SupervisionApproach/Circulars/Documents/2011_16.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/17.

- تقييم المصادر المستقبلية لرأس المال، آخذا بعين الاعتبار تأثير تكلفة مصادر الأموال و العائد على الاصول و إجمالي الربحية المستقبلية.
- التأكد من أن التقييم الاستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار إمكانية انخفاض الربحية نتيجة لانخفاض العائد على الاصول السائلة أو زيادة تكاليف الأموال المستقرة و مدى الحاجة لتغيير سياسات توزيع الأرباح و حجم التغيير المطلوب.
- التنبؤ بمدى توفر المصادر المستقبلية لرأس المال و المتطلبات الأخرى (إن وجدت) وفق افتراضات الربحية التي تم مراجعتها ضمن الانتقالات المرحلية من بازل II إلى بازل III.[1]
- تحديث الحوكمة البنكية: و تشمل البنية التحتية، نظم المعلومات و مكونات البيانات المالية لتواكب المتطلبات الرقابية.

3-2- إطار عمل بازل III

إن إطار عمل اتفاقية بازل III مبني على ثلاثة عناصر أساسية، و هي كالتالي[2]:

العنصر الأول: يصف هذا العنصر أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي و تحديد و احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر و مصدر قاعدة رأس المال التنظيمي، إذ يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على مجموع الأصول الموزونة بالمخاطر.

كما يتم تحديد رأس المال التنظيمي وفق أساليب لكل نوع من أنواع المخاطر التالية:

❖ **مخاطر الائتمان**: يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان(أو مخاطر فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف)من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، إضافة إلى مخاطر التركز الائتماني التي تنشأ بسبب تركز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة

[1] البنك المركزي الأردني، **تعميم إلى البنوك المرخصة رقم 11953/05/10**، الصادر بتاريخ 2011/10/16، ص 02، المتاح على الموقع الالكتروني: http://www.cbj.gov.jo/uploads/basel_III.pdf ، تاريخ الاطلاع 2016/01/22.

[2] التقرير السنوي لبنك البحرين و الكويت، افصاحات بازل 3 "العنصر الثالث، 31 ديسمبر 2013، ص 70، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.bbkonline.com/annualreport2013/downloads/ar_BBK_AR2013_Basel.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/22.

الاهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة من الأنشطة ذات الحساسية لعوامل اقتصادية واحدة[1].

- **مخاطر السوق**: و هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة و التقلبات في أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية و أسعار السلع.
- **مخاطر التشغيل**: و هي مخاطر الخسائر التي تنشا من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و النظم أو تنشا نتيجة لأحداث خارجية. و يتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، و لكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية و المخاطر الناشئة عن السمعة.[2]

العنصر الثاني: يحدد عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة و بصورة أساسية ملاءة رأسمالها، إذ يشمل هذا العنصر على عمليتين أساسيتين هما:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال و مراجعة و تقييم إدارة المخاطر و مخاطر رأس المال.
- عملية المراجعة الإشرافية و التقييم للتأكيد بان المؤسسات تقوم بتحديد مخاطرها الجوهرية و تخصيص رأس مال كاف.

العنصر الثالث: يصف هذا العنصر كيفية و توقيت و مستوى المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها علنا حول إدارة مخاطر المؤسسة و ممارسات ملاءة رأس المال. حيث تشمل الإفصاحات على معلومات مفصلة كميا و نوعيا، كما إن الغرض من افصاحات هذا العنصر هو استكمال العنصرين الأولين. فالافصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية و مشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة و تعرضات المخاطر و لتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق.

بموجب الأنظمة الحالية، يتألف الإفصاح الجزئي أساساً من التحليلي الكمي وهو مفروض خلال البيانات النصف السنوية، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع بيانات نهاية السنة المالية.[3]

[1] بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.
[2] نبيل حشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.
[3] التقرير السنوي لبنك البحرين و الكويت، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

المطلب الرابع: توصيات بازل لتعزيز شفافية و إفصاح البنوك

توصي لجنة بازل لأن تتوخى البنوك تقديم المعلومات في الوقت المناسب بما يسهل على المشاركين في السوق إجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المصارف ومراكزها المالية، مما يساعد على تدعيم انضباط السوق، وبناءا عليه يجب على البنوك إتباع التوجيهات الآتية:

- إ عداد البيانات المالية وفقا لمعايير العرض والإفصاح الصادر عن لجنة و مجلس معايير محاسبية الدولية.

مراعاة الاهتمام بالإفصاح المالي عن كل العمليات التي تقوم بها وذلك بصورة منتظمة وصولا إلى المستوى المعقول من الشفافية. وبناءا عليه يصبح على المصارف الإفصاح عن المعلومات التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للجهاز البنكي[1]:

- الأداء المالي
- المركز المالي: ويشمل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، كفاية رأس المال، والسيولة.
- إستراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر.
- تعرضات المخاطر وتشمل المخاطرة الائتمانية، المخاطرة السوقية، مخاطرة السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطرة القانونية، وغيرها من المخاطر.
- السياسات المحاسبية للمصرف.
- المعلومات الأساسية المتعلقة بأعمال المصرف وإدارته.

قامت العديد من المؤسسات المصرفية بالاعتماد بشكل أساسي على وفرة ونوعية المعلومات بهدف تطبيق بازلIII، وبالتالي نظرت هذه المؤسسات إلى آلية التطبيق على أنها عملية تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات. و رغم أهمية متطلبات المعلومات في الاتفاق الجديد، لا يجب النظر إليه على أنه تمرين مركز وضيق على نظم تكنولوجيا المعلومات.

[1] بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 211.

خلاصة:

تعتبر البنوك و المؤسسات المالية الدعامة الأساسية لأي نظام مصرفي و مالي لأي دولة، فالبيئة المحاسبية لهذه البنوك و المؤسسات المالية تكون حسب تشريعات البلد الموجودة فيه، و لكن مع ظهور معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على توافق و توحيد الممارسات المحاسبية أصبح لأغلب الدول بيئة محاسبية موحدة و التي أصبح هدفها الأساسي يتمثل في تعزيز الشفافية و الإفصاح.

لقد أولت لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية عملية الإفصاح و قياس الأدوات المالية في البنوك أهمية من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير (IFRS7،IAS32 ، IAS39) و التي تكمل بعضها البعض من أجل الحصول على كشوف مالية ذات موضوعية و مصداقية تخدم جميع مستخدميها.

لقد كان لانتشار الأزمات المالية و المصرفية التي هزت النظام المالي و المصرفي سبب في ظهور هيئة جديدة "لجنة بازل" للرقابة المصرفية و التي تعمل كذلك على شكل سلطة رقابية تتعلق بإدارة المخاطر و كفاية رأس المال في البنوك.

إذ نجد أن كلا من معايير المحاسبة الدولية و لجنة بازل تربطهما علاقة تكامل من حيث عملهما على الرقابة و توحيد العمل المصرفي و كذا إرساء الإفصاح و الشفافية.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

تمهيد

تعتبر الأسواق المالية البيئة التي تزاول فيها البنوك و المؤسسات المالية المماثلة نشاطها، فتنوع وسائل انتقال رؤوس الأموال و الأوراق المالية فيما يعرف بانفتاح الأسواق زاد من لزوم وجود كشوف مالية يتم الإفصاح فيها عن معلومات تتصف بالشفافية، الموثوقية و الملائمة و هذا من أجل التسهيل لمستخدميها لإتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

إن البيانات المالية عبارة عن معلومات مالية تقوم المؤسسة بجمعها و إعدادها و عرضها من أجل مقابلة احتياجات مستعمليها، و بالتالي فإن عرض و إعداد هذه البيانات يتم وفق أسس و قواعد محاسبية تم تناولها من قبل معايير المحاسبة الدولية.

إن معايير المحاسبة الدولية باعتبارها ضوابط لإنتاج معلومات مالية شفافة و ملائمة حول الوضع المالي للمؤسسة، إلا أنها تعمل كذلك على الإفصاح في البيانات المالية لإظهار معلومات سواءا كانت كمية أو وصفية، و هذا باعتبار الإفصاح كمبدأ من المبادئ المحاسبية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات.

إن البنوك و المؤسسات المالية المماثلة و نظرا لأهمية بياناتها المالية، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي خاص IAS30 "الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة" يتم فيه تحديد كافة الممارسات المحاسبية و الإفصاحات التي يجب أن تكون في البيانات المالية المنشورة و ذلك من أجل تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين.

و مما سبق، سوف نقسم هذا الفصل بتناول النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية
المبحث الثاني: أسس إعداد و عرض البيانات المالية
المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
المبحث الرابع: محددات الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية لكل من البنوك و التأمينات

المبحث الأول: الإطار النظري للبيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر البيانات المالية المرآة العاكسة للكيان الذي ينتجها، و عليه يجب أن تكون هذه البيانات بالصورة الحسنة و أن يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية إضافة إلى احتوائها على معلومات مالية تخدم جميع مستعمليها دون تحيز. و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبيانات المالية و أهدافها و خصائص المعلومات التي تحتويها.

المطلب الأول: مفهوم البيانات المالية و فرضيات إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

لقد تعددت مفاهيم البيانات المالية و ذلك نظرا لأهميتها و المتمثلة في مقابلة احتياجات مستخدميها و إحتواءها على معلومات تساعد في إتخاذ القرارات.

1- مفهوم البيانات المالية

التعريف الأول: هي البيانات التي يقوم الكيان بإعدادها و عرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، و ذلك لغايات إتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات.[1]

التعريف الثاني: تعرف البيانات المالية ذات الأغراض العامة بأنها البيانات المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة, و تتضمن البيانات المالية ذات الأغراض العامة تلك البيانات التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب.[2]

التعريف الثالث: تمثل البيانات المالية جزءا من عملية إعداد و إصدار التقارير المالية و تشمل المجموعة الكاملة للبيانات المالية عادة الميزانية و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات و القوائم الأخرى و المواد التفسيرية التي تمثل جزءا مكملا للبيانات المالية. كما يمكن أن تشمل على جداول إضافية و معلومات مبنية على

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره** ، ص 95.

[2] وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 21.

أو مشتقة من تلك البيانات و من المتوقع أن تقرا معها هذه الجداول و المعلومات الإضافية يمكن أن تتناول على سبيل المثال المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار. إلا أن البيانات المالية لا تحتوي على بنود مثل تقارير المديرين و تصريحات رئيس مجلس الإدارة و التحليل ة النقاش الذي تطرحه الإدارة و أية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو السنوي.[1]

التعريف الرابع: هي بيانات تعكس التجميع و التبويب و التلخيص النهائي للمعلومات المحاسبية، و تفصح عن نتائج تأثير الأحداث الاقتصادية للكيان.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي: أن البيانات المالية هي عبارة عن معلومات مالية تقوم المؤسسة بإعدادها عن طريق تجميعها، تبويبها و تلخيصها و عرضها سنويا عن لمقابلة احتياجات المستخدمين.

المطلب الثاني: أهداف البيانات المالية

يتمثل دور البيانات المالية في الاقتصاد في تقديم المعلومات المفيدة في إتخاذ قرارات الأعمال و القرارات الاقتصادية، و لكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات. إن دور البيانات المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة و محايدة أو غير متحيزة، و لذلك فان المعلومات المضللة و التي تشير إلى الاستخدام الكفء للموارد على خلاف الحقيقة أو التي تشير إلى مخاطرة اقل مما هو موجود بالفعل من المتوقع أن تفشل في خدمة الأهداف واسعة النطاق التي تهدف إليها البيانات المالية.[3]

و تتمثل أهم أهداف البيانات المالية فيما يلي:

- تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، و الأداء و التغيرات في المركز المالي للكيان تكون مفيدة و لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية. [4]
- إتخاذ القرارات الاستثمارية و منح القروض المالية.
- دراسة و تقييم درجة سيولة الكيان و قدرته على الوفاء بالتزاماته سواءا كانت قصيرة أم طويلة الأجل.

[1] أمين السيد احمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص43.

[2] علاء محمد البتانوني، **المحاسبة المالية المتوسطة**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 56.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[4] طارق عبد العال حماد، **نفس المرجع**، ص 91.

- تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للكيان، و تقييم مصادر هذه الموارد سواءا أكانت في شكل حقوق ملكية أم التزامات.[1]

إن معايير المحاسبة الدولية قامت بتحديد الإطار المفاهيمي للبيانات المالية و التي تتمثل أهدافها في المحاور التالية:

1- الوضعية المالية: إن البيانات المالية تعكس أول ما تعكس وضعية الذمة المالية للوحدة عن طريق تحديد عناصر أصولها و ممتلكاتها و مكونات بنيتها المالية و مستوى سيولتها و قدرتها على الوفاء، و هي المعلومات التي تقدمها الميزانية.

2- نجاعة الأداء: لابد أن تفصح البيانات المالية عن نجاعة و مستوى أداء الوحدة، أي قياس قدرتها على توليد الأرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفر عليها، و هي المعلومات التي يقدمها حساب النتائج.

3- تغير الوضعية المالية: لابد أن تسمح البيانات المالية أيضا بقياس قدرة الوحدة على توليد السيولة و تدفقات الخزينة من خلال أنشطتها الاستثمارية و التمويلية و الاستغلالية، هذا من جهة، كما تسمح البيانات المالية، من جهة أخرى، بتحديد احتياجات الوحدة إلى الخزينة و السيولة بالنظر إلى أهمية أنشطتها الاستثمارية و التمويلية و الاستغلالية و هو ما يوفره جدول تدفقات الخزينة.[2]

المطلب الثالث: المحتوى الإعلامي للبيانات المالية.

تحتوي البيانات المالية على معلومات مالية تساعد مستخدميها في إتخاذ القرارات و إعطاء صورة صادقة عن المنشأة و عليه سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و عناصرها.

1- مفهوم المحتوى الإعلامي للبيانات المالية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للبيان المالي، قيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية و ذلك من وجهة نظر مستخدمي هذا البيان في إتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية. و من القرارات التي تقع في هذا

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة: القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 25.

[2] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص 59.

الإطار، تلك التي يتخذها المستثمرون بشان توظيف أموالهم في الوحدة الاقتصادية. و قرارات المقرضين بشان منح التسهيلات الائتمانية للوحدة الاقتصادية.

و المحتوى الإعلامي للبيان، ذو أهمية خاصة في مجالات تطوير الإفصاح و القياس المحاسبي، ذلك لان وظيفة الاتصال في المحاسبة و أداتها البيانات المالية تقف جنبا إلى جنب مع وظيفة القياس و الإفصاح لتشكلان معا الأساس الذي يقوم عليه نظام المعلومات المحاسبي.

و القاعدة الأساسية العامة التي تحكم قياس المحتوى الإعلامي للبيان المالي تقوم على مبدأين هما:

أ- أن الفائدة المحققة لمستخدم البيان المالي بما يحويه من معلومات، تزيد كلما زادت قيمة المعلومات المحتواة فيه. أو بمعنى أخر كلما زادت قيمة محتواه الإعلامي.

ب- أن المحتوى الإعلامي للبيان المالي ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات اقتصادية، تزيد كلما زاد معدل التغير في قيمة بنود المكونة لهذا البيان، و ذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا البيان.[1]

2- المفاهيم الأساسية لعناصر البيانات المالية:

حتى يمكن الوفاء بالمعلومات الملائمة التي تفي بالاحتياجات العامة لمستخدمي البيانات المالية ينبغي أولا تحديد المفاهيم الأساسية لعناصر البيانات المالية، و نتناول كل المفاهيم بالتفصيل على النحو التالي:

أ- الأصول (الموجودات): تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.[2] و تنقسم عناصر أصول الميزانية من حيث المبدأ إلى قسمين هما: الأصول الثابتة (غير الجارية) و هي تلك الأصول الموجهة للاستخدام الدائم لاحتياجات المؤسسة و كذا تلك المحتجزة لغايات استثمارية طويلة و متوسطة الأجل، بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها خلال 12 شهرا التالية لنهاية سنتها المالية. أما القسم الثاني فيتمثل

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[2] المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المالي المحاسبي.

في أصول متداولة (جارية) و التي تمثل موضوع عمل المؤسسة و التي تنتظر منها إمكانية التحقيق (بيعها أو استهلاكها) ضمن إطار الدورة الاستغلالية العادية.[1]

ب- **الخصوم (الالتزامات)**: هي تضحيات بمنافع اقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل نتجت عن التزامات حالية تعهدت بمقتضاها الوحدة الاقتصادية أن تحول أصول أو تؤدي إلى وحدات أخرى في المستقبل نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية.

ت- **حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة)**: هي الحق المتبقي في أصول الوحدة الاقتصادية بعد خصم الالتزامات المستحقة عليها.

ث- **الاستثمارات بواسطة الملاك**: هي الزيادة في صافي أصول الوحدة الاقتصادية الناتجة مما يحول إليها من وحدات أخرى في شكل أشياء لها قيمة بغرض الحصول على أو زيادة حقوق الملكية فيها. و الأصول التي تحوّل إلى الوحدة الاقتصادية كاستثمارات تتم عادة بواسطة الملاك، و أحيانا تأخذ هذه الاستثمارات شكل خدمات أو تحويل التزامات على الوحدة الاقتصادية.[2]

ج-**توزيعات للملاك**: و هي مقدار النقص في صافي أصول الوحدة الاقتصادية نتيجة لتحويل أصول، أو تقديم خدمات، أو تحمل التزامات عن طريق الوحدة الاقتصادية للملاك، و تؤدي التوزيعات للملاك إلى تخفيض حقوق الملكية في الكيان.

ح-**الدخل الشامل**: و هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) في الكيان خلال فترة معينة نتيجة لعمليات و أحداث و ظروف أخرى من مصادر بخلاف الملاك. و هو يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة فيما عدا تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات عن طريق الملاك و التوزيعات لهم.[3]

---

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة "أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 43.

[2] وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة، **القياس و الإفصاح المحاسبي (النظرية و التطبيق)**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995، ص 89.

خ–الإيرادات (النواتج): تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تحصيلات أو زيادة في الأصول أو تناقص في الخصوم، و التي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

د– التكاليف (الأعباء): و تتمثل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تسديدات أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، و التي يترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة، ماعدا تلك التناقصات المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة.[1]

العناصر السابقة هي العناصر التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي يتكيف مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أما في دول المشرق فيتم إضافة العنصرين التاليين:

ذ– المكاسب: و هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لعمليات غير أساسية أو عرضية للكيان، و من جميع العمليات و الأحداث و الظروف الأخرى التي تؤثر على الكيان خلال فترة معينة، بخلاف تلك التي تنتج عن إيرادات أو استثمارات عن طريق الملاك.

ر– الخسائر: و هي النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لعمليات غير أساسية أو عرضية للكيان، و من جميع العمليات و الأحداث و الظروف الأخرى التي تؤثر على الكيان خلال فترة معينة، بخلاف تلك التي تنتج عن تكاليف أو توزيعات للملاك.[2]

[1] كتوش عاشور ، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

[2] محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

الشكل (3–1): عناصر البيانات المالية

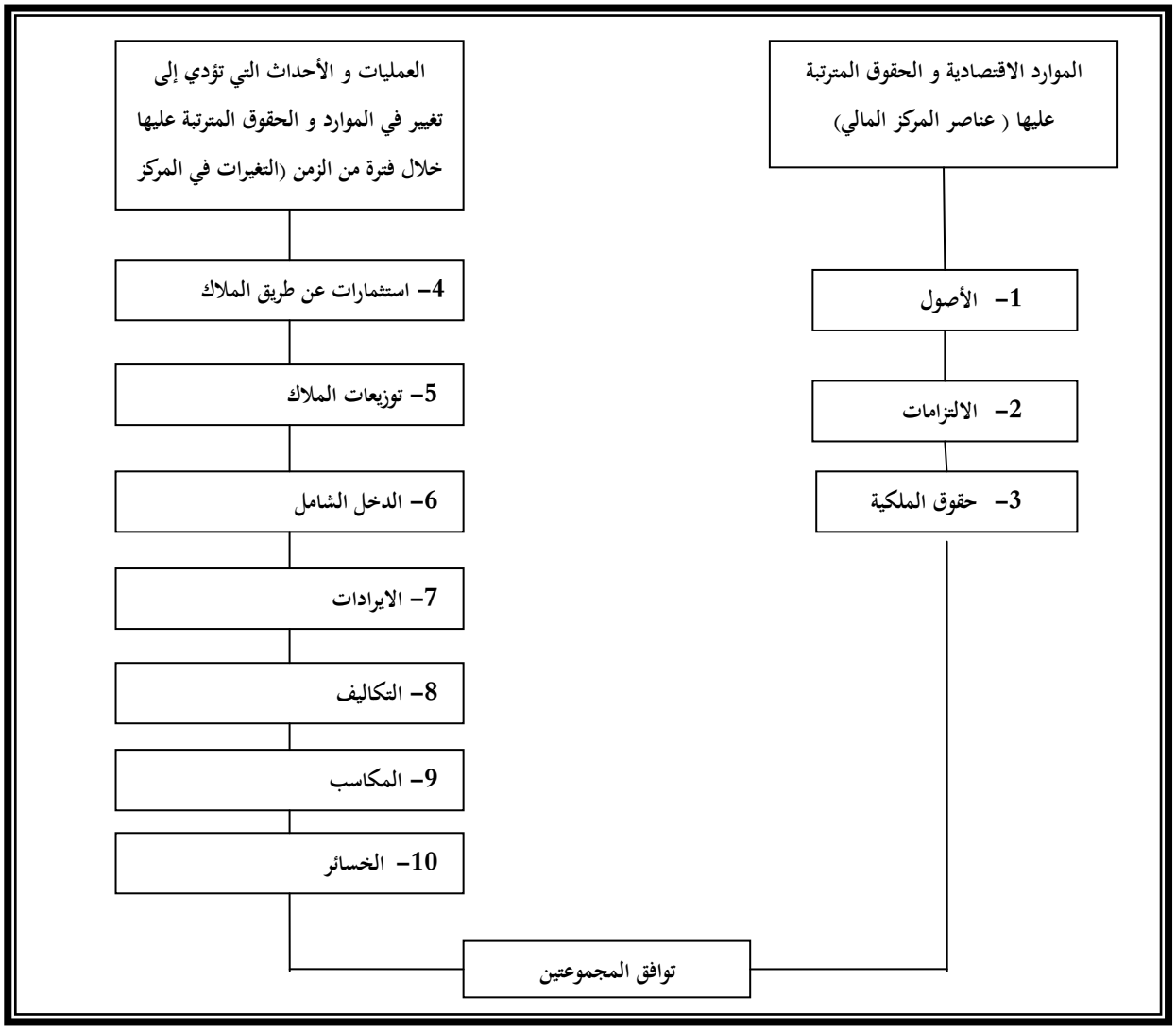

المصدر: محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة، **القياس و الإفصاح المحاسبي (النظرية و التطبيق)**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995، ص88.

المطلب الرابع: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البيانات المالية.

إن التقارير المالية ترتكز أساسا على نفعية المعلومات لأغراض إتخاذ القرارات. بمعنى أنها ترتكز على توفير معلومات تكون مفيدة في مجال إتخاذ القرارات. و بالتالي فمن الطبيعي أن يكون تحديد الخصائص النوعية و الكمية للمعلومات من أجل أن توفر أساسا للاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة مثل طرق الاهتلاك، و الطرق البديلة لتقييم الأصول،...الخ.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و التي تميز بين المعلومات الأكثر فائدة و تلك الأقل فائدة لأغراض إتخاذ القرارات، و ذلك في إصداره كما في الشكل التالي[1]:

الشكل (3-2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

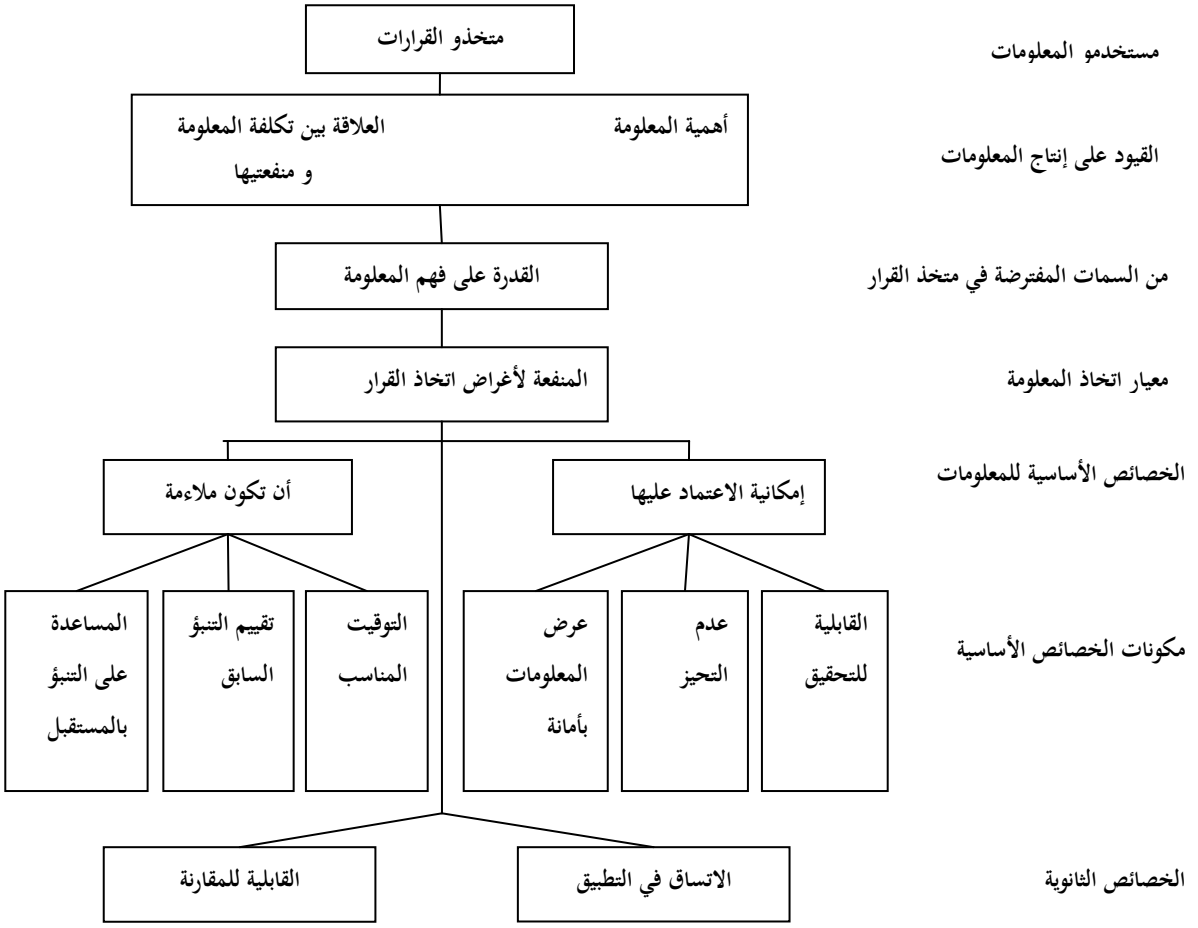

المصدر: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة "القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 30.

[1] محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

يمكن تقسيم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية إلى نوعين أساسين هما:

أولا: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تشمل هذه الخصائص كل من خاصيتي ملاءمة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها و التي يمكن التعرض إليها على النحو التالي:

1- **الملاءمة** : تتوقف ملاءمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في إتخاذ القرارات، فالمعلومات الملاءمة هي التي تجعل القرار في حالة وجودها يختلف عن القرار في حالة عدم وجودها، أي إذا لم تكن المعلومة مؤثرة على القرار فهي غير ملاءمة لهذا القرار. و أيضا فان المعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تساعد المستخدمين لها في إجراء التنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية، أي أن تكون لها قدرة تنبؤية فضلا على قدرتها على تعديل أو تصحيح التوقعات السابقة، أي أن تكون لها قيمة استرجاعية. كما أن المعلومات الملاءمة ستكون عديمة الفائدة و غير مؤثرة إذا لم يتم تقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب و هو ما يطلق عليه وقتية المعلومات. [1]

2- **إمكانية الاعتماد عليها**: يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية و الأحداث التي تعبر عنها. و توفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء و التحيز، و أنها معروضة بأمانة و بطريقة موضوعية. و حتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها، و تعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومة لها دلالة محددة، و أن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها. فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في كشوف مالية معينة، و إذا استخدموا نفس أساليب القياس و انتهى كل واحد منهم إلى نتيجة تختلف عن الأخر فعندئذ تكون مثل هذه المعلومات غير موضوعية و غير قابلة للتحقق و يصعب الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات. [2]

[1] علاء محمد البتانوني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15.

[2] وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

1- **القابلية للمقارنة:** تعتبر خاصية ثانوية تلي في الأهمية خاصية الملاءمة و خاصية الاعتمادية. و المقصود بالقابلية للمقارنة أن المعلومات تكون متصلة بمعيار أو بيانات مرجعية، فتحقق فائدة كبيرة من تلك المعلومات إذا قورنت بهذا المعيار أو تلك البيانات المرجعية, و قد تكون بيانات المقارنة لنفس الشركة أو شركات أخرى عن فترة أو فترات سابقة.

إن خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تتطلب توحيد المعالجة المحاسبية بين الشركات و كذلك في الشركة المعنية عبر الزمن، و لكن مع الأخذ في الاعتبار ما تفرضه الظروف المختلفة للشركات التي قد تجعل اللجوء إلى معالجات محاسبية أمرا ضروريا.[1]

2- **الاتساق في التطبيق:** الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية و أثار هذه التغيرات، يجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى و بين المؤسسات المختلفة. أن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن اثر تغير السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة. [2]

المبحث الثاني: أسس إعداد و عرض البيانات المالية.

نظرا للأهمية التي تكتسبها البيانات المالية فإن معايير المحاسبة الدولية أولت أهمية كبيرة لها عن طريق إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تحدد كيفية و أسس إعدادها و عرضها من أجل إعطاء قوائم مالية تساعد في إتخاذ القرارات و تخدم أهداف مستخدميها.

المطلب الأول: عرض و تقديم البيانات المالية المعتمدة حسب معايير المحاسبة الدولية

تعتبر البيانات المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، و تضم ما يلي:

[1] علي احمد أبو الحسن و محمد سمير الصبان، **المحاسبة المتوسطة "المفاهيم و معايير القياس و الإفصاح المحاسبي"**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الجزء الأول، 1998، ص 38.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور و إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011، ص 30.

- **الميزانية (قائمة المركز المالي)**
- **قائمة الدخل.**
- **التدفقات النقدية.**
- **بيان التوزيعات المقترحة للأرباح**
- **بيان تغير الأموال الخاصة**

سيتم في مايلي تفصيل كل قائمة على حدى.

1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

اعتبرت قائمة المركز المالي للمؤسسة بأنها القائمة الأكثر أهمية نظرا لأنها تعبر عن المركز المالي و تمثل الموارد المتاحة لسداد التزاماتها اتجاه المدينين و المصارف التي منحت أو ستمنح قروض للمؤسسة. و من هنا يمكن أن نرى عدة تعاريف لقائمة المركز المالي منها المعياري و منها الواقعي.

أولا: التعريف المعياري: ينطلق هذا التعريف من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة، و هنا يمكن أن يكون الهدف تصوير "المركز الاقتصادي" أو تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية أو يمكن أن تعرف على أنها كشف شامل بأصول و خصوم الكيان مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للكيان في تاريخ معين.

ثانيا: التعريف الواقعي: تتحدد أرصدة قائمة المركز المالي من الناحية الواقعية وفق قواعد و أعراف و معايير محاسبية مقبولة عموما تكونت بمرور الزمن كنتيجة للظروف و الحاجات و الأغراض التي يجب أن تقدمها المحاسبة للأطراف المعينة.[1]

ثالثا: أما لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين « AICPA » فتعرف الميزانية على أنها: بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة و الدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ المحاسبة."[2]

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر ة التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 303.

[2] رضوان حلوة حنان، **نفس المرجع**، ص 304.

من التعاريف السابقة، يمكن إبراز أهم خصائص قائمة المركز المالي في الأتي:

أ. تأخذ الميزانية شكل بيان أو كشف يحتوي على جرد أرصدة كل الحسابات التي مازالت مفتوحة بالدفاتر بعد إعداد الحسابات الختامية.

ب. إن هذا الكشف يحتوي على ما يمتلكه المشروع و الالتزامات القائمة عليه في تاريخ معين، و أرصدة هذه الحسابات قد تزيد أو تنقص بعد و قبل هذا التاريخ.

ت. أن محتويات هذا الكشف أو البيان معروضة بطريقة منهجية معينة، حيث يتم تصنيف المعلومات بالكشف إلى مجموعات متجانسة تسهل عملية قراءة القائمة المالية.

ث. عادة ما يطلق على مجموعة ممتلكات المؤسسة **بالأصول**، و على مجموعة الالتزامات و حقوق الملكية **بالخصوم**.[1]

رابعا: تاريخ الميزانية:

يقصد بتاريخ الميزانية لحظة السكون الافتراضية التي يصور فيها المركز المالي للمشروع في نهاية الفترة المحاسبية، فهي أشبه بلقطة فوتوغرافية في لحظة معينة. و من أجل متابعة نتائج أعمال المشروع يتم تقسيم حياته تقسيما حكيما لفترات أو دورات محاسبية معينة إذ جرى العرف و القانون في معظم الدول على أن اختيار فترة اثني عشر شهرا متتالية لكونها الفترة المالية سواءا انتهت في السنة الميلادية أو في تاريخ أخر، و لو انه في بعض الحالات الاستثنائية قد تسمح بعض القوانين باختيار فترة أطول أو اقصر.[2]

2-قائمة الدخل.

تعد قائمة الدخل بمثابة تقرير يقيس مدى نجاح عمليات الكيان خلال فترة ومنية محددة. و يطلق على هذه القائمة غالبا اسم قائمة الدخل أو قائمة المكاسب. و يستخدم مجتمع الأعمال قائمة الدخل في تحديد الربحية، قيمة الاستثمار و الجدارة الائتمانية. و تمد هذه القائمة المستثمرين و الدائنين بمعلومات تساعدهم على

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي –شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص 59.

[2] حسين القاضي و مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 253.

التنبؤ و المقارنة و تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للكيان من حيث مقدارها و توقيتها و درجة التأكد المرتبطة بها.[1]

أهمية و منفعة قائمة الدخل:

تساعد قائمة الدخل مستخدمي القائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالعديد من الطرق، فعلى سبيل المثال، يستخدم المستثمرون و الدائنون معلومات قائمة الدخل في:

- **تقييم أداء الكيان في الماضي:** فمن خلال فحص و تحليل الإيرادات و المصروفات يمكن تقييم أداء الكيان في الماضي، كما يساعد هذا التقييم على إجراء مقارنة لأداء الكيان مع المنافسين.
- **تقديم أساس للتنبؤ بأداء الكيان في المستقبل:** تساعد المعلومات عن الأداء في الماضي في تحديد الاتجاهات الهامة في المستقبل، و التي إذا استمرت فإنها تقدم معلومات عن الأداء المتوقع في المستقبل.
- **تقييم الخطر أو عدم التأكد المرتبط بتحقيق التدفقات النقدية المستقبلية:** فالمعلومات التفصيلية عن المكونات المختلفة للدخل المحاسبي (الإيرادات و المصروفات و المكاسب و الخسائر) و عن العلاقات بين هذه المكونات يساعد على تقدير تأثير تغير الطلب على هذه المنتجات أو الخدمات التي يقدمها الكيان على إيراداتها و مصروفاتها، و بالتالي على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.[2]

3-التدفقات النقدية.

إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات و المدفوعات النقدية للكيان خلال الفترة. و لتحقيق هذا الغرض و لمساعدة المستثمرين و الدائنين و غيرهم في تحليلهم للنقدية، فان قائمة التدفقات النقدية تقرر عما يلي:

-الآثار النقدية لعمليات الكيان خلال الفترة.

-لصفقاتها الاستثمارية.

- لصفقاتها التمويلية.

[1] علاء محمد البتانوني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 111.

[2] علاء محمد البتانوني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 112.

-صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.[1]

أ- شكل و محتوى قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية لتقديم المعلومات الآتية للمستثمرين و الدائنين و المستخدمين الآخرين:

- التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع، التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية.
- أسباب الإختلاف بين صافي الربح المحاسبي (تطبيقا لأساس الاستحقاق و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) و بين التدفقات النقدية.
- اثر التدفقات النقدية على المركز المالي للمشروع.

و قد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الشكل و المحتوى لقائمة التدفقات النقدية و التي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة التالية:

- **الأنشطة التشغيلية:** و هي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع و شراء السلع و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.
- **الأنشطة الاستثمارية:** و هي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء و بيع الأصول الثابتة و كذلك الاستثمارات في الديون و الملكية (الأسهم و السندات) للشركات الأخرى.
- **الأنشطة التمويلية:** و هي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواءا من قروض أو من إصدار أسهم. [2]

[1] دونالد كيسو و جيري ويجانت، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، 2006، ص 156.

الشكل (3-3): محتوى و شكل قائمة التدفقات النقدية

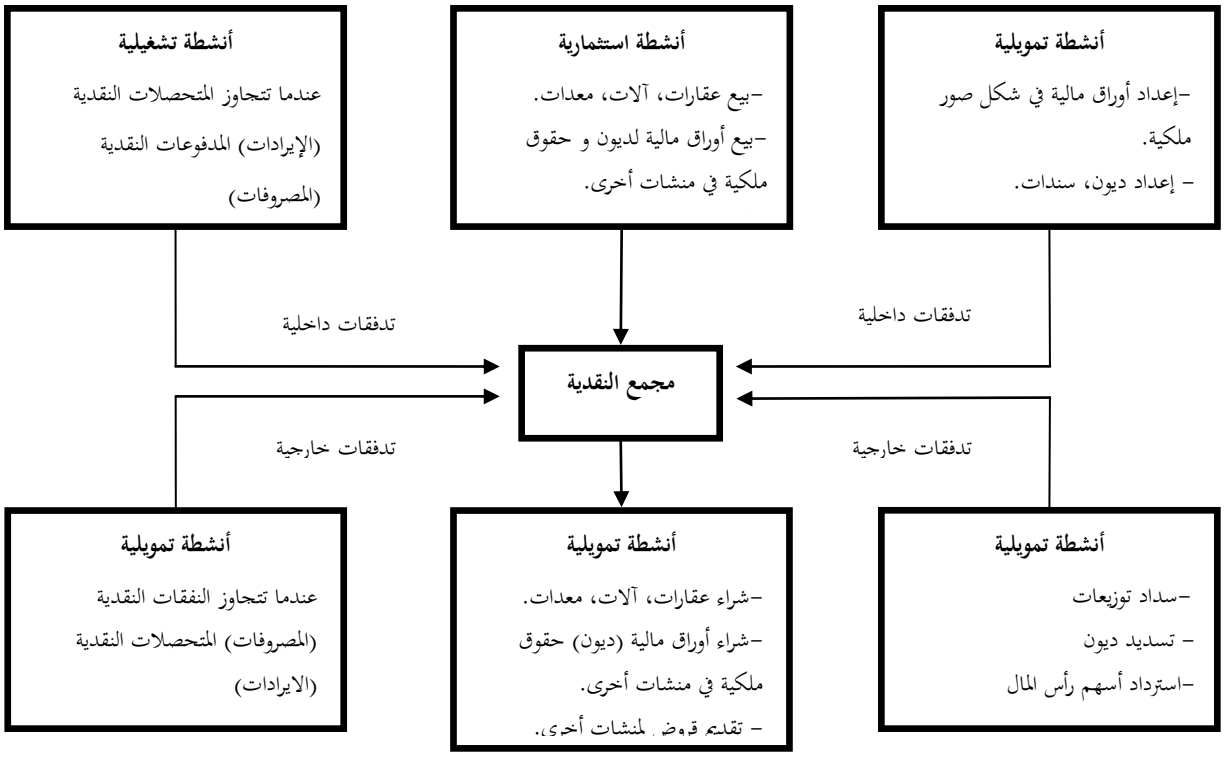

المصدر: دونالد كيسو و جيري ويجانت، تعريب احمد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**،الجزء الأول، دار المريخ للنشر، (الرياض) السعودية، 1995، ص .249

4-بيان التوزيعات المقترحة للأرباح

الهدف من إعدادها هو بيان كيفية توزيع الأرباح والخسائر، وبيان ذلك الجزء الذي لم يتم توزيعه منها والذي يسمى ربحاً محتجزاً، أو مدوراً للعام القادم.[1]

يبين بيان تغير الأموال الخاصة التغيرات في رصيد الأرباح المحتجزة و الذي يتأثر بالعناصر التالية:

أ- **صافي الربح (الخسارة)**: و يؤدي صافي الربح إلى زيادة رصيد الأرباح المحتجزة بعكس صافي الخسارة التي تنقص من رصيد الأرباح المحتجزة.

[1] احمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، 13 و 15 أكتوبر 2009، ص 03.

ب- **التوزيعات:** تؤدي التوزيعات سواءا توزيعات الأسهم أو التوزيعات النقدية إلى تخفيض رصيد الأرباح المحتجزة.

ت- **تعديلات السنة السابقة:** و هذه التعديلات تنتج من تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترة السابقة.[1]

5- بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة:

يشكّل بيان تغير رؤوس الموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكّل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية .
المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغير الأموال الخاصة تخص الحركات ا لمرتبطة بما يأتي :

- ✓النتيجة الصافية للسنة ا لمالية.
- ✓تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية ا لمسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
- ✓النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
- ✓عمليات الرسملة: يتعلق الأمر خصوصا بالزيادة، بالإنقاص وبتسديد رأس ا لمال .
- ✓توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة ا لمالية .

تمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع ا لملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.[2]

المطلب الثاني: خصائص البيانات المالية و الأسس العامة لإعدادها.

1- الأسس العامة لإعداد البيانات المالية:

عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الأسس والاعتبارات لذلك ,ولقد أورد المعيار المحاسبي الدولي جملة من الاعتبارات وهذا لتحقيق الغرض من القوائم المالية والمتمثل في توفير معلومات مالية عن

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 76، **نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، ص32.

المركز المالي للشركة وعنIAS1 نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها ,بحيث تكون هذه البيانات مفيدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية ,وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي :

أولا :العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدوليةIFRS

يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والانجاز المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للشركة بشكل عادل، حيث يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها الشركة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده و تعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية هذا وبالإضافة إلى توفير الإفصاح سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

ثانيا: فرضية استمرارية المؤسسة:

إن إعداد القوائم المالية بموجب IAS1 يتم بموجب فرض استمرارية للشركة، وفي حالة وجود أية ظروف تحول دون الاستمرارية فيتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الظروف التي أدت لهذه الحالة، وكذلك الإفصاح عن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية.

ثالثا: أساس الاستحقاق المحاسبي:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS 1إعداد القوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب سواء تم قبضها أو لم يتم ,أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

رابعا: الاتساق في العرض:

يتوجب على الشركة الاتساق (ثبات) في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية , ويمكن الخروج عن هذا الاتساق في إحدى الحالتين:

إذا تطلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء هذا التغيير أو عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالشركة , كما قد يحدث التغيير في العرض أو التصنيف إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية[1].

خامسا: المادية والتجميع

يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في البيانات المالية ، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة ، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل .

سادسا: المقاصة

يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر. كما يجب إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات عندما وفقط عندما يتحقق ما يلي:

(أ) يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها .

(ب) إذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناتجة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادي .

سابعا: المعلومات المقارنة

ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الرقمية في البيانات المالية ، ويجب إدراج المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون ملائمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

[1] حميداتو صالح و آخرون، **دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص 167.

ثامنا: الهيكل والمحتوى

يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة .

يجب تحديد كل مكون من مكونات البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وتكرار إظهارها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح :

- اسم المشروع الذي قدم التقرير أو وسائل أخرى للتحديد.
- ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المشروع منفردا أو مجموعة من المشاريع.
- تاريخ الميزانية العمومية أو الفترة التي تغطيها البيانات المالية أيهما مناسب للجزء الأساسي ذا العلاقة من البيانات المالية.
- عملة التقرير ؛ ومستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في البيانات المالية .[1]

2-خصائص البيانات المالية:

إن إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يتطلب معرفة أهدافها و خصائصها، كما نص الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية على الخصائص النوعية لها و عرض أهمها يتمثل في:

- **القابلية للفهم:** و يقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة.
- **الملاءمة:** و تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في إتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية و مساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالكيان سواءا أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية.
- **الموثوقية:** و يقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة و التحيز و توفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة و تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات و تقدمها طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية.

[1] معيار المحاسبة الدولي 1، **عرض البيانات المالية.**

- **القابلية للمقارنة:** و يقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة و ذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس و عرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية. [1]

3-مفاهيم الاعتراف و القياس في البيانات المالية (أسس قياس عناصر لبيانات المالية)

التقييم هو عملية تحديد المبالغ النقدية التي سيتم الاعتراف بعناصر البيانات المالية والمسجلة في الميزانية وبيان الدخل. وتمتلك المؤسسة، وفقا لأحكام معيارية إلزامية أو اختيارية، اختيار التقييم المناسب.[2]

أما مصطلح القياس فيشير عموما إلى تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث تأسيسا على قواعد معينة، و عادة ما تتضمن أنشطة القياس المحاسبي المكونات التالية:

- تحديد عناصر القوائم المالية التي تمثل موضوع القياس (حقوق الملكية، الالتزامات، الإيرادات و النفقات).
- تحديد خصائص و صفات موضوع القياس: وهناك أربعة خواص تستخدم كأساس لقياس عناصر القوائم المالية هي:

* **التكلفة التاريخية:** مقدار النقدية الذي تتحمله الكيان في سبيل الحصول على الأصول أو سداد الالتزامات.
* **تكلفة الإحلال الجارية:** تمثل قيمة النقدية التي سيتم دفعها من أجل الحصول على أو اقتناء أفضل أصل متاح حاليا.
* **القيمة القابلة للتحقق (قيمة التسوية):** عبارة عن مقدار النقدية المتوقع أن يتم تسليمها من بيع احد الأصول.
* **القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية:** و هي القيمة الحالية للمنافع التي تحدد على الكيان مستقبلا من استخدام الأصل أو القيمة الحالية للتنظيمات المستقبلية التي يتوقع أن تتحملها الكيان في سبيل سداد التزاماتها.[3]

يبين الجدول الموالي رقم (3-1) الأسس التي يتم عن طريقها قياس تكلفة و قيمة الأصول و الإلتزامات حسب مايلي:

حسين القاضي و مأمون حمدان، **مرجع سبق**، ص 273.

[2] ERIC TORT ET LIONEL ESCAFFRE, **améliorer l'information financière en IFRS**, Dinod, Paris 2012, p 07.

[3] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة 'القياس و الإفصاح و التقرير المالي'**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 26.

الجدول (3–1): أسس قياس الأصول و الالتزامات

أسس القياس	الأصول	الالتزامات
التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة أو القيمة العادلة للشيء المقدم لاقتنائها في تاريخ الاقتناء	تسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد، أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل)، بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية.
تكلفة الإحلال الجارية	تسجيل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها إذا تم اقتناء نفس الأصول أو أصل معادل حاليا. لذلك، فالتكلفة الجارية لأصول مثل المخزون و الآلات و المعدات هي تكلفة إحلالها الجارية.	تسجيل الالتزامات بالقيمة غير المخصوصة للنقدية أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لتسوية التعهد حاليا.
القيمة القابلة للتحقق (قيمة التسوية)	تسجيل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم. و يطبق هذا الأساس في حالة المخزون على انه صافي القيمة القابلة للتحقق و في حالة الاستثمارات المتداولة على انه القيمة السوقية.	تسجيل الالتزامات بقيم تسويتها، بمعنى، القيم غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية.
القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية	تسجيل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية. لذلك، فالقيمة الحالية هي إما القيمة القابلة للتحقق المخصومة أو القيمة الممكن استردادها المخصومة.	تسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية.

المصدر: احمد محمد نور و وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المتوسطة "مشاكل قياس الدخل و المحاسبة و الإفصاح عن الأصول"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 56.

- تحديد توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية: أي تسجيل البنود المترتبة عن الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية كأصول أو التزامات أو حقوق ملكية،...، حيث يتم ذلك الاعتراف عن طريق تسجيل و وصف و قيمة ذلك البند في القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليه.

- تحديد وحدة القياس المستخدمة: يشير القياس إلى عملية تخصيص قيم رقمية لتمثيل صفات محددة عن أشياء يمكن أن يتم تحديدها كميا في صورة وحدات نقدية بمصداقية كافية.[1]

المطلب الرابع: المستفيدون و مستخدمو البيانات المالية و احتياجاتهم من المعلومات.

يشمل مستخدمي القوائم المالية؛ المستثمرين الحاليين و المحتملين و الموظفين و المقرضين و الموردين و الدائنين و العملاء و الحكومات و وكالاتها و الجمهور. و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات.[2] و لهذا السبب، فان القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبي احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين و الذين لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية و هم المستثمرين و الدائنين.[3]

- **المستثمرون**: يهتمون بمخاطر الاستثمار و المردودية المرتقبة، فالمعلومات المفصح بها في القوائم المالية توجه المستثمرين المساهمين في تحديد ما إن كانت المؤسسة قادرة على توزيع وتسديد الربحية.
- **الموظفون**: فإنهم يسعون إلى معرفة معلومات عن التوازن المالي وعن مردودية مؤسستهم، وقلقهم اتجاه معرفة ما إذا كان أرباب العمل قادرين على الاستمرار في دفع أجورهم.
- **المقرضون**: وخصوصا البنوك تحتاج إلى معلومات تبين لها ما إذا كانت المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها اتجاههم.
- **الموردون والدائنون**: فيسعون للحصول على المعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت ديونهم سيتم الوفاء بها من طرف المؤسسة.
- **الزبائن**: فهم مهتمين بالمعلومات حول بقاء المؤسسة للتأكد من توفر عقود الضمانات وخدمات ما بعد البيع.
- **الحكومات و وكالاتها**: تسعى للبحث عن معلومات حول نشاطات المؤسسة التي تحتاجها لأجل صياغة السياسة الجبائية وأيضا لأجل تقنين هذه الأنشطة.

[1] امين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة 'القياس و الإفصاح و التقرير المالي' مرجع سبق ذكره**،، ص 27.
[2] أمين السيد احمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره**،، ص 43.
[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

- **الجمهور**: يسعى للحصول على معلومات حول نجاح وازدهار المؤسسة، لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد.

و يشار هنا وجود تباين في تصنيف المستعملين للقوائم المالية وكذلك ترتيب احتياجاتهم بين مختلف الهيئات التي تسعى للتوحيد على المستوى الدولي، مثل مجلس معايير المالية الأمريكي (FASB) الذي أولى اهتماما للاستعمال الخارجي للمعلومات وخاصة المستثمرين والمقرضين، على حساب العناية بباقي الفئات الأخرى التي لها فائدة من الإطلاع على هذه المعلومات، وعلى غرار ذلك نجد المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNCF) فإنه يهتم باحتياجات تسيير المؤسسة وباقي الفئات دون المستثمرين لعدم أهمية دور السوق المالي في تعبئة الموارد المالية مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية من الأسس الهامة في الفكر المحاسبي لما له من تأثير عميق على قرارات و تصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال و كذا إعتباره أداة إتصال بين الكيان و العالم الخارجي مما أدى إلى إهتمام المحاسبين و غير المحاسبين بذلك.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه

كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية و الإدارة، هذا الانفصال الذي اوجد بعدًا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع، و بين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي و نتائج أعماله خلال فترة معينة.[2]

يشمل الإفصاح المعلومات الاقتصادية الكمية و النوعية التي تنشرها الشركات .و تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى أوائل القرن التاسع عشر بصدور قانون الشركات البريطاني، والذي بيَّن أهمية الإبلاغ عن أرباح الكيان على سلوك المستثمرين، و إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية ومطالبتها بالإفصاح عن البيانات المالية.

[1] زغدار احمد و سفير محمد، **مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، 13 و 15 أكتوبر 2009، ص 06.

[2] حسين القاضي و مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

و ازدادت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي، وتلاعُب كثير من الشركات بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها بهدف اجتذاب رؤوس الأموال .وقد أدى هذا التلاعب إلى إظهار القوائم المالية بصورة غير حقيقية، و إلى ارتفاع كبير في قيمة أسهم هذه الشركات مؤقتاً، وهبوط قيمتها بعد ذلك عند اكتشاف حقيقتها، مما نتج عنه إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات.

وساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاحات المحاسبية ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية، ونتيجةً لتعاظم دور المحاسبة في توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، فقد زاد الاهتمام بكثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الإفصاح والتمسُّك بخصائصه النوعية[1].

1-مفهوم الإفصاح المحاسبي:

توجد هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالإفصاح المحاسبي و هذا الإختلاف ناتج عن إختلاف الجهات التي لها و ذات مصالح للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة و من بين التعاريف نذكر:

- يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة و التي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات. [2]
- يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.[3]

[1] توفيق حسن عبد الجليل و محمد أبو نصار، **العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص 328.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة 'القياس و الإفصاح و التقرير المالي' مرجع سبق ذكره**،، ص 33.

[3] صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، الوادي، 7. 8 افريل 2013، ص 4.

- يعرف الإفصاح على انه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة.[1]
- يقصد كذلك بالإفصاح المحاسبي على أنه "أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من إتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط"[2].
- كذلك هو عبارة عن عرض البيانات المالية المنتجة داخل الشركة وأزاله الغموض الذي يكتنفها، لتصبح ذا منفعة على مستخدمي القوائم المالية من أجل توجيه استثماراتهم وإتخاذهم القرار الرشيد، وحيث إن الكلفة التي تتكبدها الشركة في هذا الخصوص ستعود عليها باستثمارات وتدفقات نقدية تولد إرباحًا وكذلك إضافة قيمه للشركة من جراء الإفصاح عن الواقع الحقيقي للشركة، وتوفر جوًا من الثقة بين كافه المتعاملين والإدارة[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن إظهار المعلومات المالية مدرجة في القوائم المالية و التي تؤثر على قرارات مستخدميها بدون تحيز و بشكل محايد.

[1] محمد المبروك ابو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 578.

[2] مفتاح صالح و معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2009/07، 2010، ص 184.

[3] احمد مخلوف ، **الأزمة المالية العالمية و استشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح و الشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف، 20 21 افريل 2009، ص 06.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

أ. **الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

و يعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على أربع افتراضات رئيسية:

- إن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين يمكن الإيفاء بها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
- انه هنالك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل و الثروة.
- إن دور المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تتحدد في القوائم المالية الأساسية.
- إن هذا الأسلوب يعتبر الأفضل لمبدأ الإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية، و ذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع.[1]

ب. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ج. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، 2009، ص 37.

بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في إتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. **الإفصاح الوقائي (التقليدي):** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية

الملائمة، لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض إتخاذ القرارات الاستثمارية. [1]

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي و أساليبه و أهميته

سنقوم في هذا المطلب بتحديد المقومات الرئيسية التي يرتكز عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إضافة إلى التطرق إلى أساليبه و أهميته كما يلي:

1- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية:[2]

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية
3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
5- توثيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبي، كما تختلف طرق استخدامها للمعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة و منها تستخدمها بصورة غير مباشرة.
- **أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار الملائمة، إذ لابد قبل تحديد أن كانت تتوافر معلومات ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

[1] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**،، ص 05.

[2] خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثمن عشر، العدد الثاني، 2002، ص 155.

- **طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** و تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح حاليا عنها في البيانات المالية، و من المفاهيم التي تشكل قيدا على نطاق الإفصاح المحاسبي: مفهوم النسبية و مفهوم الحيطة و الحذر، فعدم وجود أساس لتعريف هذه المفاهيم ينجم عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقه من قبل المحاسبين فتترتب عنه أثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- **أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:** لقد جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات و الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.
- **توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:** حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين و إلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها و أهميتها.[1]

2- أساليب الإفصاح المحاسبي:

من المتطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. و يتطلب أيضا ترتيب و تنظيم المعلومات بصورة منطقية ترتكز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر و سهولة.

و يشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، و هناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح. وأن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات و أهميتها النسبية.

و يمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي:

في منظومة القوائم المالية (صلب القوائم المالية): يجب أن تظهر المعلومات الهامة و الملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك .فالأصول و الالتزامات و نتائج الأعمال و حقوق المساهمين يجب أن

[1] بلهادف رحمة و السعدي عياد ، **دور الافصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات و الاقتصاديات ، الشلف، 19. 20 نوفمبر 2013، ص 12.

يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات و التغييرات الأخرى بموثوقية و بدرجة عادلة من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية. فعلى سبيل المثال، فان تصنيف المصاريف إلى ثابتة و متغيرة في قائمة الدخل قد يساعد قارئ البيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعا للتغير في حجم المبيعات.

- استخدام المصطلحات و العرض المفصل:

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية و درجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة و عمومة البنود في تلك القوائم، على زيادة فهم القارئ، و إزالة الغموض فيها.

و نظرا لمحدودية إدراك العنصر البشري و نطاق عنايته، لذلك على البيانات المحاسبية أن تكون ملخصة لتصبح ذات معنى و مفيدة. و يعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها و البنود التي ستعرض بشكل مفصل على أهداف الإبلاغ المالي و الأهمية النسبية للبند.

و بصفة عامة، إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة و أكثر فائدة لإتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية.

استخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين: الأقواس في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة، فان تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان تلك البنود في تلك القوائم.

و في كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو أخرى. أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش و يمكن هذا عن طريق إيضاح بين قوسين[1].

3- أهمية الإفصاح المحاسبي:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تعدد الأسعار المناسبة للأسهم و تحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها و العائد الذي تحققه هذه الأسهم. فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار و إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين و بالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء و البيع و كذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء و البيع لهذه الأسهم.

و يوضح الشكل التالي رقم (04)، أن كبر حجم سوق المال يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المشاركين في سوق رأس المال كما يؤدي إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية و نشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة و التضخم). و إذا تحققت كفاءة سوق رأس المال فان ذلك سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد. فالمشروعات ذات الكفاءة العالية و العائد المرتفع تستطيع أن تحصل على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها بتكاليف منخفضة بعكس المشروعات غير الناجحة فإنها تجد صعوبة

[1] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2008، ص62.

في تمويل عملياتها إلا بتكاليف مرتفعة و هو ما يؤدي في النهاية إلى تشجيع المنافسة بين الشركات و تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

الشكل (3–4): علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال

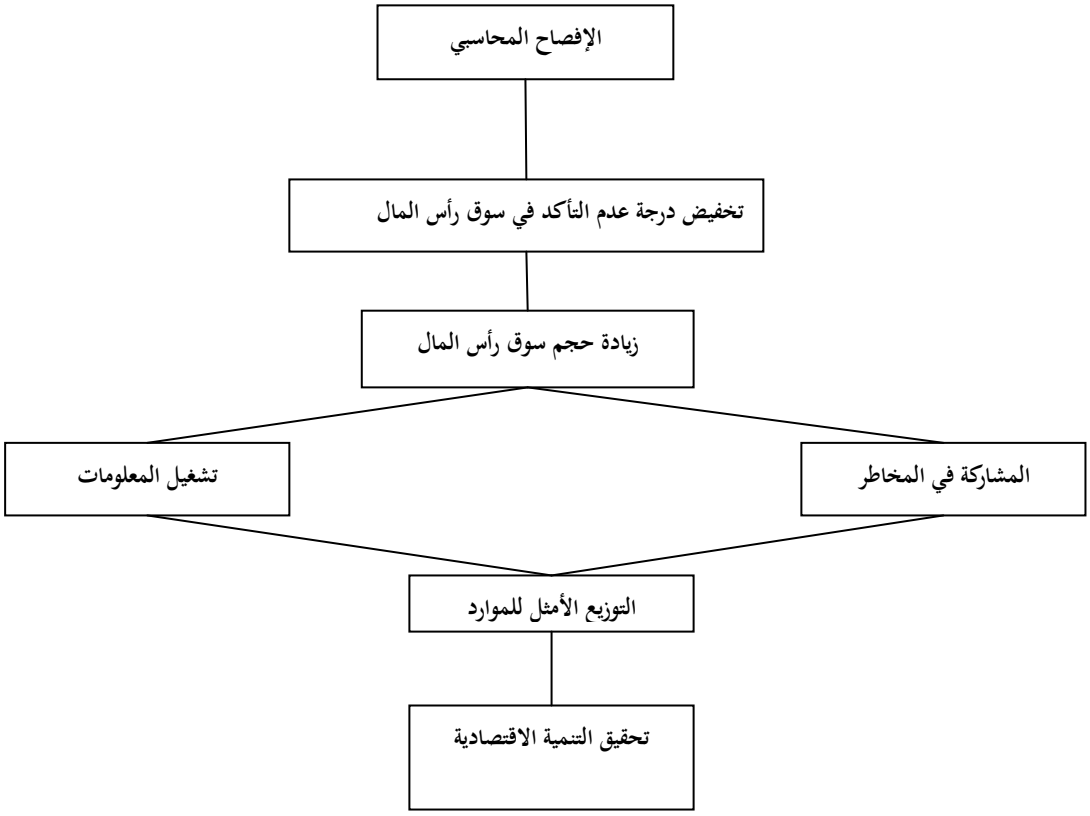

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة، أما نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وموضوعية، وتعرض في الوقت المناسب، وغالبا ما يعمل على ربط الإفصاح بالمجال المحاسبي فإنه من الأهمية التركيز على النقاط التالية:

[1] الدين مصطفى الدهراوي،**مرجع سبق ذكره**، ص 19.

كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها :كثيرا ما تتردد الشركات في زيادة مستوى الإفصاح المالي وتلتزم بالحد الأدنى ذلك أن زيادة الإفصاح قد يلحق أحيانا بها أضرار خاصة من قبل المنافسين، أما من حيث نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عليها فعادة ما تتحكم المبادئ المحاسبية بطبيعة ونوعية المعلومات في القوائم المالية كمبدأ التكلفة التاريخية، والتوقيت، والموضوعية...الخ.

زمن الإفصاح عن المعلومات :حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فاعلا من الأهمية مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات، إذ يجب إيصالها للمستثمرين في وقت مبكر خاصة أن ذلك سيؤثر على قرارهم، لذا من المفضل أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة المعلومات الحديثة لمستخدميها، ويفترض عرض تلك التقارير في فترات متتابعة حتى تكشف عن التغييرات في وضع الشركة والتي تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات المستثمرين.

كيفية الإفصاح عن المعلومات :توصف المحاسبة بأنها نظام معلومات متكامل، تتمثل مخرجاته في القوائم المالية

الأساسية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية...الخ، التي يجب أن تعرض بشكل بسيط وواضح وطبيعي أن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة المستخدمة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم.[1]

المطلب الثالث: الإفصاح عن الملاحظات و الهوامش (الإيضاحات)

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات اقل أهمية و المتعلقة بعناصر القوائم المالية و التي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية. و يجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية. و بشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- الإفصاح عن الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة.
- الإفصاح عن الحقوق و الالتزامات.

[1] مفتاح صالح و معارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.[1]

و تتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:

- ✓ عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.
- ✓ الإفصاح عن الأهلية أو القيود على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة و أية قيود على الأرباح.
- ✓ الإفصاح و بمقدار اكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.
- ✓ لعرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

و حيث أن هناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات، تتمثل فيما يلي:

- ✓ قد تبدو صعبة القراءة و الفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل القارئ للبيانات المالية.
- ✓ تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لإتخاذ القرارات مقارنة بعرض المعلومات المالية في القوائم.[2]

المطلب الرابع: الإفصاح عن الجداول و الملاحق الإضافية

تشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية و التي لا تستوعبها الملاحظات و الهوامش. و من بين هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي.
- قائمة الأصول الثابتة و طرق الاستهلاك.
- قائمة المخزون السلعي.
- قائمة المدينين و مخصص الديون المشكوك فيها.

[1] محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، مرجع سبق ذكره**، ص 584.
[2] حواس صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.[1]

أما الجداول فيتم وضعها بشكل مستقل و تحتوي على معلومات قيمتها اقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية إلا أنها تزيد في فهم قراءة هذه الأخيرة و استيعابها من قبل مستخدميها.

المبحث الرابع: محددات الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية لكل من البنوك و شركات التأمين

تعمل معايير المحاسبة الدولية على تحسين نوعية المعلومات المالية الي تقدم في البيانات المالية للمستخدمين حتى تمكنهم من الحصول على معلومات تساعدهم في إتخاذ القرارات و إجراء المقارنة بين معلومات المنظمة نفسها و منظمات آخرين. و نظرا لطبيعة عمليات البنوك و المؤسسات المالية التي تجريها أتاح لأن تعتم لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية بذلك عن طريق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تمكنها من إعداد قوائمها المالية و الإفصاح فيها.

المطلب الأول: البيانات المالية في البنوك

تعرف البيانات المالية بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و تحتوي على بيانات و معلومات مستسقاة من السجلات و الدفاتر بالكيان و تهدف أساس إلى إعلام الأطراف الخارجية و الداخلية بالمعلومات المفيدة و التي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم و الحكم على نتائج أعمال البنوك التجارية و تقييم مركزها المالي.

و تأسيسا لما سبق فان القوائم المالية في البنوك التجارية تتميز بأهمية خاصة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا اوجب على البنوك التجارية ضرورة سرعة إعداد هذه القوائم الختامية و الإعلان عنها في وسائل الإعلان المنشورة.

و لضرورة التحليل ينبغي التعرض لمحتويات كلا من حساب (الدخل) الأرباح و الخسائر و الميزانية و بيان التدفقات النقدية للبنوك التجارية كما يلي:[2]

[1] محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، مرجع سبق ذكره**، ص 585.
[2] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **مرجع سبق ذكره**، ص 225.

1- بيان حساب النتائج (قائمة الدخل):

هو الحساب الذي يدرج فيه كافة البنود الخاصة بالإيرادات و النفقات المتعلقة بالفترة المحاسبية، كما أن هذه البنود يجب أن تخضع للتسويات الجردية اللازمة، حتى يتمكن المحاسب من تحديد ما يخص الفترة المالية المعد عنها هذا الحساب من نفقات و إيرادات. [1]

و بالإضافة إلى أن المحاسب يطبق أساس الاستحقاق و الذي يتمثل جوهره في تحميل الحساب الختامي في الجانب المدين بكافة المصروفات المدفوعة و المستحقة و التي تخص الفترة المحاسبية، كما يتم تسجيل كافة الإيرادات المحصلة و المستحقة و التي تخص الفترة المحاسبية في الجانب الدائن من الحساب الختامي، كما يجب عليه استبعاد كافة المصروفات المدفوعة مقدما و تخص فترات مستقبلية و كذلك استبعاد الإيرادات المحصلة مقدما.

و يعد قسم المحاسبة العامة في البنوك التجارية ثلاثة نماذج لحساب الأرباح و الخسائر تتمثل فيما يلي:

أ- نموذج تفصيلي لغايات إدارية للبنك.

ب- نموذج ملخص معد سلفا لغايات البنك التجاري.

ت- نموذج ملخص معد سلفا لغايات النشر في الصحف المحلية.

و فيما يلي نموذج لحساب الأرباح و الخسائر عن فترة معينة كما يلي:

[1] محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **نفس المرجع**.

الجدول رقم (3-2): نموذج لحساب الأرباح و الخسائر عن فترة معينة

الشهر السابق		الشهر الحالي		بيان	الشهر السابق		الشهر الحالي		بيان
المبلغ	نسبة مئوية %	المبلغ	نسبة مئوية %		المبلغ	نسبة مئوية %	المبلغ	نسبة مئوية %	
x		x		فوائد مدينة	x		x		فوائد دائنة
x		x		عمولات مدينة	x		x		عمولات دائنة
x		x		رواتب و أجور	x		x		إيرادات
x		x		مصروفات عامة	x		x		استثمارات
x		x		اهتلاكات	x		x		أرباح عمليات
x		x		مخصصات	x		x		النقد الأجنبي
x		x		مصروفات أخرى					إيرادات أخرى

المصدر: محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

2-الميزانية (قائمة المركز المالي):

يقوم قسم الحسابات العامة في البنك التجاري في نهاية كل فترة (شهر أو ربع سنة أو نصف سنة أو سنة) و بعد القيام بإجراءات الجرد و التسويات الجردية المتعارف عليها لمختلف عمليات البنك و بعد إعداد ميزان المراجعة لحسابات البنك بعد إجراء التسويات الجردية يقوم هذا القسم بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للبنك عن الفترة.

حيث يتم ترتيب الأرصدة و الحسابات المدينة و الدائنة الواردة في ميزان المراجعة داخل قائمة للمركز المالي أو الميزانية بطريقة توفر المعلومات الهامة بالمركز المالي للبنك و مصادر الأموال و استخداماتها بسهولة و وضوح.[1]

و تعتبر الميزانية مرآة النشاط و ميكانيزم البنك التجاري، إذ تقوم على معادلة رئيسية هي معادلة الميزانية و أساسها: الأصول- الخصوم = رأس المال؛

الأصول= رأس المال+ الخصوم. [2]

[1] محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشات المالية –البنوك التجارية و شركات التامين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 62.

[2] منير إسماعيل أبو شاور و آخرون، **نقود و بنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 192.

الجدول رقم (3-3):نموذج ميزانية البنك التجاري (أهم البنود)

أصول	خصوم
نقدية	رأس المال و الاحتياطي
رصيد نقدي لدى البنك المركزي	الودائع الجارية (تحت الطلب):
أوراق حكومية	- ودائع أفراد و شركات أخرى
استثمارات	- ودائع حكومية و قطاع عام
قروض و سلفيات	- ودائع مصرفية
أوراق تجارية و كمبيالات مخصومة	الودائع لأجل
	الودائع الادخارية
	الودائع الائتمانية
	سلفيات من البنوك

المصدر: منير إسماعيل أبو شاور و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

أ- تمثل **الأصول** السائلة الجانب الأكبر من إجمالي أصول البنك لذلك يتم ترتيب مفردات الأصول وفقا لسهولة تحويلها إلى نقدية فتكون البداية بالأصول النقدية ثم الأقل حتى نصل إلى الأصول الثابتة في أخرها.

ب- أما بالنسبة **للخصوم** أو مصادر الأموال فإنها تعتمد على الإقراض و الاقتراض قصير الأجل و أهمها الودائع قصيرة الأجل التي تمثل الجانب الأكبر من هذه الخصوم و يمثل رأس مال البنك جانب ضئيل من مصادر أموال البنك.[1]

و فيما يلي نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية) عن فترة معينة كما يلي:

[1] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

الجدول رقم (3–4): نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية) لبنك عن فترة معينة

بنك..... فرع.....

قائمة المركز المالي (الميزانية) في نهاية كل شهر .....

الاستخدامات و الأرصدة المدينة الموارد و الأرصدة الدائنة

الشهر السابق		الشهر الحالي		بيان	الشهر السابق		الشهر الحالي		بيان
المبلغ	نسبة مئوية %	المبلغ	نسبة مئوية %		المبلغ	نسبة مئوية %	المبلغ	نسبة مئوية %	
				أصول نقدية					**رأس المال**
x			x	بالخزينة				x	المصدر و المدفوع
x			x	بالبنك المركزي					**احتياطات**
x			x	بنوك محلية				x	قانوني
				أصول متداولة				x	نظامي
x			x	محفظة أوراق تجارية				x	عام
x			x	كوبونات قبض					**خصوم متداولة**
x			x	نقدية طرف المراسلين				x	حسابات جارية دائنة
x			x	محفظة أ مالية				x	ح/ فروع دائنة
x			x	عملة أجنبية				x	ح/ بنوك دائنة
x			x	حسابات جارية مدينة				x	صناديق توفير
x			x	سلف بضمان				x	ودائع تحت الطلب
x			x	أ مالية				x	ودائع بإخطار
x			x	سلف أخرى				x	ودائع لأجل
				أصول ثابتة				x	أوراق دفع
x			x	تأمينات					**خصوم طويلة الأجل**
x			x	أثاث (صافي)				x	
x			x	عقارات (صافي)					سندات
				أرصدة مدينة أخرى:				x	**أرصدة دائنة أخرى**
x			x	فوائد دائنة مستحقة				x	فوائد مدينة مستحقة
x			x	إيرادات مستحقة				x	مصاريف مستحقة
x			x	مصروفات مقدمة					إيرادات مقدمة
x			x	خسائر مرحلة				x	**توزيعات**
x			x	حسابات نظامية				x	أرباح مرَحلة
								x	أرباح العام
									حسابات نظامية

المصدر: محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

أولا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية: يجب على البنك عند إعداده للميزانية الإفصاح عن المعلومات التالية[1]:

- الأرصدة لدى البنك المركزي.
- نقد و أرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و يدرج لها في الإيضاحات بند مستقل يبين تفصيل هذا البند من حيث النقد في الصندوق و الأرصدة المحلية و الأرصدة الخارجية.
- أوراق مالية حكومية و بكفالة الحكومة و يدرج لها في بند الإيضاحات بند مستقل يتطلب تفاصيل الأنواع الرئيسية لمحفظة الأوراق المالية الحكومية و بكفالة الحكومة.
- أوراق مالية للمتاجرة و يدرج لها في الإيضاحات بند مستقل يتم فيه الإفصاح عن توزيع الأوراق المالية للمتاجرة ما بين محلية و أجنبية و كذلك يتطلب الإفصاح عن القيمة السوقية لهذه المحفظة.
- تسهيلات ائتمانية صافي بعد مخصص التسهيلات، و يدرج لهذا البند إيضاح يوضح فيه: تسهيلات ائتمانية و مبالغها، مبالغ و حركات مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مبالغ الحركات الإجمالية للفوائد المعلقة، توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية.
- أوراق مالية للاستثمار صافي بعد مخصصات الاستثمار.
- صافي الأصول الثابتة بعد خصم الاهتلاكات، و يدرج لهذا البند إيضاح يبين مكونات الأصول الثابتة و قيمها.
- أصول أخرى و يدرج لهذا البند إيضاح يتم الإفصاح فيه عن مكونات الأصول و قيمها.

3-قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة توضح اثر أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل على التدفقات النقدية بالبنك خلال الفترة. و تعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الموال (التدفقات الداخلة)، و استخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للبنك مما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة الآتية التي لا يجيب عليها بيان المركز المالي و بيان الدخل (الأرباح و الخسائر).

- كيف يتم التصرف في أرباح البنك؟

[1] **الإفصاح المحاسبي للمصارف،** اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،صندوق النقد العربي، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الرابع لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 1994، ص 13.

- كيف يتم تمويل التوسعات؟
- كيف يتم سداد الالتزامات طويلة الأجل؟

و نظرا لطبيعة نشاط البنك ذات الخصوصية بالمقارنة منشات الأعمال الأخرى، يتم إعداد بيان التدفقات النقدية طبقا لمفهوم "النقدية المدفوعة و النقدية المحصلة" cash in / cash out وفقا لما هو موضح في النموذج التالي[1]:

الجدول رقم (3-5):نموذج قائمة التدفقات النقدية لبنك عن فترة معينة

بنك .....

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ,,/,,/,,,,

	العام الحالي	**سنة المقارنة**
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح وفقا لقائمة الدخل	xx	xx
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:		
اهتلاك أصول ثابتة	xx	xx
مخصصات	xx	xx
فرق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	xx	xx
فرق تقييم استثمارات مالية أخرى	xx	xx
المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض	xx	xx
مخصصات انتهى الغرض منها	xx	xx
فرق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية بخلاف مخصص القروض	xx	xx
أرباح بيع أصول ثابتة	xx	xx
أرباح بيع استثمارات مالية	xx	xx
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المستخدمة بأنشطة التشغيل	xx	xx
صافي النقص (الزيادة) في الأصول		
ودائع لدى البنوك	xx	xx
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	xx	xx
استثمارات مالية متاحة للبيع	xx	xx
قروض للعملاء	xx	xx
أرصدة مدينة و أصول أخرى	xx	xx
صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	xx	xx
ودائع العملاء	xx	xx

[1] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 350.

أرصدة دائنة و التزامات أخرى	xx	xx
(**1**) صافي التدفقات النقدية الناجمة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل:	xx	xx
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	xx	xx
متحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	xx	xx
مشتريات استثمارات مالية في شركات ذات مصلحة مشتركة	xx	xx
مدفوعات لشراء أصول ثابتة و إعداد و تجهيز الفروع	xx	xx
متحصلات من بيع أصول ثابتة	xx	xx
(2) صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	xx	xx
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
الزيادة في قروض طويلة الأجل	xx	xx
النقص في القرض المساند	xx	xx
توزيعات الأرباح المدفوعة	xx	xx
(3) صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل	xx	xx
(1+2+3) صافي التغير في النقدية و ما في حكمها خلال العام	xx	xx
رصيد النقدية و ما في حكمها أول العام	xx	xx
رصيد النقدية و ما في حكمها في أخر العام		
و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي:	xx	xx
نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي	xx	xx
أرصدة لدى البنوك	xx	xx
أذون خزانة	xx	xx
ودائع لدى البنوك		
النقدية و ما في حكمها في أخر العام		

المصدر: مكرم عبد المسيح باسيلي و آخرون، **المحاسبة في البنوك و شركات التامين**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص 211.

من العرض السابق لبيان التدفقات النقدية نلاحظ الآتي:[1]

أ- يتم تعديل أو تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالقيم غير المدفوعة نقدا مثل تدعيم المخصصات و الاهتلاكات.

ب- تظهر المتحصلات النقدية من مبيعات الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

[1] احمد صلاح عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 353.

ت- تظهر المشتريات النقدية للاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، و كذا المتحصلات النقدية من بيع/استرداد الاستثمارات الحالية بغرض الاحتفاظ ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع هذه الاستثمارات و فروق تقييمها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

ث- تظهر أذون الخزانة[1] التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها ضمن رصيد النقدية و ما في حكمها في أخر الفترة، بينما يظهر صافي النقص (الزيادة) لباقي أذون الخزانة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل و ذلك تحت اسم "أذون خزانة و أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي".

4-قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح:

قائمة الأرباح المحتجزة أو ما تسمى ببيان توزيعات الأرباح و هي قائمة تضاف من أجل التوضيح و تربط بين بيان المركز المالي و قائمة الدخل و تلخص التصرف في أرباح البنك.

و يتم إعداد هذا البيان لإظهار طريقة توزيع الأرباح التي تحققت في نهاية السنة وفقا للقوانين و اللوائح التي تحكم عملية التوزيع في كل دولة من حيث حجز بعض الاحتياطات أو المخصصات و توزيع الأرباح على المساهمين و مكافآت العاملين و أعضاء مجلس الإدارة. و تختلف هذه النسب من دولة لأخرى وفقا للقوانين الصادرة في هذا المجال، و باقي الأرباح يتم حجزها للعام الثاني (أرباح مدورة)[2]، و فيما يلي نموذج لبيان الأرباح المحتجزة كالتالي:

[1] **أذون الخزينة**: عبارة عن أداة دين حكومية تصدر بصيغة لحاملها ولآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً. لذا اعتبرت من الأوراق المالية قصيرة الأجل, ويتم التعامل بها في سوق الأوراق المالية الثانوي على أساس الخصم.هذا و تتميز أذونات الخزانة بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لأية خسائر رأسمالية, لأن الإذن عادة, يباع بخصم, أي بسعر أقل من قيمته الاسمية. و في تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على الإذن, و يمثل الفرق مقدار العائد الذي يجنيه المستثمر, و إذا قرر حامل الإذن التخلص منه قبل تاريخ الاستحقاق, فانه يضمن على الأقل استرداد القيمة التي سبق إن دفعها عند شراء الإذن. و كان أول من استخدم أذونات الخزانة كأداة لتمويل خزانة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية هو الاقتصادي المشهور "بيجو " ومهم في عام 1887م. ومنذ ذلك التاريخ,أصبحت أذونات الخزانة من الأدوات المالية الهامة في السوق النقدي.

[2] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

الجدول رقم (3–6):نموذج قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح لبنك عن فترة معينة

بنك .....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح

عن السنة المالية ../../....

صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	XX	XX
يخصم:		
أرباح بين أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقا لأحكام القانون	XX	XX
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	XX	XX
أرباح (خسائر) محتجزة في أول السنة	XX	XX
الإجمالي:		
يوزع كالتالي:		
احتياطي قانوني	XX	XX
احتياطي عام	XX	XX
احتياطي خاص	XX	XX
احتياطات أخرى (تذكر بالتفصيل)	XX	XX
توزيعات المساهمين	XX	XX
حصة العاملين	XX	XX
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	XX	XX
الأرباح المحتجزة آخر السنة المالية	XX	XX
الإجمالي	XX	XX

المصدر: مكرم عبد المسيح باسيلي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المخاطر في البيانات المالية للبنوك

نظرا لكثرة و تنوع العمليات التي تقام في البنوك و طبيعة تعاملها بالأدوات المالية فإن ذلك يعرضها إلى مجموعة من المخاطر المختلفة التي يجب الإفصاح عنها كما يلي:

1- متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية

1-1- المعلومات النوعية:

على البنك أن يقوم بالإفصاح عما يلي لكل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

أ- تعرض البنك للمخاطر و كيفية نشوء تلك المخاطر.

ب- أهداف البنك و سياساته و إجراءاته لإدارة نلك المخاطر و الوسائل المستخدمة لقياسها.

ت- أية تغيرات في (أ) أو (ب) خلال السنة السابقة.

1-2- المعلومات الكمية:

على البنك أن يقوم بالإفصاح عما يلي لكل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

أ- ملخص البيانات الكمية عن تعرضها لذلك الخطر في تاريخ القوائم المالية و ذلك بناءا على المعلومات التي يوفرها البنك داخليا لموظفي الإدارة العليا، على سبيل المثال مجلس إدارة البنك أو العضو المنتدب.

ب- مدى تركيز الخطر و يتضمن ذلك:

- وصف لكيفية تحديد الإدارة لتركيز المخاطر.
- وصف الخصائص المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثل الأطراف الأخرى، الإقليم الجغرافي أو العملة أو السوق).
- مقدار التعرض للخطر المرتبط بكب الأدوات المالية التي تشترك في تلك الخاصية.

إذا كانت المعلومات الكمية المفصح عنها في تاريخ القوائم المالية لا تعبر عن تعرض البنك للخطر خلال السنة، سيكون على البنك توفير معلومات إضافية يكون من شانها أن تعبر عن ذلك الخطر.[1]

[1] البنك المركزي المصري، **قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس** المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008، ص 218.

2- الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي.

لقد كانت معايير المحاسبة الدولية أكثر تحديداً حينما أشارت صراحة إلي أن مستخدمو القوائم المالية يهتمون – من ضمن ما يهتمون – ببيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذا التي لا تظهر بالميزانية ، وكذا يهتمون بقدرة البنك على الوفاء بالديون ، وبالتالي فانه يجب الإفصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة ، وبطبيعة الحال فان مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر أهم المخاطر المتعلقة بالأصول على وجه الإطلاق ، حيث يسيطر الائتمان المصرفي على معظم أصول البنك كما سبق الإشارة إليه .

وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية أيضاً على أن الأمر قد يحتاج إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان المصرفي.

ويتضح مما سبق أن معايير المحاسبة الدولية أكدت على أهمية الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي، وكذا مخصص الائتمان المصرفي والتي تعتبر مبالغ مجنبة لمواجهة هذه المخاطر ، حيث يساهم الإفصاح عن هذا النشاط في رسم صورة واضحة وصادقة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك عن حقيقة نشاط الائتمان ومدي كفاءته وجودته، وسبل مواجهة مخاطره ماليا.[1]

3- البنود الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية:

هناك بنود رئيسية يجب الإفصاح عنها في البيانات التالية المعدة من قبل البنك لغرض النشر و التي تمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها و هي:

- تقديم معلومات عن البنك من حيث بلد تأسيسه و تاريخ التأسيس و الشكل القانوني و موجز عن طبيعة عمله و أهدافه.
- السياسات المحاسبية الهامة و التي استخدمت في إعداد البيانات الحسابية.
- الإفصاح عن استحقاقات الأصول و الالتزامات حسب آجالها.

[1] إيهاب محمد أحمد أبو حزانة، **نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية**، بنك الإسكندرية – Sanpaolo، 2007، ص 05.

- الإفصاح عن التركز الجغرافي للأصول و الالتزامات و بنود خارج الميزانية.
- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة من حيث التسهيلات و المخصصات و الفوائد المعلقة و الودائع و بنود خارج الميزانية و كذلك الإفصاح عن الفوائد المقبوضة و المدفوعة و الديون المعدومة.
- الإفصاح عما إذا كانت هناك قيود أو رهون على الأصول كضمان.
- الإفصاح عن صافي الوضع بالعملات الأجنبية.
- الإفصاح عن القضايا المقامة على البنك و الالتزامات الطارئة أو محتملة الوقوع و تبين النتيجة المالية المحتملة لها.
- الإفصاح عن بنود الحسابات النظامية المختلفة مع ضرورة الإفصاح عن المشتقات المالية.[1]

هذا و بالإضافة إلى الحد الأدنى من المتطلبات السابقة الذكر تتضمن البيانات المعدة للنشر بالإضافة إلى تقرير مدقق الحسابات عن أمور أخرى تفيد قارئ البيانات المالية مثل:

- تقرير مجلس الإدارة حول الحسابات المالية للبنك و نشاطاته و خططه المستقبلية.
- قائمة بأعضاء مجلس الإدارة.
- قائمة بفروعه الداخلية و الخارجية و المؤسسات التابعة و الشقيقة.

المطلب الثالث: البيانات المالية المعتمدة من قبل شركات التأمين

القوائم المالية في شركات التامين تحكمها مثل باقي أنشطة الأعمال الأخرى معايير محاسبية صادرة عن جهات وهيئات محاسبية ذات الصيت أهمها المعايير الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي و لجنة معايير المحاسبة الدولية، و بالرغم من ذلك يلاحظ أن القوانين و التشريعات المنظمة لأنشطة شركات التامين داخل كل دولة من دول العالم تتدخل عادة، و يكون لها اليد الطولى في اختيار الطرق و الممارسات المحاسبية التي تراها في صالح البلاد.

و طبقا للنشرة الصادرة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي IACPA في ديسمبر 1993؛ يتعين على شركات التامين بنوعيها أن تعد التقارير المحاسبية التالية في ختام كل فترة القوائم التالية:[2]

[1] **الإفصاح المحاسبي للمصارف** ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية،، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[2] احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 104.

1- قائمة المركز المالي:

تتضمن الميزانية العمومية لشركات التامين شانها في ذلك شان جميع المنشات التجارية و الصناعية و الزراعية و أيضا المنشات المالية، الأصول التي تمتلكها و هي تمثل استخدامات الأموال في شركة التامين، و الخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة و هذا في تاريخ محدد و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3-7):نموذج قائمة المركز المالي لشركة التأمين عن فترة معينة

شركـــــــة .....

الميزانية في .....

البيـــــــان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
الأصول			
النقدية بالصندوق و لدى البنوك	**	xx	xx
الاستثمارات			
الاستثمارات المالية (بالصافي):			
ودائع ثابتة بالبنوك	**	xx	xx
أذون خزينة	**	xx	xx
أوراق مالية متاحة للبيع	**	xx	xx
شهادات الاستثمار	**	xx	xx
قروض	**	xx	xx
أوراق مالية بغرض الاحتفاظ	**	xx	xx
المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية	**	xx	xx
إجمالي الاستثمارات المالية		xx	xx
الاستثمارات العقارية بالصافي	**	xx	xx
إجمالي الاستثمارات	**	xx	xx
مدينو عمليات التامين (بالصافي)	**	xx	xx
شركات التامين و إعادة التامين (بالصافي)	**	xx	xx
أصول ثابتة (بالصافي)		xx	xx
إجمالي الأصول			
الالتزامات و حقوق المساهمين			
حقوق حملة الوثائق			
المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص و تكوين الأموال	**	xx	xx
المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات و المسئوليات	**	xx	xx
إجمالي حقوق حملة الوثائق		xx	xx

شركات التامين و إعادة التامين	**	xx	xx
دائنون و أرصدة دائنة أخرى	**	xx	xx
المخصصات الأخرى	**	xx	xx
إجمالي الالتزامات		xx	xx
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	**	xx	xx
الاحتياطات	**	xx	xx
الأرباح المرحلة	**	xx	xx
أرباح العام قبل التوزيع	**	xx	xx
إجمالي حقوق المساهمين	**	xx	xx
إجمالي التزامات و حقوق المساهمين		xx	xx
التزامات عرضية و ارتباطات	**	xx	xx

** يتم الإفصاح عن المكونات الأساسية للبند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

المصدر: احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 513.

2- قائمة الدخل:

تعد بيان حساب النتائج في شركات التامين في نهاية السنة المالية بهدف تحديد نتيجة النشاط شركة التامين كوحدة واحدة بكافة أقسامها و فروعها و يرحل إلى هذا الحساب الفائض أو العجز المحقق في فروع التامين المختلفة (الفائض يرحل إلى الجانب الدائن، و العجز إلى الجانب المدين)، و بجعل مدينا بجميع المصروفات المختلفة التي لا تخص فرعا من فروع التامين أو التي يصعب تخصصيها لأي فرع، و يجعل دائنا بالإيرادات المختلفة التي لا تخص فرعا من فروع التامين.[1]

[1] مكرم عبد المسيح باسيلي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

الجدول رقم (3–8):نموذج قائمة الدخل لشركة التأمين عن فترة معينة

شركة .....

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في .....

البيـــــــــان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
فائض (عجز) نشاط التامين			
تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال	**	XX	XX
تأمينات الممتلكات و المسئوليات	**	XX	XX
الإجمالي		XXX	XXX
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة	**	XX	XX
إيرادات أخرى	**	XX	XX
الإجمالي		XXX	XXX
اهتلاك الأصول الثابتة غير المخصصة		XX	XX
مخصصات أخرى	**	XX	XX
مصروفات متنوعة	**	XX	XX
صافي الربح (خسارة) قبل البنود غير العادية		XXX	XXX
أرباح (خسائر) البنود غير العادية	**	XX	XX
الأرباح (خسائر) قبل خصم الضريبة		XXX	XXX
الضريبة المستحقة عن أرباح العام		XX	XX
صافي أرباح (خسائر) العام		XXX	XXX
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام	**		XX XX

**الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء متمم لها

المصدر: احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 526.

3–قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة بالمتحصلات (التدفقات النقدية الداخلة) و المدفوعات (التدفقات النقدية الخارجة) خلال فترة معينة و التي تنتج من مزاولة الشركة لأنشطتها التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية. و تعد هذه القائمة في شركات التامين وفقا للأسس التالية:

1. استخدام الأساس النقدي عند حصر التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة المختلفة، و من ثم لا تتضمن هذه القائمة على المعاملات التالية و إنما يتم الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية:

أ. المعاملات غير النقدية، مثل شراء الاستثمارات العقارية أو الأصول الثابتة بالأجل و الحصول عليها من خلال عقود التأجير التمويلي.

ب. الحركة بين بنود النقدية و ما في حكمها مثل استخدام النقدية في شراء استثمارات قصيرة الأجل.

2. يجب أن توضح القائمة كافة أوجه التدفق النقدي التشغيلي، الاستثماري و التمويلي و صافي تأثيرها على النقد و الأموال المماثلة للنقد خلال المدة المحاسبية. و يجب أن يكون مجموع النقدية و الأموال المماثلة للنقد الظاهر بالقائمة في أول و أخر المدة مساويا للمبالغ الظاهرة تحت وصف مماثل في قائمة المركز المالي المعدة في نفس التاريخ.[1]

4- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تعد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية، و تقرا معها، حيث تتضمن بيانا بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم بجانب كم عريض من المعلومات الإضافية التي تجعل من البنود و الحسابات المفصح عنها قابلة للاستيعاب و الفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.[2]

المطلب الرابع: قواعد نشر البيانات المالية لشركات التأمين و الإفصاح عنها

لقد وضعت المعايير المنظمة لعمل شركات التامين بعض القواعد و الإرشادات التي تحكم عملية العرض و الإفصاح بالقوائم المالية بهدف تحقيق أهداف الوضوح و القابلية للفهم، و هي:

- أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا و محددا لجميع السياسات المحاسبية الهامة التي اتبعت في إعداد تلك القوائم.
- أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة جزءا متمما للقوائم المالية، حيث يتعين أيضا الإفصاح عن هذه السياسات في موضع واحد.

[1] الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 169.

[2] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 544.

- أن تظهر الإيضاحات تفاصيل حركة أو أرصدة البنود الهامة.
- يراعى عدم دمج البنود أو استبعاد بعض الإيضاحات الهامة و الضرورية، و الذي قد يخل بمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي و نتائج الأعمال و الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب لقارئ و مستخدم القوائم المالية.[1]

1- التغييرات في السياسات المحاسبية

التغييرات في السياسات المحاسبية تستطيع شركات التامين أن تعدل سياستها المحاسبية الحالية لعقود التامين طالما أن هذه التعديلات تلبي متطلبات معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحسين موثوقية البيانات المالية، ولا تستطيع شركات التأمين القيام بأي من هذه الممارسات بالرغم من أنها تستطيع مواصلة استخدام السياسات المحاسبية التي تتضمن أيا منها:[2]

- قياس التزامات التأمين على أسس غير مخصومة.
- قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الاستثمارات المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة .
- استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين الخاصة بالشركات التابعة ..
- تستطيع شركات التأمين استخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتقويم الالتزامات وبالتالي جعلها أكثر انسجاماً مع الحركات في الأصول ذات العلاقة التي تتأثر الفائدة. ولكن المعيار لا يلزم شركات التأمين بتطبيق هذا المعيار على كافة التزامات التأمين بشكل متسق ولكن على شركة التأمين أن تحدد الالتزامات التي سوف يتم قياسها باستخدام أسعار السوق.

لا تحتاج شركة التأمين إلى أن تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد الحيطة الشديدة، إلا أنها إذا قامت بقياس عقود التامين الخاصة بها بما يكفي من الحيطة فبيس عليها أن تقوم بإتخاذ المزيد من تدابير الحيطة.

[1] احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين، مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] نبيل بوفليح و سحنون بونعجة، **محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة المالية**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير –تجارب الدول، الشلف، 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 14.

لا تحتاج شركة التأمين إلى تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية، لكن تستطيع المنشات أن تعدل التزامها لتعكس هوامش الاستثمار المستقبلية إذا وفقط إذا، كان ذلك جزءا من تحول أكبر ، إلى نظام محاسبي شامل قائم على أساس المستثمر .

يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا على أن هذا التحول يحسن من ملائمة أو موثوقية البيانات المالية إلى الحد الذي يفوق الخسارة التي يسببها وجود هوامش الاستثمارات المستقبلية.

يتعين على المنشات أن تحدد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي. فإذا غيرت شركة تأمين سياستها المحاسبية فيما يخص التزامات التأمين، يسمح لها بإعادة تصنيف بعض أو جميع أصولها المالية " بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة."

2- الإفصاحات

يتبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 ما يسمى بالمنهج المبني على المبادئ في الإفصاح . وينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين. كما يجب أن تقدم شركات التأمين أيضا المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي تتكبدها، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وأثر متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة.[1]

- تطلب أيضا المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم مبلغ و توقيت و شكوك التدفقات النقدية المستقبلية. يجب أيضا الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين التي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين .

[1] عبد الرزاق قاسم، **المعيار الدولي رقم 4 لإعداد القوائم المالية عقود التأمين**، جمعية المحاسبين القانونيين السورية ، ص 04.

- يلزم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة و يجب الكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين و مخاطر معدل الائتمان التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي 32.
- يجب إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد تأمين أساسي إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة. لكن لا تحتاج شركات التأمين إلى أن تفصح عن القيمة العادلة لعقود التأمين الخاصة بها في الوقت الحالي بل يجب عليها أن تفصح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة.
- إن المزيد من الشفافية سيزيد من التركيز على إدارة المخاطر . و من المحتمل أن تبرز الحساسية للمخاطر على أنها الفرق الرئيسي بين منشات التأمين. و يجب أن تطبق المنشات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2005 أو بعد ذلك، ولكن كما هو الحال مع معظم المعايير، يستحسن أن يتم تبني هذه المعايير في وقت مبكر.

خلاصة

تعمل المحاسبة على إشباع رغبات المستخدمين و احتياجاتهم التي تتمثل في إصدار كشوف مالية تساعدهم في إتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى حاجة المؤسسة نفسها إلى تلك البيانات و ذلك من أجل استعمالها سواء في المقارنة مع بيانات لسنوات سابقة أو كشوف مالية لبنوك و مؤسسات مالية أخرى.

و بما أن احتياجات المستخدمين في تزايد مستمر، فان معايير المحاسبة الدولية ألزمت البنوك و المؤسسات المالية المماثلة على أن يتم أربعة كشوف مالية أساسية تتمثل في: بين المركز المالي (الميزانية)، بيان الدخل، التدفقات النقدية و التغيرات في حقوق المساهمين إضافة إلى وجود إيضاحات يتم فيها شرح تفصيلي لبعض العمليات.

أن المعلومات التي تحتويها البيانات المالية يجب أن تكون على مستوى عال من الإفصاح المحاسبي و عدم حجب أو إخفاء أي معلومات جوهرية أو هامة للمستثمرين، و لهذا تولي البنوك و المؤسسات المالية أهمية بالغة للإفصاح و ذلك من حيث وجوب نوعية الإفصاح المطلوب حتى يتماشى و أهداف المستخدمين و القرارات التي يتخذونها.

الفصل الرابع

محاسبة البنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل SCF

تمهيد

يعتبر التنظيم المحاسبي الأساس الذي يقوم بتقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية و عليه يجب أن يكون النظام المالي الذي تعتمد عليه المؤسسة ذو فعالية، هذا ما أدى بالجزائر الى إصدار النظام المحاسبي المالي.

و بما أن البنوك و شركات التامين من المؤسسات المالية من القطاعات الحساسة و التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، قامت السلطات النقدية و المحاسبية بإصدار عدة أنظمة وقوانين تتماشى و تتوافق مع النظام المحاسبي المالي حتى تقوم بتأطير عمل هذه المؤسسات من أجل تقديم مجموعة من القوائم المالية تحتوي على معلومات تساعد من إتخاذ القرارات الرشيدة و تعطي نظرة صادقة عن الوضعية المالية عن طريق مدونة حسابات و طريقة تقييم وتسجيل محاسبي لكل من البنوك و شركات التامين.

مما سبق سيتم في هذا الفصل معالجة النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

المبحث الثاني: المحاسبة البنكية في ظل SCF

المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمينات وفق SCF

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي SCF

لقد تضمنت الجريدة الرسمية العدد 47 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي و ذلك كخطوة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية، حيث سنقوم في هذا المبحث بتحديد ماهية النظام المحاسبي المالي عن طريق تحديد مفهومه و إطاره التصوري و أركانه.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.

اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول، استراتيجية تهدف لتبني معايير المحاسبة الدولية نتيجة عدم ملائمة و مسايرة المخطط المحاسبي الوطني الجزائري المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الناتجة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر.[1]

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي، أو المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[2] و قد صدر النظام بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى صدور مرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون السابق و المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 افريل 2009 و المتضمن شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي، و القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى البيانات المالية و عرضها بالإضافة إلى مدونة الحسابات و قواعد سيرها. إذ أن جميع هذه القوانين و المراسيم التنفيذية و القرارات تتكامل فيما بينها لتشكل القواعد الأساسية لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

---

[1] حواس صلاح، **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF –دروس، مواضيع و مسائل محلولة**، جامعة الجزائر3، 2011، ص 12.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 74،المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المادة 03، ص 03.

2. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية و مدونة حسابات، تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، إذ يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.[1]

1.2- الإطار التصوري: يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، و يعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المتمثلة على الخصوص في الأصول و الخصوم ورؤوس الأموال و الإيرادات و التكاليف، إضافة إلى تحديد مجال التطبيق.[2]

أ. **مجال التطبيق**: يطبق النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثني الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[3] كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

ب. **القواعد العامة**: إن النظام المحاسبي المالي يعتمد على مجموعة من القواعد المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **مستعملو القوائم المالية**: الذين يتمثلون في: المستثمرون، مسيرون، هيئات إدارية، مقرضون، إدارة الضرائب، شركاء آخرون، زبائن، موردون، أُجراء و آخرون.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، **مرجع سبق ذكره**، المواد 06 و 07، ص 03.

[2] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة- أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 21.

[3] مرزوقي مرزوقي و حولي محمد، **النظام المحاسبي المالي :المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، أيام 05 و06 ماي 2013، ص 02.

- ✓ **الفرضيات**: و التي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية و هي: الاستمرارية في النشاط و محاسبة الالتزام (أساس الاستحقاق)، بحيث تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الإنفاق و ليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.
- ✓ **الخصائص النوعية**: و التي ينبغي توفرها في القوائم المالية و هي: الوضوح و القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، المصداقية و الموثوقية، الملائمة.[1]

2.2- تنظيم المحاسبة: لقد اوجب النظام المحاسبي المالي على المؤسسات و الخاضعين لهذا النظام مراعاة و احترام المبادئ و القواعد التالية:[2]

- ينبغي احترام المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى الدقة، المصداقية، الشفافية و الإفصاح.
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية و تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.
- عناصر الأصول و الخصوم ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية و القيمة، على أساس مادي و إحصاء للوثائق الثبوتية، و يجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول و الخصوم.
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل و تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي.
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يحدث على الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات و الأحداث المتعلقة بالكيان.

3. أهمية النظام المحاسبي المالي.

تتمثل أهمية النظام المحاسبي المالي في مجموعة من النقاط المتمثلة في:[3]

---

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة– أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة" (IAS/IFRS) قياس و تقييم لبنود القوائم المالية"** ،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة :(ISA) التحدي، جامعة البليدة، يومي 14و 13 ديسمبر 2011، ص 05.

[3] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة حالة ولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة ورقلة، العدد 01، ديسمبر 2014، ص 88.

- ✓ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات..
- ✓ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ✓ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .
- ✓ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- ✓ تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- ✓ يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- ✓ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- ✓ تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثاني: أركان النظام المحاسبي المالي و مقارنته بمعايير المحاسبة الدولية

سنقوم في هذا المطلب بتحديد أركان النظام المحاسبي المالي و مقارنته مع معايير المحاسبة الدولية كما يلي:

1. أركان النظام المحاسبي المالي.

يتكون النظام المحاسبي المالي من مجموعة من الأركان[1] التي يرتكز عليها و التي تتمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): أركان النظام المحاسبي المالي (SCF)

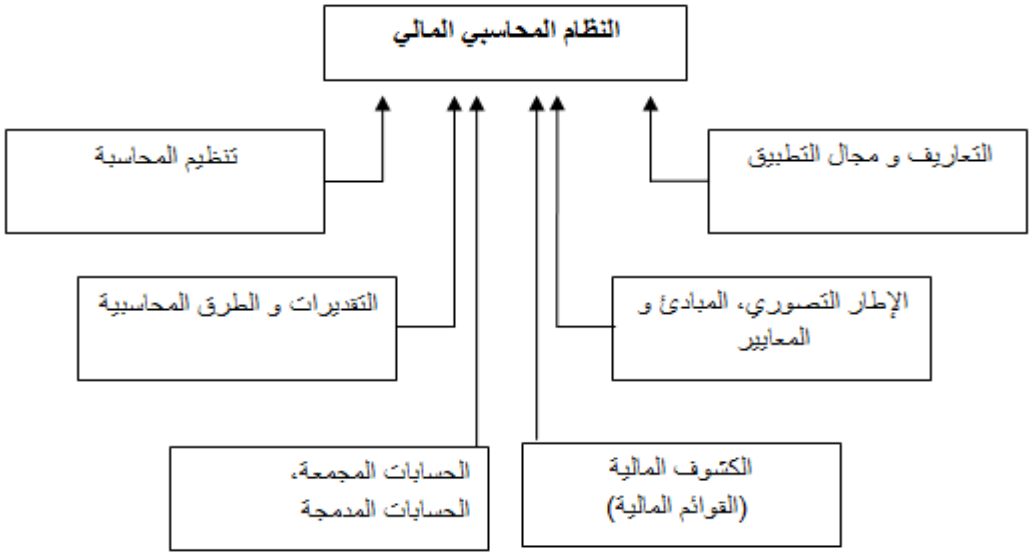

المصدر: مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 209.

أ. الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة:

تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة حيث انه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات، و هذا بهدف الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها و المتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية.

[1] تم التطرق إلى التعاريف، مجال التطبيق، تنظيم المحاسبة و الإطار التصوري في المطلب الأول.

أما بالنسبة للحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة، و لقد عرف النص القانوني ذلك حيث أشار إلى أن "الكيانات الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد".[1]

ب. الكشوف المالية

لقد حدد النص القانوني الكشوفات المالية (حتى وإن كان المصطلح لا يؤدي المعنى و الأفضل استعمال كلمة القوائم أفضل) ب 04 قوائم وملحق، وهذه ا لقوائم هي:

- **الميزانية:** تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول و الخصوم. و تبرز بصورة منفصلة على الأقل العناصر التالية:

جدول رقم (4-1): عناصر الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

الأصول	الخصوم
– التثبيتات المعنوية. – التثبيتات العينية. – الاهتلاكات. – المساهمات. – الأصول المالية. – المخزونات. – أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة). – الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا). – خزينة الأموال الايجابية و معدلات الخزينة الايجابية.	– رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى. – الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة. – الموردون و الدائنون الآخرون. – خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة). – أرصدة الأعباء و الخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا). – خزينة الأموال السلبية و معدلات الخزينة السلبية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية الجزائرية، **القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها**، العدد 19، المؤرخ في 26 جويلية 2008.

[1] مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

- **حساب النتائج:** ترتب فيه التكاليف (الأعباء) و الإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الجارية. فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء.[1]
- **جدول تدفقات أو سيولة الخزينة:** الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة. إذ يقدم مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها و ذلك حسب طريقتين:

✓ **الطريقة المباشرة:** تتمثل في:

✓ تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي .

✓ تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة .

✓ **الطريقة غير المباشرة:** تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)

✓ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.[2]

- **جدول تغير الأموال الخاصة:**

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. و تتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول و التي تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة– أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سبق ذكره**، ص62.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها**، العدد 19، المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص 26.

- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض، التسديد...)
- ✓ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.[1]

- **ملحق**: يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

إن مقارنة هذه القوائم المالية بما كان موجودا سابقا، نجد أن القانون الجديد جاء بقائمتين جديدتين، الأولى هي جدول تغير الأموال الخاصة وسابقا كان هذا الجدول إحدى مكونات الجداول الملحقة، بينما الجديد الفعلي هو جدول سيولة الخزينة.[2]

ت. التقديرات و الطرق المحاسبية

بالنسبة لهذا الركن نجده يتناقض مع المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يركز على ثبات الطرق المحاسبية، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين هما:

- ✓ **الحالة الأولى**: تغيير مفروض في إطار نص قانوني.
- ✓ **الحالة الثانية**: إذا كان الغرض منها تحسين نوعية عرض القوائم المالية.[3]

و هذا الاستثناء الثاني يزيل عقدة التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند الأخذ بطريقة إعادة التقييم، و هذا الترخيص يعطي دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح يقتصر على تقديم معلومات نزيهة و قانونية فقط، و إنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.[4]

---

[1] **القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها**، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27.

[2] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 211.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، **مرجع سبق ذكره**، المادة 37.

[4] مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

2. مقارنة النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية

الجدول رقم (4-2): مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية و SCF

العرض	معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي المالي SCF
الإطار المحاسبي	تعمل على التوافق والتوحيد المحاسبي في جميع الدول، وكيفية إعداد القوائم المالية، و الخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية.	خلق إطار محاسبي (تصوري) يتضمن القواعد والمبادئ ومجال و قواعد تطبيق وسير الحسابات كما يتضمن كيفية إعداد الكشوف المالية والمعلومات التي يمكن الإفصاح عنها من خلال هذه الكشوف.
التعريف (الموضوع)	الإطار، الأهداف، تعريف القوائم المالية	تقديم الكشوف المالية
مجال التطبيق	بموجبه تطبق البيانات المالية على جميع المؤسسات بغض النظر عن نوعها، كما يبين المستخدمين.	كل الأشخاص الطبيعيين و المعنوية تلتزم بهذه المحاسبة. أما الكيانات الصغيرة لهذه ملزمة بمسك محاسبة مالية مبسطة.
الفروض المحاسبية	– محاسبة التعهد. – استمرارية الاستغلال.	– محاسبة التعهد. – استمرارية الاستغلال.
المبادئ المحاسبية	-القيد المزدوج الأهمية النسبية. -الصور الصادقة. -الحيطة والحذر. -التسوية(الدورية.) -استقلالية الدورات. -الوحدة المحاسبية. -عدم التعويض المناقصة. -ثبات الطرق. -وحدة العملة (الوحدة النقدية). -التكلفة التاريخية. -إجبارية الميزانية الإنتاجية. -أسبقية المظهر الاقتصادي على القانوني.	نفسها بالنسبة لمبادئ المحاسبة الدولية.

التقييم	التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية. قيمة الإنجاز، القيمة الحالية.	التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية. قيمة الإنجاز، القيمة الحالية.
الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.	– الوضوح والملائمة والمصداقية –الحياد والاكتمال وقابلية المقارنة	نفسها بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية.
القوائم المالية (الكشوف المالية)	–الميزانية، جدول حسابات النتائج – جدول حركات عناصر الذمة. – 14وثيقة ملحقة (تفاصيل).	الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول الخزينة، حركة رؤوس الأموال، الملحق.
أهداف القوائم المالية	– توضيح الوضعية المالية. –الأداء. –التغيرات الطارئة.على الوضعية المالية و معلومات أخرى في الملاحق	ضمنية لكنها تنصب في بوتقة أهداف القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

المصدر: منال هاني و نجلاء نوبلي، **تأثير معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي – دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (مالي و عمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، أيام 24-25 نوفمبر 2014، ص 421.

المطلب الثالث: الإطار القانوني و الهيئات الرقابية لضمان الإفصاح في البنوك و شركات التامين بالجزائر

يخضع قطاع البنوك و التامين الى إطار قانوني و هيئات رقابية تحكمه و تنظمه و ذلك من أجل ضمان السير الحسن لها و الإفصاح المحاسبي فيها.

1. الإطار القانوني المطبق للنظام المحاسبي المالي لتحقيق الإفصاح.

يحكم و ينظم قطاع البنوك و التأمين إطار قانوني يتمثل في مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية التي دفعت البنوك و شركات التامين و ألزمتها بتطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل التكيف مع دول العالم و تقديم قوائم مالية يتم الإفصاح فيها عن معلومات ذات جودة تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة و المتمثل في:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن أحكام القانون 07-11.
- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 09 - 110 الموافق 7 افريل سنة 2009 يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.
- نظام رقم 09- 04 المؤرخ في 23 جويلية سنة 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
- نظام رقم 09-05 المؤرخ 18 أكتوبر سنة 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها.
- نظام رقم 09-08 المؤرخ 29 ديسمبر سنة 2009 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.
- نظام رقم 11-08 المؤرخ 28 نوفمبر سنة 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.
- الإشعار رقم 89 المتضمن مدونة حسابات و قواعد سيرها و عرض القوائم المالية لشركات التامين و إعادة التامين.

2. الهيئات الرقابية المصرفية في الجزائر .

أولا: مجلس النقد و العرض

يتشكل مجلس النقد و القرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية و يترأسه محافظ بنك الجزائر. تخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في عدة ميادين منها:

- إصدار النقد.
- تحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها.
- المعايير و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان.[1]

[1] بالاعتماد على قانون النقد و القرض 10-04.

ثانيا: اللجنة المصرفية:

لقد تضمنت المادة 105 من قانون النقد و العرض تأسيس لجنة مصرفية يتكون أعضاءها مما يلي:

- المحافظ، رئيسا.
- ثلاثة (3) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
- قاضيين (2) ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

وتكلف بما يأتي:

- ✓ مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.
- ✓ المعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها.
- ✓ تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية وتسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.
- ✓ كما تعاين، عند الاقتضاء، المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية[1].

ثالثا: مركزية المخاطر:

تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركزة المخاطر و تكلف بجمع جميع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة و سقفها و المبالغ المسحوبة و مبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية.

كما تلتزم البنوك و المؤسسات المالية بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف الى التأكد من صحة المعلومات المالية، ضمان شفافية العمليات المصرفية و غيرها من الأهداف.[2]

[1] الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الباب الثالث، المادة 105، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص 29.

3. الهيئات الرقابية المتدخلة في سوق التامين بالجزائر:

تقوم الدولة بمراقبة نشاط التامين عن كثب و ذلك عن طريق ممارسة الرقابة بواسطة هيئات رقابية متخصصة تتمثل فيما يلي:

أولا: الوزارة الوصية "وزارة المالية":

إن التحولات الطارئة على سوق التامين يمكن ضبطها من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه الدولة في تحديد شروط و كيفيات تطبيق القوانين عن طريق التنظيم و كذا مراقبة نشاط شركات التامين بواسطة لجنة الإشراف على التامين (CSA).[1]

ثانيا: لجنة الإشراف على التامين (إدارة المراقبة):

يعد إنشاء هذه اللجنة من التعديلات التي جاء بها القانون رقم 04-06 المتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات و ذلك بغية الإشراف على نشاط التامين في الجزائر و مراقبته، إذ تتكون هذه اللجنة من:

- ✓ المدير العام للخزينة كقاضي.
- ✓ قاضيين من المحكمة العليا.
- ✓ ممثل وزارة المالية.
- ✓ خبير تامين.

ثالثا: الاتحاد الجزائري لشركات التامين و إعادة التامين UAR:

هو جمعية مهنية تشترك فيها كل شركات التامين و إعادة التامين التي تتدخل في السوق الجزائري للتامين. تم إنشاؤه في 1994/02/22 و يهتم بمشاكل المؤمنين فقط، حيث لا يكون فيها عضوا إلا شركات التامين و إعادة التامين.[2] و من أهداف الاتحاد مايلي:

---

[1] يوسف بن ميسية، **سوق التامين الجزائري**، تقرير مقدم إلى المؤتمر العام الحادي و الثلاثون للاتحاد العام العربي للتامين، بيروت لبنان، 24-26 ماي 2016، ص 10.

[2] عبد الكريم جعفري، **تقرير سوق التامين الجزائري 2006/2007/2008**، تقرير مقدم الى المؤتمر العام الثامن و العشرون للاتحاد العام العربي للتامين، المملكة الأردنية الهاشمية، 17-19 ماي 2010، ص 11.

- ✓ تمثيل المصالح المهنية.
- ✓ العمل من أجل تعزيز و ترقية و تحسين نوعية الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين و إعادة التامين.
- ✓ المساعدة في إرساء و صون معايير السلوك في ممارسة المهنة.
- ✓ المساهمة في تحسين مستوى التكوين و التأهيل للعاملين في السوق التأمينية.
- ✓ ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المعنية.
- ✓ الحفاظ على أخلاقيات ممارسة المهنة.

رابعا: المجلس الوطني للتأمينات CNA

المجلس الوطني للتأمينات عبارة عن مجلس استشاري يتكون من:

- ممثلي الدولة.
- ممثلي المؤمنين و الوسطاء.
- ممثلي المؤمن لهم.
- ممثلي مستخدمي القطاع.
- ممثلي خبراء التأمين و الإكتواريين.

انشأ هذا المجلس بموجب الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 و يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التامين و يمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على التوازن ما بين حقوق و التزامات طرفي العقد.
- ✓ الحفاظ على السير الحسن لمختلف شركات التامين و إعادة التامين.
- ✓ المساهمة في توجيه و تطوير سوق التامين في الجزائر.
- ✓ المساهمة في إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية.
- ✓ تحسين شروط مهام شركات التامين و إعادة التأمين.
- ✓ جلب التجربة الدولية من خلال التعاون و اقتناء قنوات جديدة في نشاط إعادة التامين.

✓ التنسيق في مجال الأسواق الدولية و تحفيز التبادل ما بين شركات التامين.[1]

المبحث الثاني: المحاسبة البنكية في ظل SCF

نظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في السوق المالي و الاقتصاد و تميزها بخصائص عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية، قامت السلطات النقدية بإصدار عدة قوانين تتعلق بالمحاسبة تنفرد بها البنوك و التي تتعلق بمدونة الحسابات، إعداد و نشر القوائم المالية، تقييم الأدوات المالية و حتى الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: عرض الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي للبنوك.

يتمثل الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي البنكي في مجموعة الأنظمة التالية:

1. مضمون النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

لقد تضمن النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 مايلي:

✓ **أحكام الخاصة:** لقد تمت صياغة أحكام محددة للبنوك و المؤسسات المالي على النحو التالي:[2]

- يهدف هذا النظام الى تحديد مخطط الحسابات البنكية و المبادئ المحاسبية و قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
- يلغي هذا النظام كل الأحكام المخالفة لا سيما النظام 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 و المتضمن مخطط الحسابات المصرفية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
- إلزامية التزام البنوك و المؤسسات المالية بتسجيل عملياتها وفق النظام و عدم مخالفتها أو انتقاضها بصفة مؤقتة إلا بترخيص من بنك الجزائر.

[1] يوسف بن ميسية، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية**، العدد 76،المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المواد 01، 02، 07 ، ص 13.

مدونة الحسابات وقواعد سيرها: لقد تضمنت مدونة حسابات البنوك و المؤسسات المالية مايلي[1]:

* **الصنف الأول : حسابات عمليات الخزينة و عمليات ما بين المصارف:**

تسجل في هذا الصنف العمليات المتعلقة بالسلفيات و الاقتراضات و العمليات المنجزة في السوق النقدية و التي تتم مع البنك المركزي، الخزينة العمومية و مراكز الصكوك البريدية،... أي كل العمليات التي تتم نقدا و تتم مع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

* **الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن:**

يسجل في هذا الصنف كل العمليات المتعلقة بالزبائن و المتمثلة في القروض الممنوحة، الموارد المتلقاة و القروض و الاقتراضات مع الزبائن الماليين و الشركات و المؤسسات المالية.

* **الصنف الثالث: حسابات الحافظة –سندات و حسابات التسوية:**

يتم تسجيل في هذا الصنف زيادة على محفظة الأوراق المالية، تسجيل الديون المجسدة بأوراق مالية، عمليات التحصيل و العمليات مع الغير و الاستعمالات الأخرى و حتى الحسابات الانتقالية و التسوية المتعلقة بجميع عمليات المؤسسات الخاضعة.

* **الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة.**

تسجل حسابات هذا الصنف الإستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة. كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية. بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

* **الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة.**

تسجل في هذا الصنف مجموع وسائل التمويل التي بصفة طويلة أو دائمة إضافة الى النواتج و الأعباء خارج دورة الاستغلال و نتيجة السنة المالية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 15.**

* **الصنف السادس: حسابات الأعباء.**

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها البنك خلال السنة.

* **الصنف السابع: حسابات النواتج.**

تسجل حسابات هذا الصنف جميع النواتج التي تتحملها البنك خلال السنة.

* **الصنف التاسع: حسابات خارج الميزانية.**

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات البنك سواء كانت معطاة أو متلقاة.

2. **مضمون النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.**

يهدف النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الى تحديد شروط إعداد و نشر القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية و التي تتكون من[1]:

- ✓ الميزانية: يجب إعدادها وفقا للترتيب التنازلي للسيولة.
- ✓ خارج الميزانية.
- ✓ حساب النتائج.
- ✓ جدول تدفقات الخزينة.
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ الملحق.

يجب إعداد القوائم المالية وفقا للأسس المحاسبية المذكورة في النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 و نشرها في الأشهر الستة (06) التي تلي السنة المالية.[2]

[1] انظر الملحق رقم: 01، 01 مكرر، 03 و04.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، العدد 76،المؤرخ في 18 أكتوبر 2009**، المواد 02، 04، 07 ، ص 17.

3. مضمون النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

نظرا للأهمية التي تكتسبها الأدوات المالية في البنوك أولت السلطات النقدية أهمية لها و ذلك عن طريق إصدار النظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 الذي يهدف الى تحديد قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من قبل البنوك، حيث تم تصنيف الأدوات المالية الى أصول مالية و خصوم مالية تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ **أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة أما في حالة عدم الرغبة في الاحتفاظ به يجب على البنك أن يقوم بإعادة تصنيفه كأصول مالية متاحة للبيع.
- ✓ **أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة:** تقيم بالقيمة العادلة أما التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بهذه الأصول فتسجل محاسبيا في حساب النتائج.
- ✓ **تسليفات وحقوق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة.
- ✓ **أصول مالية متاحة للبيع:** تقيم بالقيمة العادلة.
- ✓ **أصول مالية أخرى:** تقيم و تسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار71 المؤرخ في 26 جويلية 2008.
- ✓ **خصوم مالية محتفظ بها بغرض المعاملة:** تقيم بالقيمة العادلة.
- ✓ **خصوم مالية أخرى:** يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة[2].

4. مضمون النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية[3].

يهدف النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011 الى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك وضعها و التي تتشكل من مجموع العمليات و المناهج و الإجراءات التي تهدف الى ضمان بشكل مستمر مايلي:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية**، العدد 14، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المواد 01، 08 و 21، ص 20 و 21.

[2] **نفس المرجع**، ص 21 و 22.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية**، العدد 47، المؤرخ في 29 أوت 2012، المواد 03 و 31، ص 23 و 27.

- ✓ التحكم في النشاطات.
- ✓ السّير الجيد للعمليات الداخلية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية.
- ✓ احترام الإجراءات الداخلية.
- ✓ المطابقة مع الأنظمة والقوانين.
- ✓ الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية.
- ✓ موثوقية المعلومات المالية.
- ✓ الحفاظ على الأصول.
- ✓ الاستعمال الفعّال للموارد.

تطرق النظام في الباب الثاني الى التنظيم المحاسبي و معالجة المعلومات الواردة في الحسابات والبيانات المالية للبنوك إذ يتعين على التنظيم تم الذي تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الإجراءات المسماة "مسار التدقيق" والتي تسمح بما يأتي:

- إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني
- إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية يجب أن يكون ممكنا من خلالها الرجوع بواسطة مسار متواصل إلى وثيقة تلخيصية والعكس صحيح
- إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الأرصدة، بيانات المقاربة، التأكيد أمام الجهات الأخرى،...).
- تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر وذلك بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود المحاسبية.

المطلب الثاني: التعديلات المطبقة على محاسبة البنوك لتتوافق مع النظام المحاسبي المالي.

لقد تم إصدار النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و الذي كان يحمل تعديلات على مستوى مدونة الحسابات و ذلك حتى تتماشى الحسابات

مع أنشطة البنوك و على مستوى القوائم المالية و هذا لإعطاء صورة صادقة و معلومات تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة، إذ تتمثل التعديلات فيما يلي:

على مستوى مدونة الحسابات[1]:

- **الصنف 05**: يتم فيه تسجيل النواتج و الأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال و نتيجة السنة المالية.
  - ✓ **الحساب 50**: لقد تم تغيير تسمية الحساب من دعم أموال عمومية الى نواتج و أعباء مؤجلة- خارج دورة الاستغلال-.
  - ✓ **الحساب 59**: تمت إضافة حساب جديد و المتمثل في "نتيجة الدورة".
- **الصنف 06**: يتم فيه تسجيل جميع الأعباء التي يتحملها البنك خلال السنة المالية.
  - ✓ **الحساب 69**: تم تغيير تسمية الحساب من مصاريف استثنائية الى الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة.
- **الصنف 07**: يتم فيه تسجيل جميع النواتج التي يحققها البنك خلال السنة المالية.
  - ✓ **الحساب 79**: تم تغيير تسمية الحساب من إيرادات استثنائية الى استرجاعات على خسائر القيمة و المؤونات.
- **الصنف 08**: لقد تم إلغاء حسابات هذا الصنف كاملة و تعويضها بحساب رقم 59 "نتيجة السنة المالية".

أما الأصناف 01، 02، 03،04 و 09 لم تحمل أي تغيير أو تعديل.

[1] بالمقارنة بين النظام 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 و النظام 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009.

المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمينات وفق نظام SCF

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بتعديلات مست قطاع التأمين و ذلك عن طريق تعديل الحسابات والقيود المحاسبية و طرق عرض القوائم المالية حيث سيتم في هذا المبحث عرض النظام المحاسبي وقواعد التقييم والتسجيل الخاصة بنشاط التأمينات وكذا عرض مختلف الكشوف المالي الخاصة بها.

المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي و قواعد التقييم و التسجيل الخاصة بنشاط التأمينات[1]

لقد تم تعديل محاسبة شركات التأمين من حيث الحسابات و القوائم المالية حتى تتماشى مع النظام المحاسبي المالي و إعطاء صورة حقيقية عن الكيان.

1. النظام المحاسبي المالي لشركات التامين

يتميز نشاط شركات التامين بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة في الاقتصاد الوطني، هذا التميز يظهر أيضا في مجال المحاسبة إذ انه يطبق النظام المحاسبي المالي SCF الصادر في 2007 و ذلك عن طريق الإشعار رقم 89 الصادر في 10 مارس 2010 و الذي يتعلق بقواعد سير الحسابات و عرض البيانات المالية و القواعد المحاسبية المطبقة على شركات التامين و/أو إعادة التامين و الذي يلزم هذه الأخيرة على تسجيل عملياتها المحاسبية وفق مدونة الحسابات الخاصة بالتأمينات المرفقة بالإشعار.

لقد تم تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) من سنة 1975 الذي كان يعتمد على المنطق القانوني و الجبائي و ليس المنطق الاقتصادي و المالي.

أولا: مضمون الإشعار رقم 89: لقد تضمن الإشعار مجموعة من النقاط و التي تتمثل فيما يلي[2]:

---

[1] تمت الاستعانة في تحليل هذا العنصر على:

- Guide des assurances en Algérie2015, KPMG Algérie SPA, Edition 2015.
- Guide des assurances en Algérie2009, KPMG Algérie SPA, Edition 2009.
- Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011.
- طابيبة سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة :الشركات الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2014.
- وثائق متحصل عليها (دروس) من الشركة الوطنية للتأمين توضح عملية التنظيم المحاسبي لديها.

- ✓ **الأحكام الخاصة بشركات التأمين و/أو إعادة التأمين:** لقد تمت صياغة أحكام محددة لهيئات التامين و/أو إعادة التامين على النحو التالي:" يتم تقييم الإيرادات المتأتية من عقود التامين أو إعادة التامين بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق من تاريخ توقيع العقد".
- ✓ **مدونة الحسابات وقواعد سيرها:** لقد تم وضع حسابات فرعية في مدونة الحسابات من أجل تلبية احتياجات كل شركات التامين و/أو إعادة التامين، و تضم مايلي:
  - * **الصنف الأول :الأموال الخاصة.**
  - * **الصنف الثاني :القيم الثابتة.**
  - * **الصنف الثالث :المؤونات التقنية.**
  - * **الصنف الرابع :حسابات الغير.**
  - * **الصنف الخامس :الحسابات المالية.**
  - * **الصنف السادس :الأعباء.**
  - * **الصنف السابع :الإيرادات.**
- ✓ نماذج للبيانات المالية الخاصة بشركات التامين و/أو إعادة التامين.[1]
- ✓ قاموس يفسر المصطلحات المستعملة في الإشعار.

ثانيا: التعديلات المطبقة على محاسبة التأمينات لتتوافق مع النظام المحاسبي المالي:

لقد تم تكييف النظام المحاسبي المالي (SCF) و ذلك من أجل أن يتوافق مع نشاط و محاسبة شركات التامين و الذي كان على مستوى مدونة الحسابات و ذلك حتى تتماشى الحسابات مع أنشطة شركات التامين و على مستوى القوائم المالية و هذا لإعطاء صورة صادقة و معلومات تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة، إذ تتمثل التعديلات فيما يلي:

على مستوى مدونة الحسابات:

- ➢ **الصنف 1: حسابات رؤوس الأموال:** لقد ظهر التعديل في هذا الصنف على مستوى الحسابين 14 و 19 مع إضافة بعض الحسابات التي لم تكن موجودة كالتالي:

[1] سيتم توضيحها في المطلب الموالي.

- ✓ **الحساب رقم 13**: الضرائب المؤجلة عن الأصل: هذا الحساب لم يكن موجودا خلال المخطط المحاسبي الوطني للتأمينات PCA بل ظهر مع النظام المحاسبي المالي بحيث تمثل جزء من ضريبة الدخل المستحقة و التي تم تأجيل سدادها أو تمثل ضريبة مسددة و التي استحقاقها مؤجل لفترات لاحقة.
- ✓ **الحساب رقم 14**: المؤونات القانونية: هذه المؤونات تستعمل من أجل مواجهة النقص المحتمل في الالتزامات التقنية و ذلك حسب القوانين و اللوائح المعمول بها في شركات التامين و إعادة التامين. و يضم هذا الحساب ثلاثة حسابات فرعية تتمثل فيما يلي:
  - **حساب 140** (مؤونات الضمان): و يسجل فيه مخصصات سنوية لتعزيز الملاءة المالية لشركة التامين و لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التامين وإعادة التأمين.
  - **حساب 141** (مؤونات المتمم الإلزامي للأخطار المستحقة): هذه المؤونة يتم تخصيصها للأخطار المستحقة بعد إغلاق الدورة المالية و التكاليف المتعلقة بها حيث يتم تعديل هذه المؤونة سنويا لتتناسب مع الأخطار المستحقة (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية).
  - **حساب 142** (مؤونات لتغطية الكوارث الطبيعية) فحسب المخطط الوطني المحاسبي PCN كان يتم تدعيم هذه المؤونة بمخصصات سنوية تقدر ب 95% من النتيجة التقنية المستلمة لعمليات ضمان آثار الكوارث الطبيعية.
- ✓ **الحساب 19** : أموال وقيم متحصل عليها من عمليات إعادة التامين تبين الالتزامات التقنية: تحتاجها شركات التأمين في حالة وجود تخفيضات أو اقتطاعات من القيم، وتعد أموالا لضمان التزامات شركات إعادة التأمين جراء التنازل، ويحتوي على الحسابات الفرعية التالية:
  - **الحساب 191**: القيم الموضوعة من قبل كيانات ذات الصلة.
  - **الحساب 192** : القيم الموضوعة من قبل كيانات مساهمة.
  - **الحساب 198**: القيم الموضوعة من قبل كيانات أخرى.

➢ **الصنف 2**: **حسابات الأصول الثابتة**: يعرف النشاط التأميني على انه نشاط خدمي و بالتالي لا يحتوي على تركيبات فنية أو معدات صناعية مما أدى إلى إلغاء بعض الحسابات التي لا تتعلق بالنشاط التأميني و المتمثلة في:

- ✓ **الحساب 215**: تركيبات فنية، المعدات والأدوات الصناعية.
- ✓ **الحساب 225**: التركيبات الفنية الممنوح امتيازها.

- ✓ **الحساب 2815**: اهتلاك المنشآت الفنية.
- ✓ **الحساب2915** : خسائر القيمة على المنشآت الفنية.

و إضافة **الحساب 277**: الأموال أو القيم المتنازل عنها في شكل التزامات تقنية و هذا من أجل تسجيل الأموال لدى معيدي التامين.

- ➢ الصنف 3: **حسابات المؤونات التقنية**: لقد تم تخصيص الصنف 3 لحسابات المؤونات التقنية المرتبطة بالنشاط التأميني و هذا راجع لتمتع شركات التأمين بضآلة المخزون من المواد والإمدادات ونظرا لأهمية المؤونات التقنية لديها، يتم تخصيص هذه المؤونات من أجل مواجهة الالتزامات حسب الاقتضاء للمؤمن لهم و المستفيدين من عقود التامين و إعادة التامين أي مواجهة النقص المحتمل في الديون التقنية.

ويأتي الصنف 3 في جانبي الأصول والخصوم للقائمة المالية لشركات التأمين:

-بالنسبة لجهة الخصوم تتعلق بالتزامات شركات التأمين تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين.

-بالنسبة لجانب الأصول تتعلق بحصص التزامات التأمين المشترك وإعادة التأمين.

وقد تم تخصيص حسابات أخرى للتمييز بين أنشطة التأمين الأخرى، و تتمثل في:

- ✓ **الحساب 30**: مؤونات فنية لعمليات مباشرة" التأمين على الأخطار".
- ✓ **الحساب 31**:مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأخطار".
- ✓ **الحساب 32**: مؤونات فنية على العمليات المباشرة" التأمين على الأشخاص".
- ✓ **الحساب 33**:مؤونات على العمليات المقبولة" التأمين على الأشخاص".
- ✓ **الحساب38**: حصة التأمين الاقتراني المسندة.
- ✓ **الحساب 39**:حصة إعادة التأمين المسندة.

- ➢ الصنف 4: **حسابات الغير**: يتم فيه تسجيل المبالغ الدائنة و المدينة اتجاه الغير (مؤمنين، موظفين و غيرهم)، النفقات في انتظار الترحيل و حسابات الخسائر الناتجة عن التلف.فالحسابات الرئيسية المتعلقة بعقود التامين هي المستحقات و الالتزامات الناتجة عن عمليات التامين المباشر و معاملات إعادة التامين و التامين المشترك، و تتمثل أهم الحسابات في:

- ✓ **الحساب 40**: الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك: تظهر فيه حساب الديون والمستحقات المتعلقة بعمليات إعادة التأمين التي تشارك في التغطية المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين للحصول على السلع أو الخدمات.
- ✓ **الحساب 41**: الديون الناشئة عن عمليات التامين المباشر: يظهر في هذا الحساب المستحقات الناشئة عن بيع عقود التأمين.

➢ الصنف 5: هذه الفئة مخصصة للحسابات المالية وتنقسم إلى عدة حسابات فرعية المتمثلة في:

- ✓ **الحساب 50**: الأوراق المالية بما فيها الأسهم والسندات، وسندات الخزينة والأوراق المالية المماثلة الأخرى القصيرة الأجل.
- ✓ **الحساب 51**: البنوك و المؤسسات المالية المماثلة.
- ✓ **الحساب 52**: الأدوات المالي المشتقة.
- ✓ **الحساب 53**: الصندوق.

الأوراق المالية للاستثمار تقيم بتكلفة الاقتناء أما الأوراق المالية القابلة للتسويق تقدر القيمة السوقية في تاريخ إقفال الحسابات.

➢ الصنف 6 : **حسابات الأعباء**: تمثل الفوائد أو الخسائر التزامات للضمانات الممنوحة من قبل شركة التامين و/أو إعادة التامين في وقت حدوث الخطر ليتم تعويض حملة العقود و المتنازلين عنها، و بالتالي تتمثل حسابات الأعباء في شركات التامين كالتالي:

- ✓ **الحساب 60**: تعويض الحساب رقم 60 : المشتريات المستهلكة أستبدل في شركات التأمين باسم: تعويضات (الأخطار)، والذي يبين الأعباء الأساسية للنشاط التأميني وإعادة التأمين، ويعتبر من أهم أنواع مصاريف شركات التأمين، والتي تشمل كافة المبالغ التي تلتزم بدفعها لدى استحقاق وثائق التأمين على الحياة أو عند تحقق الخطر في التأمينات العامة، وهذا الحساب يعكس مبالغ التعويضات المستحقة للمؤمن لهم عقب تحقق الخطر.

ويرتبط الحساب 60 مباشرة مع مبلغ التقديرات المحسوبة على الحوادث الواقعة أو التي من المحتمل أن تكون خلال السنة.و هذا الحساب يمثل المخصصات التقنية التي سجلت في الصنف 3.

- **الحساب الفرعي 610** : أنشأ من أجل تسجيل الاستهلاك من المواد واللوازم ومصاريف الخدمات.

✓ **الحساب 66** : المصاريف المالية لقد تمم بالحساب الفرعي 663 : الفوائد المدفوعة على الإيداعات، والذي يتم فيه تسجيل تعويضات الإيداعات المستلمة من قبل المتنازلين ومعيدي التنازل حيث كان تحت حساب رقم 65 حسب المخطط المحاسبي الوطني.

الصنف 7: **حسابات النواتج**: جاءت حسابات النواتج لتجميع كافة موارد شركات التأمين المرتبطة بنشاطها، وتتضمن حسابات رئيسية خاصة هي:

✓ **الحساب 70**: أقساط الاشتراكات: يمثل الأقساط المكتتبة من طرف المؤمن لهم والمتنازلين، والمسند إليهم مقابل ضمانات محددة يشمل حسابات فرعية موجودة و تستخدم وفقا لاحتياجات الشركات التأمين.

✓ **الحساب 71**: الأقساط المؤجلة: تعتبر المبالغ التي لم تسدد بعد من قبل المؤمن لهم كأقساط قابلة للتحصيل لاحقا، وتسجل نوعين من المعاملات في هذا الحساب:

- أقساط التأمين المكتتبة المؤجلة من السنوات السابقة (دائن).
- أقساط للتأجيل في العام الحالي (مدين).

✓ **الحساب 72**: عمولات إعادة التأمين: عمولات مستلمة من المتنازل لهم أو المسند إليهم، يمثل المكافآت المستحقة من طرف المتنازل في عمليات التنازل أو الإسناد، يتضمن ما يلي:

- **حساب 720** : عمولات مستلمة في إطار عمليات التنازل.
- **حساب 722** : المشاركة المستلمة بالاتفاقيات المربحة.

2. قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي لأنشطة شركات التامين.

لقد تم تعديل التسجيل المحاسبي للعمليات و الأنشطة التأمينية للتوافق مع النظام المحاسبي المالي SCF، إذ يقسم التسجيل إلى نوعين من المعالجات المحاسبية تتمثل في:

- إدارة الأقساط[1] الصادرة.

[1] قسط التأمين هو مبلغ من المال يلتزم المؤمن له بسداده دفعة واحدة أو على دفعات متعاقبة للمؤمن مقابل التزام الأخير بتحمل تبعة المخاطر المؤمن منها. و يعد القسط في التأمين عنصرا أساسا فهو محل التزام المؤمن له ويدخل في تكوين العقد.

- إدارة الأخطار.

أولا: إدارة الأقساط الصادرة.

أ. **تقدير عملية إصدار الأقساط (الطريقة المباشرة)**: حيث انه من أجل التسجيل الصحيح للعمليات يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- يتم احتساب الضريبة على القيمة المضافة على أساس صافي أقساط التأمين، وتكلفة بوليصة التامين (نسبة 17 ٪).
- عقود التأمين على الأشخاص، و الكوارث الطبيعية وضمان "تنقل الأشخاص" معفاة من ضريبة القيمة المضافة.
- صندوق ضمان السيارات (FGA) يمثل ضريبة بنسبة 3% تعمل لحساب هذا الصندوق، هذه النسبة تؤثر على ضمان زيادة مقدار تكلفة بوليصة عقد تامين السيارات و العتاد الفلاحي.
- تدرج الدمغة لعقود تامين السيارات و العتاد الفلاحي فقط.

و يتم التسجيل المحاسبي لإصدار وثيقة التامين من قبل المحاسب كالتالي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
41110000	00001	ح /المؤمن له	x		1
7000 xxx	00001	ح /الأقساط الصادرة		x	2
7003 xxx	00001	ح /مصاريف عقود التأمين		x	3
4450 000	00001	ح /رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة		x	4
4431000	00001	ح /الاقتطاعات لصالح صندوق ضمان السيارات		x	5
4427100	00001	ح /الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحصيل من الغير		x	6
		وثيقة تامين رقم.....			7

ب. التحصيلات نقدا: في حالة دفع المؤمن له مبلغ وثيقة التامين نقدا يقوم المحاسب بالتسجيل التالي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
5300000	00001	ح /الصندوق	x		1
41110000	00001	ح /المؤمن له		x	2
		تحصيل (قبض) مبلغ وثيقة التامين			

ت. التحصيل عن طريق شيك بنكي: و هذا في حالة دفع المؤمن له مبلغ وثيقة التامين عن طريق شيك بنكي إذ يتم التسجيل المحاسبي كالتالي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
51122000	00001	ح /شيك للتحصيل	x		1
41110000	00001	ح /المؤمن له		x	2
		تسليم الشيك للبنك			
512 0000	00001	ح/ بنك –حساب جاري	x		1
51122000	00001	ح /شيك للتحصيل		x	2
		إشعار رصيد البنك			

أما في حالة التسديد بشيك بنكي بدون رصيد فان التسجيل المحاسبي يكون كالتالي مع الأخذ بعين الاعتبار الرسوم المالية الناتجة عن رفض التحصيل كالتالي:

- **على عاتق الشركة:** مصاريف مالية مسددة ح/6682 إلى البنك ح/ 512.
- **على عاتق المؤمن:** مصاريف مالية مسددة ح/ 416 إلى البنك ح/512.

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
4160000	00001	ح/ المؤمن له المشكوك فيه	x		1
51122000	00001	ح /شيك للتحصيل		x	2

ث. إلغاء مجموع أقساط التأمين بدون حسومات

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
4110000	00001	ح /المؤمن له		x	1
7000 xxx	00001	ح /الأقساط الصادرة	x		2
7003 xxx	00001	ح /مصاريف عقود التأمين	x		3
4450 000	00001	ح /رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة	x		4
4431000	00001	ح /الاقتطاعات لصالح صندوق ضمان السيارات	x		5
4427100	00001	ح /الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحصيل من الغير	x		6
4427200	00001				7

أما في حالة الإلغاء الجزئي لأقساط التامين بدون حسومات فيكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
41110000	00001	ح /المؤمن له		x	1
70090xxx	00001	ح /أقساط ملغاة للدورة الجارية	x		2
7003 xxx	00001	ح /مصاريف عقود التأمين		x	3
4450 000	00001	ح /رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة	x		4
4431000	00001	ح /رأس مال منشأ لصالح عمليات التأمين	x		5
4427100	00001	ح /الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحصيل من الغير		x	6

يتم استعمال الحساب 70091 لإلغاء أقساط دورات سابقة.

ج. مخصصات الأخطار:

يقوم المحاسب بتسجيل مخصصات الأخطار و ذلك حسب مايلي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
7150xxx	00001	ح /أقساط للتأجيل	x		1
3000xxx	00001	ح /أقساط مؤجلة		x	2
		التخصيص			
3000xxx	00001	ح/ أقساط مؤجلة	x		1
7100xxx	00001	ح /أقساط مؤجلة سابقة		x	2
		الإصدار (التسديد)			

ثانيا: إدارة الأخطار.

أ. **تسجيل عمليات تسوية الضرر**: تتم تسوية الضرر و ذلك بعد التأكد من وقوع الضرر و حدوثه و بعد تحديد قيمة التعويض و ذلك عن طريق العمليات التالية:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
6000xxx	00001	ح/ الأضرار رئيسية "تامين الأضرار"	x		1
512 0000	00001	ح /البنك –حساب جاري		x	2
		تسديد قيمة التعويض			
6006 xxx	00001	ح/مصاريف ملحقة "تامين الأضرار"	x		1
4456000	00001	ح/ضريبة على القيمة المضافة قابلة للخصم	x		2
512 0000	00001	ح/ البنك –حساب جاري		x	3
		تسديد مصاريف الملحقة للأضرار المدفوعة			

و يتم تأسيس و تخصيص مؤونة الأضرار و المصاريف الملحقة للسنة الجارية إلى غاية 31/12 على أن يتم ترصيد المؤونة للسنة (ن–1) كالتالي:

الحساب	رقم الوثيقة	البيان	مدين	دائن	الترتيب
6009xxx 3060 xxx	00001 00001	ح/تسوية مؤونات الأضرار "تامين الأضرار" ح/أداءات و مصاريف "تامين الأضرار" تخصيص مؤونة الأضرار و المصاريف الملحقة	x	x	1 2
3060 xxx 6009xxx	00001 00001	ح/أداءات و مصاريف "تامين الأضرار" ح/تسوية مؤونات الأضرار "تامين الأضرار" ترصيد المؤونة "المصاريف الملحقة"	x	x	1 2

المطلب الثاني: مخرجات (القوائم المالية) النظام المحاسبي لشركات التامين وفق SCF

تعتبر البيانات المالية الأداة الأساسية التي من توفر معلومات عن نشاط المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية، إذ يتم إعدادها بمقتضى نظام محاسبي و قوانين و تشريعات تخضع لها تلك المؤسسة.

و لقد طبق المخطط المحاسبي الوطني PCN على جميع المؤسسات التي تمارس نشاطها بالجزائر إلى غاية 2009 بما في ذلك شركات التامين، إلا انه و في سنة 2010 و مع ظهور النظام المحاسبي المالي الذي يستنبط و يتكيف مع معايير المحاسبة الدولية، تم تغيير المخطط المحاسبي للتأمينات PCA ليتوافق مع النظام المحاسبي المالي و نشاط لشركات التأمينات و هذا ما جاء في الإشعار رقم 89 الصادر عن مجلس المحاسبة و الذي يتضمن البيانات المالية التي يجب على شركات التامين و/أو إعادة التامين إعدادها و تقديمها.

تضمن الإشعار رقم 89 مجموعة من البيانات المالية التي يستوجب على شركات التامين و/أو إعادة التامين أن تقوم بإعدادها و تقديمها و التي تتمثل في: الميزانية، حساب النتائج، بيان تدفقات الخزينة، بيان تغيرات الأموال الخاصة و الملحق (الإيضاح).

أ. الميزانية (قائمة المركز المالي):

تقوم شركات التامين بإعداد الميزانية و عرضها في نهاية كل دورة مالية شانها باقي المؤسسات و الشركات بمختلف أنواعها إلا أنها تختلف في طريقة ترتيب و تبويب حسابات الأصول و الخصوم و وضعها في بنود إضافة إلى ما يسمى بالحسابات التقنية و التي يمكن أن نذكر منها الحسابات المؤونات

التقنية، و الديون التقنية و الالتزامات التقنية و الذي تبرز خصوصية محاسبة شركات التامين و المحددة لنشاطها الذي تمارسه.

إلا أن هذا لا يمنع من أن تتشابه بعض عناصر الميزانية (أصول و خصوم) مع باقي المؤسسات و الشركات مثل: الأصول غير الجارية، الاحتياطات و الديون و القروض بأنواعها (قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل).

و فيما يلي نموذج الميزانية (جانب الأصول وجانب الخصوم) في شركات التامين و/أو إعادة التامين:

الجدول رقم (4-3): نموذج ميزانية الأصول لشركة التأمين حسب SCF

السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	الملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك و انخفاض القيمة	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي		207	2807 و 2907		
قيم ثابتة معنوية		20 خارج 207	280 (خارج 2807)		
قيم ثابتة عينية					
أراضي		211	2911		
مباني		213	2913 و 2813		
العقارات الموظفة		214	2914 و 2814		
قيم ثابتة عينية أخرى		212 و 218	2912 -2918-2812-2818		
قيم ثابتة ممنوح امتيازها		22	292 و 282		
قيم ثابتة يجرى انجازها		23	293		
قيم ثابتة مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة		265	296		
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها		26 (خارج 265، 269)			
سندات أخرى مثبتة		273-272-271	297		
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		276-275-274			
ضرائب مؤجلة على الأصل		133			
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلين		277			
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
المؤونات التقنية للتامين					
حصص التامين المشترك المتنازل عنها		38			

حصص إعادة التامين المتنازل عنها		39			
مدينون و استخدامات مماثلة					
المتنازل لهم و المتنازلون مدينون		40 مدين	490		
المؤمن لهم و وسطاء التامين مدينون		41 مدين	491		
مدينون آخرون		(42-43-44 خارج 444 إلى 447)	495 إلى 498		
		45-46(خارج4609)- 486-489			
الضرائب و ما شابهها		444-445-447			
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة		48			
الموجودات و ما شابهها					
التوظيفات و الأصول المالية الجارية الأخرى		50 (خارج 509)	590		
الخزينة		[51 (خارج519)-52-53-54]	591 إلى 594		
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états**
Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la
Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p78.

الجدول رقم (4-4): نموذج ميزانية الخصوم لشركة التأمين حسب SCF

السنة المالية المقفلة في.....

الخصم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر		101	
رأس المال غير المطلوب		109	
علاوات و احتياطات – احتياطات مدرجة (1)		104 و 106	
فارق إعادة التقييم		105	
فارق المعادلة (1)		107	
نتيجة صافية – نتيجة صافية حصة المجمع (1)		12	
رؤوس الأموال خاصة أخرى – ترحيل من جديد		11	
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع I – الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية			

قروض و ديون مالية		16 و 17	
ضرائب (مؤجلة و مرصد لها)		134 و 155	
ديون أخرى غير جارية		229	
مؤونات مقننة		14	
مؤونات و منتجات مدرجة في الحسابات مسبقا		15 (خارج 155)-131-132	
المجموع II – الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
أموال أو القيم مستلمة من معيدي التامين		19	
مؤونات تقنية للتامين			
- العمليات المباشرة		32-30	
- القبول		33-31	
دائنون و حسابات ملحقة			
المتنازل لهم و المتنازلون دائنون		40 دائن	
المؤمنون و وسطاء التامين دائنين		41 دائن	
ضرائب		447-445-444	
ديون أخرى		509- دائن[42-43-44 (خارج 444الى 447)- 45- 46-48]	
خزينة سلبية		519 و ديون أخرى 51 و 52	
مجموع III – الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p79.

تتكون ميزانية شركات التامين من الموجودات الحقيقية "الأصول" و الالتزامات الفعلية "الخصوم" و مقارنة هذه المتغيرات مع مرور الوقت. تتكون الأصول الحقيقية لشركات التامين من" **التوظيفات المالية**" أما الخصوم الحقيقية فتتكون من **المؤونات التقنية** و فيما يخص رؤوس الأموال الخاصة فهي عبارة عن الفرق بين الأصول الحقيقية و الخصوم الحقيقية.

تتم قراءة ميزانية المؤسسات الصناعية و الإنتاجية من حيث النظر و طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للخصوم أن تمول الأصول؟ أما في ميزانية شركات التامين، فانه تتم قراءتها على أساس وضعية الخصوم التقنية بالنسبة للأصول؟ فمن خلال "الديون التقنية"، ينبغي فهم التزامات الشركة لحاملي وثائق التأمين، وغيرهم من المستفيدين من عقود التأمين. و يمثل الشكل التالي نموذج مبسط لميزانية شركة التامين:

الشكل رقم (4-2): نموذج مبسط لميزانية شركة تامين

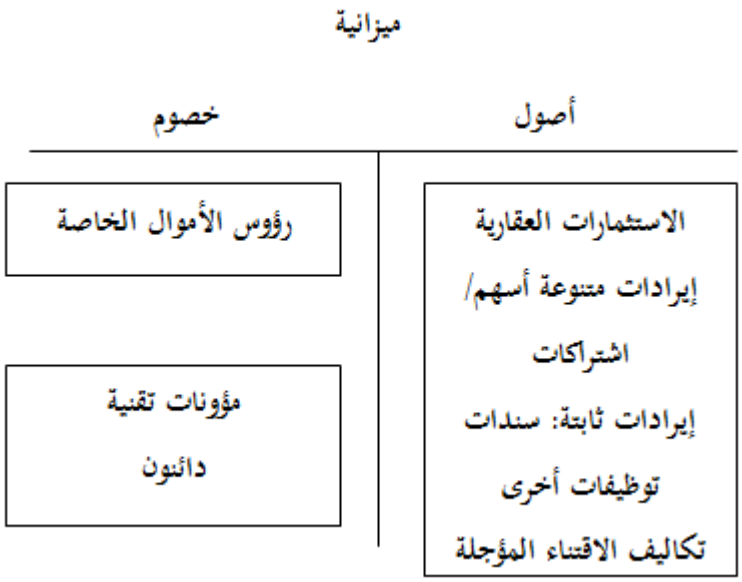

Source : ACTU2050 Notes FCH, **Comptabilité générale et d'assurance (Définitions, concepts et principes de base. Exemples numériques et cas pratiques),** 09/12/2008, p09.

يتم قياس الأوراق المالية بتكلفة الاقتناء أما الأوراق المالية القابلة للتداول فتقدر بالقيمة السوقية في تاريخ إقفال الحسابات[1].

ب. حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية حسب الطبيعة. و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة[2].

يتعين على شركة التامين أن تقوم بتحديد النتيجة العملياتية التقنية (طبقا لقواعد الجهات الرقابية) حسب فئة التامين (الضمان)، كما أنها ملزمة في الملحق بتوضيح الأعباء و المنتوجات في حساب النتائج و ذلك حسب الوظيفة أين تظهر المعلومات الخاصة بالعمليات التقنية في مجموعة من الهوامش المتتالية كالتالي[1]:

[1] Guide des assurances en Algérie2015, **op-cite**, p 78.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و سيرها**، الفصل الثالث، الجزائر، 2009، ص 24.

* هامش على العمليات المباشرة.
* هامش على القبول.
* هامش على المبيعات.
* هامش إسناد إعادة التامين.
* النتيجة العملياتية التقنية.

الجدول رقم (4–5): نموذج حساب النتائج لشركة التأمين حسب SCF

(حسب الطبيعة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	العمليات الإجمالية N	التنازل و إعادة التنازل N	العمليات الصافية N	العمليات الصافية N-1
أقساط صادرة عن العمليات المباشرة		702-700	7092-7090-708		
أقساط مقبولة		703-701	7093-7091		
أقساط صادرة مُرَحلة		-7150-7102-7100 7152	-7158-7109-7108 7159		
أقساط مقبولة مُرَحلة		-7151-7103-7101 7153	-7158-7109-7108 7159		
I– أقساط مقتناة للسنة المالية					
خدمات على العمليات المباشرة		602-600	6092-6090-608		
خدمات على القبول		603-601	6093-6091		
II– خدمات خلال السنة					
عمولات مقبوضة من إعادة التامين			721		
عمولات مدفوعة لإعادة التامين			729		
III– عمولات إعادة التامين					
IV– إعانات استغلال التامين		74			
V– هامش التامين الصافي					
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		62-61			
أعباء المستخدمين		63			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		64			
الإنتاج المثبت		73			
المنتجات العملياتية الأخرى		75			
المخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		65			

[1] Avis N° 89, **op-cite**, p 71.

استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		68 78			
VI– النتيجة التقنية العملياتية					
المنتوجات المالية					
الأعباء المالية		76 66			
VII– النتيجة المالية					
النتيجة العادية قبل الضرائب (VII+VI)					
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية					
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		698-695 693-692			
مجموع منتجات الأنشطة العادية					
مجموع أعباء الأنشطة العادية					
VIII –النتيجة الصافية للأنشطة العادية					
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		77 67			
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)					
IX– النتيجة غير العادية					
X– صافي نتيجة السنة المالية					
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)					
صافي نتيجة المجموع المجمع (1)					
منها حصة ذوي الأقلية (1)					
حصة المجمع (1)					

(1) لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p80.

ت. بيان تدفقات الخزينة

يوصي المشرع الجزائري على تقديم بيان تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة التي تقوم بالإفصاح عن المبالغ الإجمالية المقبوضة و المدفوعة قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافي على عكس الطريقة غير المباشرة التي ترتكز عل تسوية و تصحيح النتائج الصافية من الأنشطة التشغيلية. و فيما يلي نموذج لبيان تدفقات الخزينة حسب الطريقتين المباشرة و غير المباشرة.

الجدول رقم (4-6): جدول تدفقات الخزينة لشركة التأمين حسب SCF

(الطريقة المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التامين و إعادة التامين			
المبالغ المدفوعة على أنشطة التامين و إعادة التامين			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
المبالغ المدفوعة للدولة و تنظيمات أخرى			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب تبيانها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة المالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p81.

الجدول رقم (4-7): جدول تدفقات الخزينة لشركة التأمين حسب SCF

(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات و المؤونات.			
- تغير الضرائب المؤجلة.			
- تغير المؤونات التقنية (الأقساط و الأضرار).			
- تغير الحسابات المدينة (الحقوق) على المؤمن لهم، و وسطاء التامين، المتنازلين و المتنازل لهم و آخرون.			
- تغير الحسابات الدائنة (الديون) على المؤمن لهم، وسطاء التامين، المتنازلين و المتنازل لهم و آخرون.			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل، الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة			
تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p82.

ث. بيان تغيرات الأموال الخاصة

الجدول رقم (4–8): جدول تغير الأموال الخاصة لشركة التأمين حسب SCF

البيان	الملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	النتيجة و الاحتياطات
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية **تصحيح الأخطاء الهامة** **إعادة تقييم القيم الثابتة** **الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية **تصحيح الأخطاء الهامة** **إعادة تقييم القيم الثابتة** **الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

Source : Avis N° 89, **Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états Financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances**, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011, p83.

ج. الملحق و الإيضاح

قائمة "الملحق" عبارة عن وثيقة تقدم معلومات ذات صلة من أجل الفهم الجيد للمعلومات المقدمة في القوائم المالية الأربعة السابقة و التي قد تؤثر على إتخاذ القرارات . النقاط التي يشار إليها ف الملحق تتمثل في:

- القواعد و الطرق المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية اللازمة لفهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة.

- معلومات بشأن الشركات الزميلة و التابعة أو الشركة الأم و المعاملات التي وقعت مع هذه الكيانات أو مسيريها.

- المعلومات ذات طابع عام أو في معاملات خاصة لازمة للحصول على الصورة حقيقية و صادقة عن المؤسسة.

ومن بين المعلومات في قائمة " الملحق " فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية:

- الامتثال أو عدم الامتثال للمعايير و شرح و تبرير أي انحراف عن هذه المعايير.
- بيان طرق التقييم المطبقة على مختلف بنود القوائم المالية : جارية ، غير جارية والأصول المالية ، وانخفاض قيمة الأصول الجارية وغير الجارية ، والأحكام المتعلقة بالأقساط التي لم تسدد ، وغيرها من الأصول الالتزامات بغض النظر عن طريقة التقييم بالتكلفة.
- ذكر أساليب التقييم أو الخيارات عند وجود العديد من الطرق (تأجيل أقساط على سبيل المثال).
- توضيح تغيير طريقة المحاسبية أو التنظيم المعمول به بما في ذلك المبرر لهذه التغييرات ، التأثير على النتائج و رؤوس الأموال لهذا العام والأعوام السابقة ، وهو ما يمثل الأسلوب و طريقة المحاسبة.[1]

[1] Avis N° 89, **op-cite**, p 81.

خلاصة

لقد قامت الجزائر بإصلاحات من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم و من أجل الدخول الى الأسواق العالمية، حيث قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بداية سنة 2010 و الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و يلغي المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الصادر سنة 1975.

هذه الإصلاحات مست كذلك قطاع البنوك باعتباره من القطاعات الأكثر تأثيرا في الاقتصاد و الحساسة حيث قامت السلطات النقدية بإصدار النظام 09-05 الذي يقوم بإلغاء النظام 92-08 المؤرخ سنة 1992 إضافة الى إصدارها الى النظام 09-04 الذي يتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك و قواعد نشرها و المتمثلة في: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، تغير الخزينة، تغير الأموال الخاصة و الملحق و ذلك من أجل إعداد القوائم مالية تحتوي على معلومات ذات جودة تمكن من إتخاذ القرارات و تعطي الوضعية الحقيقية للبنك.

كذلك قطاع التأمينات لم يكن بمنأى عن الإصلاحات بل قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار الإشعار رقم 89 الذي يتضمن مدونة حسابات و قواعد تقييم و التسجيل لإعداد القوائم المالية في شركات التامين و إعادة التامين حيث طرأت عدة تغيرات على مدونة الحسابات و حتى القوائم المالية حتى تتماشى مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

الفصل الخامس

الدراسة الإستبيانية و الميدانية للبنوك و شركات التامين

موضع الدراسة

تمهيد

بعد التطرق الى دراسة الافصاح في القوائم المالية للبنوك و شركات التامين حسب معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل بتوضيح ما سبق ميدانيا و تطبيقيا من خلال الدراسة الإستبيانية و دراسة وتحليل للقوائم المالية للبنك و شركة التامين تحت الدراسة حيث سنتطرق في هطا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات البنوك و شركات التامين تحت الدراسة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان

المبحث الثالث: تقديم بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين كنموذج للدراسة

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي حسبSCF و IAS/IFRS ما بين الالتزام و الخيار الاستراتيجي

المبحث الأول: الاطار المنهجي و التحليل الوصفي لبيانات البنوك و شركات التامين تحت الدراسة

محاولة منا لإثراء موضوع الدراسة ولمعرفة مختلف وجهات النظر حول الافصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك و شركات التامين في الجزائر، قمنا في الدراسة بإعداد استبيان وتوزيعه من أجل جمع المعلومات والبيانات لاختبار الفرضيات.

1. مجتمع و عينة الدراسة و خصائصها

لقد تم استخدام و اعتماد أسلوب الاستبيان بغية التعرف و الحصول على إجابات المحاسبيين و المهنيين في البنوك و شركات التامين حول الإفصاح في القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي.

حيث حاولنا قدر الإمكان القيام بصياغة الأسئلة بصفة قابلة للفهم و القراءة و بسيطة، إذ تم تقديم الاستبيان الى مجموعة من الأساتذة المتخصصين إضافة الى خبراء محاسبين من أجل التحكيم[1]، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم و تعليقاتهم بخصوص ما طلب حذفه، تغييره، إضافته أو اقتراحه من قبل المحكمين. و بعد ذلك توصلنا الى النموذج النهائي للاستبيان[2] الذي تم تقديمه الى معدي القوائم المالية و لقياس ثبات الأداة سيتم إيجاد معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ. و لقد اشتمل الاستبيان على مجموعة من المحاور تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: ويتركب من المعلومات العامة وهي متغيرات مستقلة شملت البيانات الأولية (شخصية أو وظيفية) لأفراد عينة الدراسة، حيث شملت هذه المتغيرات على: مؤسسة الانتماء (بنك–شركة تامين)، الشهادة المتحصل عليها (علمية–مهنية) ، المنصب المشتغل (مدقق داخلي/خارجي أو إطار محاسبي) إضافة الى الخبرة المهنية.

المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS، حيث يتضمن مجموعة من المعلومات التي يستوجب على المؤسسات الإفصاح عنها عند إعداد القوائم المالية و هذا ظل معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي.

المحور الثالث: يتطرق هذا المحور الى دراسة مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية و الذي تجسد في مجموعة من الأسئلة من أجل معرفة آراء أفراد العينة حول التوافق البيئي بين المحاسبة البنكية و شركات التامين و IAS/IFRS

[1] انظر الملحق رقم: (05) جدول المحكمين.

[2] انظر الملحق رقم: (06) الاستبيان.

المحور الرابع: يتضمن هذا المحور دراسة الإفصاح المحاسبي في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS و ذلك من أجل معرفة التداخل بين الممارسات المحاسبية و الإجراءات المتبعة في البنوك و شركات التامين و ما جاء في معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق الإفصاح المحاسبي الذي يسمح بإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية.

المحور الخامس: يتطرق و يعالج هذا المحور الإفصاح المحاسبي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده

إذ يتكون مجتمع الدراسة من بالبنوك و شركات التامين الموجودة بالجزائر، حيث تم تقسيم 110 استبانة على معدي القوائم المالية (المدراء والمحاسبين و المدققين الداخليين و الخارجيين) بالبنوك و شركات التامين[1] الموجودين في كل من ولاية: غليزان، وهران، مستغانم ، الشلف و بلغت نسبة الاسترجاع 62,72% تم تحليلها و استخراج النتائج منها أما نسبة الاستبيانات غير المسترجعة و الملغاة و الواردة بعد أجل فكانت كالتالي:

الجدول رقم (5-1): نسبة الاستبانات الموزعة

عدد الاستبانات	العدد	النسبة
الصالحة	69	62,72%
غير المسترجعة	15	13,64%
الملغاة	16	14,54%
الواردة بعد أجل	10	09,10%
المجموع	110	100%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

أما فيما يخص المقياس المستعمل في إعداد الاستبيان، تم استخدام مقياس ليكرت "LIKERT" الثلاثي و الذي يعتبر من المقاييس المستخدمة بشدة في هذا المجال و ذلك عن طريق تقديم مجموعة من الأسئلة (فقرات) الى أفراد العينة من أجل تقديم و إبداء رأيهم عن طريق الإجابات التالية: غير موافق: (1)، محايد: (2) و موافق:(3).

لقد تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** و ذلك عن طريق اختبار ألفا كرونباخ كأداة لقياس ثبات الاستبيان بالإضافة الى المتوسطات الحاسبية، الانحرافات المعيارية، التكرارات و النسب المئوية، القيم الإحصائية

[1]انظر الملحق رقم: (07) قائمة البنوك و شركات التامين التي تم توزيع الاستبيان على أفرادها.

(كاي مربع، مستوى الدلالة)، درجة التبني و الترتيب من أجل المعالجة الإحصائية للبيانات. أما من أجل اختبار الفرضيات فتم استخدام اختبار **T-Test** و **One Way ANOVA** من أجل دراسة تأثير المتغيرات الوسيطية على استجابة الأفراد. أما في الأخير فتم دراسة تأثير معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

- **خصائص عينة الدراسة:**

من أجل وصف خصائص عينة الدراسة من حيث المتغيرات المستقلة (مؤسسة الانتماء، الشهادة المتحصل عليها، المنصب المشتغل و الخبرة المهنية) قمنا باستخدام النسب المئوية و التكرارات كأساليب للإحصاء الوصفي و ذلك من أجل معرفة طبيعة النتائج المتحصل عليها و التأكد من كفاءة أفراد العينة في استيعاب و الإجابة عن عبارات الاستبيان.

الجدول رقم (5-2): توزيع أفراد العينة تبعا لمؤسسة الانتماء

مؤسسة الانتماء	عدد الإجابات (التكرار)	النسبة المئوية
بنك	26	37,7%
شركة تامين	43	62,3%
المجموع	69	100%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

يظهر من الجدول رقم (5-2) أن أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة تبعا لمؤسسة الانتماء تعود لشركات التامين و ذلك بنسبة 62,3% في حين أن البنوك بلغت نسبتها 37,7% و هذا ما يشير الى أن أكثر أفراد العينة يعودون الى شركات التامين و ذلك راجع الى أن المحاسبة و إعداد القوائم المالية في اغلب البنوك متمركز في المديريات العامة في حين أن اغلب شركات التامين تقوم بإعداد قوائمها المالية على مستوى الوكالات.

الجدول رقم (5-3): توزيع أفراد العينة تبعا لنوع الشهادة المتحصل عليها

الشهادة المتحصل عليها	عدد الإجابات (التكرار)	النسبة المئوية
شهادة علمية	50	72,5%
شهادة مهنية	19	27,5%
المجموع	69	100%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

يظهر من الجدول رقم (5-3) أن الشهادة العلمية تحوز على أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة و ذلك بنسبة 72,5% أما الشهادة المهنية فتبلغ نسبتها 27,5% و هذا يبين لنا أن أفراد العينة ذو مستوى علمي و خريجي جامعات و أنهم يتمتعون بالتأهيل العلي الذي يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

الجدول رقم (5-4): توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المنصب المشتغل

المنصب المشتغل	**عدد الإجابات (التكرار)**	النسبة المئوية
مدقق داخلي	14	20,3%
إطار محاسبي	50	72,5%
مدقق خارجي	05	7,2%
المجموع	69	100%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

يظهر من الجدول رقم (5-4) أن أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة تبعا للمنصب المشتغل تعود الى الإطارات المحاسبية بنسبة 72,5% و تليها المدقق الداخلي بنسبة 20,3% و في الأخير المدقق الخارجي بنسبة 7,2% و هذا راجع لتمركزهم على مستوى المديريات العامة. و يشير هذا الجدول الى أن أكثر أفراد العينة من الإطارات المحاسبية أي مختصين و معنيين و تخصصهم الرئيسي هو المحاسبة و إعداد القوائم المالية مما يعطي واقعية و معنوية أكثر لإجابات الأفراد باعتبارها ذات دراية تامة في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (5-5): توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية

الخبرة المهنية	**عدد الإجابات (التكرار)**	النسبة المئوية
اقل من 05 سنوات	11	15,9%
ما بين 05 و 10 سنوات	22	31,9%
أكثر من 10 سنوات	36	52,2%
المجموع	69	100%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

يظهر من الجدول رقم (5-5) أن أغلبية أفراد العينة تفوق خبرتهم المهنية ال 05 سنوات و ذلك واضح من خلال النسب المئوية المتحصل عليها حيت تبلغ خبرة ما بين 05 الى 10 سنوات 31,9% أما

خبرة أكثر من 10 سنوات فتبلغ نسبة 52,2% و هذا ما يؤكد على مدى إمكانية الاعتماد على استجابات الأفراد.

- **ثبات أداة القياس:**

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ**

الجدول رقم (5-6): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كورنباخ (الثبات)
41	0,783

المصدر :من إعداد الطالبة على مخرجات spss .

للتحقق من ثبات أداة القياس قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمته % 78,3 وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات باعتبار أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل يبلغ 60%.

الجدول رقم (5-7): معامل الثبات ألفا كرونباخ و الصدق لكل محور

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	الصدق
المحور الأول	19	0,791	0,889
المحور الثاني	22	0,509	0,713

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

يلاحظ من الجدول ان قيمة صدق العبارات عالية حيث تراوحت ما بين 0.889 و 0.713 مما يدل على ان الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2. الصدق البنائي للاستبيان من خلال افراد العينة:

الجدول رقم (5–8):ثبات و صدق العبارات للمحور الأول

رقم العبارة	العبارة	معامل التمييز	معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف العبارة
01	تم الإفصاح عن اسم المؤسسة	0,000	0,794
02	تم الإفصاح عن تاريخ التأسيس	0,321	0,794
03	تم الإفصاح عن شكلها القانوني	0,000	0,794
04	تم الإفصاح عن نوع النشاط	0,235	0,789
05	تم الإفصاح عن رأس المال	0,000	0,794
06	تم الإفصاح عن تاريخ إعداد القوائم المالية	0,095	0,794
07	تم الإفصاح عن تاريخ نشر القوائم المالية	0,253	0,788
08	تم الإفصاح عن الفترة التي تحويها القوائم المالية	0,162	0,792
09	تم الإفصاح عن العملة التي أعدت بها القوائم المالية	0,092	0,793
10	تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية	0,588	0,763
11	تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية	0,556	0,766
12	تقوم بمناقشة المؤسسة في سياساتها المحاسبية	0,559	0,766
13	يعتبر الملحق الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن السياسات المحاسبية	0,582	0,767
14	يتم الإفصاح عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة في حساباتها	0,449	0,777
15	تم الإفصاح عن البنود غير العادية	0,656	0,759
16	تم الإفصاح عن بنود الفترات السابقة	0,258	0,788
17	تم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية	0,216	0,791
18	تم الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	0,459	0,775
19	تم الإفصاح عن طرق تقييم الأدوات المالية	0,639	0,759

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

يتضح من الجدول أعلاه و الجدول رقم (5–8) أن معاملات ارتباط العبارات تتراوح ما بين 0 و 0,639 مما يدل على الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ويشير إلى الصدق الداخلي للاستبانة، إذ أن كل عبارة من عبارات الاستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع المحور. كما يبلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور 0,791 و الذي يعني أن المحور يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات.

الجدول رقم (5-9):ثبات و صدق العبارات للمحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	معامل التمييز	معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف العبارة
20	وجود إمكانية الموافقة مع معايير المحاسبة الدولية قبل تطبيقها في الجزائر	-0,071	0,552
21	وجود معايير المحاسبة الدولية يتماشى مع جميع معاملات المؤسسة التي تنتمي إليها	0,185	0,491
22	تقوم المؤسسة التي تنتمي إليها بإتباع معايير المحاسبة الخاصة بالأدوات المالية	0,436	0,438
23	تمت صياغة معايير المحاسبة الدولية على أساس خصائص جميع أنواع المؤسسات مما يستدعي تغييرها لتتوافق مع بيئة البنوك و شركات التامين	0,129	0,509
24	تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية	0,053	0,509
25	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لتوفير معلومات ذات جودة تساعد في إتخاذ القرارات	0,124	0,502
26	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن الملاءمة	0,081	0,506
27	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن الموضوعية	0,263	0,486
28	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة	0,270	0,492
29	يتم التوسع في الإفصاح و ذلك عن طريق إصدار قوائم مالية مرحلية (شهرية، فصلية،...الخ)	-0,018	0,512
30	يتم إعداد القوائم المالية باستخدام نفس السياسات المحاسبية للمؤسسة الأم	0,043	0,509
31	تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع أصحاب المهنة للتشاور حول المشاكل التي تواجههم في هذا النظام ضروري	0,146	0,499
32	التغيرات التي طرأت على الممارسة المحاسبية عند تطبيق scf تقلل من الفروقات بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية	0,350	0,467
33	يتميز نظام الSCF بالوضوح و السهولة من حيث التطبيق	0,196	0,490
34	يتمثل الإختلاف بين SCF و PCN في مدونة الحسابات فقط.	-0,019	0,542
35	هناك توافق بين طرق القياس المحاسبي المعتمدة من قبل الSCF و طبيعة نشاط المؤسسة التي تنتمي إليها	0,050	0,515
36	تغيرت كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية خلال تطبيق SCF عن تلك التي كانت حسب PCN	0,106	0,504
37	تغيرت نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية خلال تطبيق SCF عن تلك التي كانت حسب PCN	0,271	0,482
38	تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة يعطي نظرة اقتصادية حقيقية أكثر	0,164	0,495

	للمؤسسة		
39	يتم ترتيب عناصر الميزانية حسب الترتيب التنازلي للسيولة	0,080	0,512
40	تعتبر مصاريف البنك و مصاريف الوساطة و الرسوم غير المستردة من المصاريف التي تدخل ضمن حساب القيمة الحقيقية للأصل المالي.	0,363	0,451
41	يتم ذكر في الملحق طريقة معالجة تغيرات قيمة التوظيفات المالية المدرجة بالقيمة السوقية.	0,354	0,454

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

يتضح من الجدول رقم (5-9) أن معاملات ارتباط العبارات تتراوح ما بين 0,071 و 0,436 حيث انه توجد 03 عبارات (20، 29 و 34) اقل من الصفر حيث انه إذا تم حذفهم يرتفع معدل ألفا كرونباخ للمحور و الذي يبلغ 0,509، في حين أن باقي معاملات الارتباط للعبارات المتبقية تدل على الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ويشير إلى الصدق الداخلي للاستبانة، إذ أن كل عبارة من عبارات الاستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع المحور.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان

الفرع الأول: المعالجة الإحصائية للبيانات

1-حساب الاحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول المحور الاول:

يتكون المحور الاول من 19 عبارة حاولنا من خلالها معرفة المعلومات التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS، و قد كانت استجابة افراد العينة للعبارات كالتالي:

الجدول رقم (5-10): المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS

العبارة		الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التبني	الترتيب
		غير موافق	محايد	موافق						
01	تكرار	00	00	69	3,000	0,000	-	0,000	مرتفعة	1
	نسبة	00	00	100%						
02	تكرار	32	03	34	2,029	0,984	26,17	0,000	متوسطة	17
	نسبة	46,4%	04,3%	49,3%						
03	تكرار	00	00	69	3,000	0,000	-	0,000	مرتفعة	1
	نسبة	00	00	100%						
04	تكرار	03	00	66	2,913	0,410	57,52	0,000	مرتفعة	6
	نسبة	04,3%	00	95,7%						
05	تكرار	00	00	69	3,000	0,000	-	0,000	مرتفعة	1

						100%	00	00	نسبة	
5	مرتفعة	0,000	120,60	0,356	2,927	66	01	02	تكرار	06
						95,7%	01,4%	02,9%	نسبة	
4	مرتفعة	0,000	120,60	0,291	2,942	66	02	01	تكرار	07
						95,7%	02,9%	01,4%	نسبة	
2	مرتفعة	0,000	65,05	0,120	2,985	68	01	00	تكرار	08
						98,6%	01,4%	00	نسبة	
3	مرتفعة	0,000	61,23	0,168	2,971	67	02	00	تكرار	09
						97,1%	02,9%	00	نسبة	
13	مرتفعة	0,000	26,17	0,811	2,420	43	12	14	تكرار	10
						62,3%	17,4%	20,3%	نسبة	
14	مرتفعة	0,000	21,21	0,791	2,405	41	15	13	تكرار	11
						59,4%	21,7%	18,8%	نسبة	
16	متوسطة	0,000	17,30	0,897	2,246	38	10	21	تكرار	12
						55,1%	14,5%	30,4%	نسبة	
10	مرتفعة	0,000	75,39	0,610	2,739	57	06	06	تكرار	13
						82,6%	08,7%	08,7%	نسبة	
8	مرتفعة	0,000	94,26	0,549	2,811	61	03	05	تكرار	14
						88,4%	04,3%	07,2%	نسبة	
12	مرتفعة	0,000	54,87	0,709	2,623	52	08	09	تكرار	15
						75,4%	11,6%	13%	نسبة	
7	مرتفعة	0,000	94,26	0,473	2,840	61	05	03	تكرار	16
						88,4%	07,2%	04,3%	نسبة	
9	مرتفعة	0,000	71,56	0,553	2,753	56	09	04	تكرار	17
						81,2%	13%	05,8%	نسبة	
11	مرتفعة	0,000	62,87	0,703	2,652	54	06	09	تكرار	18
						78,3%	08,7%	13%	نسبة	
15	مرتفعة	0,002	12,78	0,763	2,347	36	21	12	تكرار	19
						52,2%	30,4%	17,4%	نسبة	
مرتفعة		**المتوسط الحسابي المرجح** 2,589				57	05	07	تكرار	المجموع
						81,86%	7,91%	10,20%	نسبة	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

استنادا الى الجدول رقم (**5-10**) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة اكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبانة و هذا ما يبرره مستوى الدلالة (اقل من 0,05) و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS هي نفسها استجابات أفراد المجتمع.

حيث نجد من خلال التحليل ان النتائج الاحصائية موافقة افراد العينة على عبارات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 2,589، كما بلغت نسبة التأييد (الموافقة) 81,86% و هوما يؤكد اتفاق العينة لقبول عبارات المحور مما يعني أن البنوك و شركات التامين تقوم ب الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية.

كما يظهر من الجدول أيضا أن العبارة رقم (01)، (03) و (05) قد حصلت على المرتبة الأولى و ذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 3,000 و انحراف معياري 0,000 و درجة تبني مرتفعة مما يعني أن البنوك و شركات التامين تقوم بالالتزام بالإفصاح عن اسم المؤسسة، الشكل القانوني و رأس المال في جميع قوائمها المالية. أما العبارة رقم (02) فقد احتلت المركز الأخير بمتوسط حسابي 2,029 و انحراف معياري 2,029 و درجة تبني متوسطة مما يعني أن البنوك و شركات التامين تفصح عن تاريخ التأسيس في كل مرة عند إعدادها لقوائمها المالية.

2-حساب الاحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني:

يتكون المحور الثاني من 22 عبارة حاولنا مقسمة الى 03 محاور فرعية يتم من خلالها دراسة محاسبة البنوك و شركات و الافصاح فيها حسب IAS/IFRS بالإضافة الى الافصاح في ظل النظام المحاسبي المالي، و قد كانت استجابة افراد العينة للعبارات كالتالي:

الجدول رقم (5-11) مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS									
العبارة		**الإجابة**			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التبني	الترتيب
		غير موافق	محايد	موافق						
20	تكرار	15	11	43	2,405	0,828	26,43	0,000	مرتفعة	3
	نسبة	21,7%	15,9%	62,3%						
21	تكرار	06	05	58	2,753	0,604	79,91	0,000	مرتفعة	1
	نسبة	08,7%	07,2%	84,1%						
22	تكرار	07	14	48	2,594	0,671	41,82	0,000	مرتفعة	2
	نسبة	10,1%	20,3%	69,6%						
23	تكرار	23	05	41	2,260	0,933	28,17	0,000	متوسطة	4
	نسبة	33,3%	07,2%	59,4%						
المجموع	تكرار	13	09	47	**المتوسط الحسابي المرجح** 2,503				مرتفعة	
	نسبة	18,4%	12,6%	68,8%						

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

استنادا الى الجدول رقم (5-11) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة اكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبانة و هذا ما يبرره مستوى الدلالة (اقل من 0,05) و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS هي نفسها استجابات أفراد المجتمع.

حيث نجد من خلال التحليل ان النتائج الاحصائية موافقة افراد العينة على عبارات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 2,503 ، كما بلغت نسبة التأييد (الموافقة) 68,8% و هوما يؤكد اتفاق العينة لقبول عبارات المحور مما يؤكد توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية.

كما يظهر أيضا من الجدول أن العبارة رقم (21) احتلت المركز الأول و ذلك بمتوسط حسابي 2,753 و انحراف معياري 0,604 حيث كانت درجة التبني مرتفعة مما يعني أن اغلب إجابات الأفراد توافق على أن معايير المحاسبة الدولية تتماشى مع جميع المعاملات التي تقوم بها البنوك و شركات التامين من حيث المعالجة المحاسبية. أما العبارة رقم (23) فقد احتلت المركز الأخير و ذلك بمتوسط حسابي 2,260 و انحراف معياري 0,933 و درجة تبني متوسطة أي أن متوسط إجابات الأفراد لا يوافقون على تغيير معايير المحاسبة الدولية لتتوافق مع بيئة البنوك و شركات التامين و انه تمت صياغتها على أساس خصائص جميع المؤسسات.

الجدول رقم (5-12): الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS

العبارة		الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التبني	الترتيب
		غير موافق	محايد	موافق						
24	تكرار	02	00	67	2,942	0,337	61,23	0,000	مرتفعة	2
	نسبة	02,9%	00	97,1%						
25	تكرار	06	05	58	2,753	0,604	79,91	0,000	مرتفعة	6
	نسبة	08,7%	07,2%	84,1%						
26	تكرار	00	07	62	2,898	0,304	43,84	0,000	مرتفعة	4
	نسبة	00	10,1%	89,9%						
27	تكرار	01	07	61	2,869	0,380	94,95	0,000	مرتفعة	5
	نسبة	01,4%	10,1%	88,4%						
28	تكرار	00	05	64	2,927	0,261	50,44	0,000	مرتفعة	3
	نسبة	00	07,2%	92,8%						
29	تكرار	00	02	67	2,971	0,168	61,23	0,000	مرتفعة	1
	نسبة	00	02,9%	97,1%						
30	تكرار	00	04	65	2,942	0,235	53,92	0,000	مرتفعة	2
	نسبة	00	05,8%	94,2%						
المجموع	تكرار	01	05	63	المتوسط الحسابي المرجح 2,900				مرتفعة	
	نسبة	1,85%	6,18%	91,4%						

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

استنادا الى الجدول رقم (5-12) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة اكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبانة و هذا ما يبرره مستوى الدلالة (اقل من 0,05) و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS هي نفسها استجابات أفراد المجتمع.

حيث نجد من خلال التحليل ان النتائج الاحصائية موافقة افراد العينة على عبارات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 2,900، كما بلغت نسبة التأييد (الموافقة) 91,4% و هي نسبة جد مرتفعة مما يؤكد اتفاق العينة لقبول عبارات المحور و يؤكد ان الافصاح محاسبة البنوك و شركات التامين يكون حسب معايير المحاسبة الدولية.

و يتضح أيضا من الجدول أن العبارة رقم (29) تحوز على اكبر متوسط حسابي 2,971 وانحراف معياري 0,168 و درجة تبني مرتفعة مما يدل على أن إتباع الإجراءات و السياسات المحاسبية التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية يرفع من مستوى الإفصاح في القوائم المالية ثم تلي العبارتين (24) و (30) بمتوسط حسابي

2,942 و انحراف معياري 0,235 أين تبلغ نسبة موافقة الأفراد 97,1% على أن القوائم المالية أداة مهمة للإفصاح عن المعلومات المالية و انه يتم إتباع نفس سياسات المؤسسة الأم عند إعداد القوائم المالية في البنوك و شركات التامين.

الجدول رقم (5-13): الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده

العبارة		الإجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التبني	الترتيب
		غير موافق	محايد	موافق						
31	تكرار	02	03	64	2,898	0,389	109,65	0,000	مرتفعة	1
	نسبة	02,9%	04,3%	92,8%						
32	تكرار	03	09	57	2,782	0,510	76,17	0,000	مرتفعة	4
	نسبة	04,3%	13%	82,6%						
33	تكرار	04	10	55	2,739	0,559	67,56	0,000	مرتفعة	6
	نسبة	05,8%	14,5%	79,7%						
34	تكرار	45	07	17	1,594	0,862	33,73	0,000	منخفضة	11
	نسبة	65,2%	10,1%	24,6%						
35	تكرار	05	10	54	2,710	0,596	63,21	0,000	مرتفعة	7
	نسبة	07,2%	14,5%	78,3%						
36	تكرار	06	00	63	2,826	0,567	47,08	0,000	مرتفعة	3
	نسبة	08,7%	00	91,3%						
37	تكرار	02	07	60	2,840	0,441	89,82	0,000	مرتفعة	2
	نسبة	02,9%	10,1%	87%						
38	تكرار	05	07	57	2,753	0,579	75,47	0,000	مرتفعة	5
	نسبة	07,2%	10,1%	82,6%						
39	تكرار	08	12	49	2,594	0,692	44,43	0,000	مرتفعة	8
	نسبة	11,6%	17,4%	71%						
40	تكرار	09	15	45	2,521	0,719	32,34	0,000	مرتفعة	9
	نسبة	13%	21,7%	65,2%						
41	تكرار	08	18	43	2,507	0,699	28,26	0,000	مرتفعة	10
	نسبة	11,6%	26,1%	62,3%						
المجموع	تكرار	09	09	51	**المتوسط الحسابي المرجح**				مرتفعة	
	نسبة	12,76%	12,89%	74,31%	2,614					

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS .

استنادا الى الجدول رقم (5-13) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة اكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبانة و هذا ما يبرره مستوى الدلالة (اقل من 0,05) و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده هي نفسها استجابات أفراد المجتمع.

حيث نجد من خلال التحليل ان النتائج الاحصائية موافقة افراد العينة على عبارات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 2,614، كما بلغت نسبة التأييد (الموافقة) 74,31% و هي نسبة جد مرتفعة مما يؤكد اتفاق العينة لقبول عبارات المحور و يؤكد ان هناك إختلاف في الافصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده.

يظهر من الجدول أن العبارة (34) تحتل المرتبة الأخيرة و ذلك بمتوسط حسابي 1,594 و انحراف معياري 0,862 بدرجة تبني منخفضة و التي تعني أن الإختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي لا يتمثل فقط في مدونة الحسابات بل في المعالجة المحاسبية و الإطار التصوري،...

أما العبارة (31) فقط حصلت على أعلى متوسط حسابي يقدر ب 2,898 و انحراف معياري 0,389 مما يدل على موافقة الأفراد على ضرورة تنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع أصحاب المهنة (محاسبين، مدققين داخليين و خارجيين) من أجل التشاور حول المشاكل التي تواجههم في تطبيق النظام المحاسبي المالي. كما تدل العبارة (37) على أن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية خلال تطبيق SCF تغيرت عن تلك قبل و هذا بفعل تكيف نظام الSCF مع معايير المحاسبة الدولية التي تقوم بالإفصاح عن معلومات ذات جودة و تساعد في إتخاذ القرارات.

3-ملخص نتائج الدراسة الاحصائية للمحاور

الجدول رقم(5-14): ملخص نتائج الدراسة الاحصائية للمحاور

المحور			الإجابة			المتوسط الحسابي المرجح	درجة التبني	الترتيب
			غير موافق	محايد	موافق			
المحور الاول	المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS	تكرار	07	05	57	2,589	مرتفعة	3
		نسبة	10,20%	7,91%	81,86%			
	مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	تكرار	13	09	47	2,503	مرتفعة	4
		نسبة	18,4%	12,6%	68,8%			
	الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS	تكرار	01	05	63	2,900	مرتفعة	1
		نسبة	1,85%	6,18%	91,4%			
المحور الثاني	الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده	تكرار	09	09	51	2,614	مرتفعة	2
		نسبة	12,76%	12,89%	74,31%			
الاجمالي		تكرار	08	07	54	2,6515	مرتفعة	/
		نسبة	10,80%	9,90%	79,09%			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

استنادا الى الجدول (5-14) فانه يبين ان عبارات محاور الاستبانة قد حققت استجابة عالية من قبل افراد العينة وذلك بنسبة موافقة تقدر بـ 79,09% و هو ما يبينه المتوسط الحسابي الاجمالي 2,6515.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

بعد التحليل الوصفي لخصائص العينة و المعالجة الإحصائية للبيانات سيتم في مايلي اختبار الفرضيات التي تم إعداد الاستبيان لاختبارها عند مستوى دلالة 5% Sig و التي تتمثل فيما يلي:

- **الفرضية الأولى**: يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.
- **الفرضية الثانية**: تتوافق المحاسبة في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي من حيث التطبيق.
- **الفرضية الثالثة**: يتجسد الإفصاح في البيانات المالية على مدى تبني البنوك و المؤسسات المالية المماثلة لمعايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي و تطبيقها.
- **الفرضية الرابعة**: يختلف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده.

الفرضية الأولى: يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.

من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها الى أربعة فرضيات فرعية يتم قبولها عندما يكون Sig>5% و يتم رفضها في حالة Sig <5%، و تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر مؤسسة الانتماء على الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-15):اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الاول.

المتغير التابع: المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: مؤسسة الانتماء	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	بنك	2,56	0,275	4,035	0,049	تباين متجانس	-4,271	67	0,000
	شركة تامين	2,81	0,207			تباين غير متجانس	-3,984	42	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (5-15) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين غير متجانس لان احتمال إحصائية F اقل من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين غير المتجانس. و بما أن اختبار t دال إحصائيا (الاحتمال اقل من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS تعزى الى مؤسسة الانتماء و بالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر الشهادة المتحصل عليها على الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-16):اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الاول.

المتغير التابع: المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: الشهادة المتحصل عليها	الشهادة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	علمية	2,73	0,253	0,606	0,439	تباين متجانس	0,945	67	0,348
	مهنية	2,66	0,288			تباين غير متجانس	0,891	29	0,380

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (5-16) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t ليس دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS و لا تعزى الى الشهادة المتحصل عليها و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر المنصب المشتغل على الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-17):اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الاول.

المتغير التابع: المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,441	2	0,221	3,407	0,039
داخل المحاور	4,275	66	0,065		
المجموع	4,716	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (5-17)و استنادا الى اختبار F فانه دال إحصائيا لان مستوى الدلالة اقل من 0,05 و بالتالي فإن هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS و التي تقدر ب 4,716 تعزى الى المتغير الوسيط " المنصب المشتغل" و المتمثل في منصب المحاسب و المدقق الخارجي حسب الجدول الموالي رقم (5-18) مما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم (5-18):جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الاول

	مدقق داخلي	محاسب	مدقق خارجي
مدقق داخلي	/	0,025	-0,285
محاسب	-0,02	/	-0,31*
مدقق خارجي	0,28	0,31*	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

الفرضية الفرعية الرابعة: تؤثر الخبرة المهنية على الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-19):اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثاني.

المتغير التابع: المعلومات لتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,129	2	0,064	0,926	0,401
داخل المحاور	4,587	66	0,070		
المجموع	4,716	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (5-19) و استنادا الى اختبار F غير دال إحصائيا اكبر من 0,05 و بالتالي فإنه ليس هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول المعلومات التي يتم

الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS (هناك توافق) و التي تقدر ب 4,716 أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على استجابات الأفراد و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

- **الفرضية الثانية**: تتوافق المحاسبة في البنوك و المؤسسات المالية المماثلة مع معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي من حيث التطبيق.

من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها الى أربعة فرضيات فرعية يتم قبولها عندما يكون Sig>5% و يتم رفضها في حالة Sig <5%، و تتمثل فيما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: تؤثر مؤسسة الانتماء على توافق المحاسبة فيها مع معايير المحاسبة الدولية من حيث التطبيق.

الجدول رقم (5-20):اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الثاني.

المتغير التابع: مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: مؤسسة الانتماء	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	بنك	2,37	0,407	0,028	0,868	تباين متجانس	-2,028	67	0,047
	شركة تامين	2,58	0,410			تباين غير متجانس	-2,032	53	0,047

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (5-20) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t دال إحصائيا (الاحتمال اقل من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و التي تعزى الى مؤسسة الانتماء و بالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** تؤثر الشهادة المتحصل عليها على توافق المحاسبة في البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية من حيث التطبيق.

الجدول رقم (5-21):اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الثاني.

المتغير التابع: مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: الشهادة المتحصل عليها	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	علمية	2,47	0,433	0,004	0,951	تباين متجانس	-1,083	67	0,283
	مهنية	2,59	0,374			تباين غير متجانس	-1,157	37	0,255

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (5-21) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين غير المتجانس. و بما أن اختبار t غير دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و التي لا تعزى الى الشهادة المتحصل عليها و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يؤثر المنصب المشتغل على توافق المحاسبة في البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية من حيث التطبيق.

الجدول رقم (5-22):اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الثاني.

المتغير التابع: مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	1,334	2	0,667	4,150	0,020
داخل المحاور	10,603	66	0,161		
المجموع	11,937	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (5-22) و استنادا الى اختبار F دال إحصائيا اقل من 0,05 و بالتالي فإن هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و التي تقدر ب 11,937 تعزى الى المتغير الوسيط " المنصب المشتغل" و المتمثل في منصب "المدقق الخارجي و المحاسب" حسب الجدول الموالي رقم (5-23) و بالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم (5-23):جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الثاني

	مدقق داخلي	محاسب	مدقق خارجي
مدقق داخلي	/	0,022	-0,517
محاسب	-0,022	/	-0,540*
مدقق خارجي	0,517	0,540*	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تؤثر الخبرة المهنية على توافق المحاسبة في البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية من حيث التطبيق.

الجدول رقم (5-24):اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثاني.

المتغير التابع: مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,167	2	0,084	0,470	0,627
داخل المحاور	11,769	66	0,178		
المجموع	11,937	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (5-24)و استنادا الى اختبار F غير دال إحصائيا اكبر من 0,05 و بالتالي فإنه ليس هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و التي تقدر ب 11,937 أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على استجابات الأفراد و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الثالثة: يتجسد الإفصاح في البيانات المالية على مدى تبني البنوك و المؤسسات المالية المماثلة لمعايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي و تطبيقها.

من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها الى أربعة فرضيات فرعية يتم قبولها عندما يكون Sig>5% و يتم رفضها في حالة Sig <5%، و تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة بين تبني مؤسسة الانتماء لمعايير المحاسبة الدولية و تجسد الإفصاح في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-25):اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الثالث.

المتغير التابع: الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: مؤسسة الانتماء	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	بنك	2,86	0,148	0,700	0,406	تباين متجانس	-1,537	67	0,129
	شركة تامين	2,92	0,165			تباين غير متجانس	-1,580	57	0,119

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه (**5-25**) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t غير دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول مدى تبني البنوك و شركات التامين لمعايير المحاسبة الدولية و تجسد الإفصاح في بياناتها المالية و التي لا تعزى الى مؤسسة الانتماء و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة بين تأثير الشهادة المتحصل عليها و تبني البنوك و شركات التامين لمعايير المحاسبة الدولية و تجسد الإفصاح في البيانات المالية.

الجدول رقم (5–26):اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الثالث.

المتغير التابع: الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS								
المتغير الوسيط: الشهادة المتحصل عليها	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	علمية	2,89	0,172	1,323	0,254	تباين متجانس	-0,766	67	0,446
	مهنية	2,92	0,129			تباين غير متجانس	-0,870	43	0,389

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه (**5–26**) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t غير دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS و التي لا تعزى الى الشهادة المتحصل عليها و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة بين المنصب المشتغل و تبني البنوك و شركات التامين لمعايير المحاسبة الدولية و تجسد الإفصاح في البيانات المالية.

الجدول رقم (5–27):اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الثالث.

المتغير التابع: الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,158	2	0,079	3,244	0,045
داخل المحاور	1,609	66	0,024		
المجموع	1,768	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه (**5-27**) و استنادا الى اختبار F دال إحصائيا اقل من 0,05 و بالتالي فإن هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS و التي تقدر ب 1,768 تعزى الى المتغير الوسيط " المنصب المشتغل و بالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة بين تأثير الخبرة المهنية و تبني البنوك و شركات التامين لمعايير المحاسبة الدولية و تجسد الإفصاح في البيانات المالية.

الجدول رقم (5-28):اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الثالث.

المتغير التابع: الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,019	2	0,009	0,353	0,704
داخل المحاور	1,749	66	0,026		
المجموع	1,768	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه (**5-28**) و استنادا الى اختبار F غير دال إحصائيا اكبر من 0,05 و بالتالي فإنه ليس هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS و التي تقدر ب 11,937 أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على استجابات الأفراد و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

- **الفرضية الرابعة**: يختلف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده.
- من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها الى أربعة فرضيات فرعية يتم قبولها عندما يكون Sig<5% و يتم رفضها في حالة Sig >5%، و تتمثل فيما يلي:
- **الفرضية الفرعية الأولى**: إختلاف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده يعزى الى مؤسسة الانتماء.

الجدول رقم (5–29):اختبار t للعينة المستقلة مؤسسة الانتماء للمحور الرابع.

المتغير التابع: الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده								
المتغير الوسيط: مؤسسة الانتماء	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	بنك	2,601	0,231	0,281	0,598	تباين متجانس	-0,384	67	0,702
	شركة تامين	2,623	0,234			تباين غير متجانس	-0,386	53	0,701

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه (**5–29**) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t غير دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فان ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده و التي لا تعزى الى مؤسسة الانتماء و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: إختلاف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده يعزى الى الشهادة المتحصل عليها.

الجدول رقم (5–30):اختبار t للعينة المستقلة الشهادة المتحصل عليها للمحور الرابع.

المتغير التابع: الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده								
المتغير الوسيط: الشهادة المتحصل عليها	المؤسسة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	تجانس التباين (LEVENE)		صيغة التباين	t	df	Sig
				F	مستوى الدلالة				
	علمية	2,59	0,228	0,669	0,416	تباين متجانس	-1,318	67	0,192
	مهنية	2,67	0,237			تباين غير متجانس	-1,295	31	0,205

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه (**5-30**) و استنادا الى اختبار LEVENE فان التباين متجانس لان احتمال إحصائية F اكبر من 0,05 ، و بالتالي سيتم استخدام اختبار t للتباين المتجانس. و بما أن اختبار t غير دال إحصائيا (الاحتمال اكبر من مستوى الدلالة المقدرة ب 0,05) و بالتالي فانه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده و التي لا تعزى الى الشهادة المتحصل عليها و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: إختلاف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده يعزى الى المنصب المشتغل.

الجدول رقم (5-31): اختبار التباين الأحادي ANOVA للمنصب المشتغل للمحور الرابع.

المتغير التابع: الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,414	2	0,207	4,215	0,019
داخل المحاور	3,241	66	0,049		
المجموع	3,655	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه (**5-31**) و استنادا الى اختبار F دال إحصائيا اقل من 0,05 و بالتالي فإنه هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده و التي تقدر ب 3,655 و التي تعزى الى المتغير الوسيط " المنصب المشتغل" المتمثل في منصب "المدقق الداخلي و المحاسب" حسب الجدول الموالي (**5-32**) و بالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم (5-32):جدول اختبار Scheffe للمنصب المشتغل للمحور الرابع

	مدقق داخلي	محاسب	مدقق خارجي
مدقق داخلي	/	-0,020	-0,312*
محاسب	0,020	/	-0,292*
مدقق خارجي	0,312*	0,292*	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

الفرضية الفرعية الرابعة: إختلاف الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده يعزى الى الخبرة المهنية.

الجدول رقم (5-33):اختبار التباين الأحادي ANOVA للخبرة المهنية للمحور الرابع .

المتغير التابع: الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده					
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المحاور	0,197	2	0,098	1,880	0,161
داخل المحاور	3,458	66	0,052		
المجموع	3,655	68	/		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه (**5-33**) و استنادا الى اختبار F غير دال إحصائيا اكبر من 0,05 و بالتالي فإنه ليس هناك تباينات و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده و التي تقدر ب 3,655 أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على استجابات الأفراد و بالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

المبحث الرابع: دراسة تأثير معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

الجدول رقم (5-34): دراسة تأثير تقدير اثر معايير المحاسبة الدولية على المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

المتغير التابع: المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية											**النموذج**	**مجموع المربعات**
المتغير المستقل: معايير المحاسبة الدولية		**المعامل**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى المعنوية**	**R^2**	**R**	**F**	**احتمال إحصائية F**		Regression	1,383
	الثابت	0,717	0,38	1,885	0,064	0,293	0,542	27,811	0,000		residual	3,333
	المعامل	0,748	0,14	5,274	0,000						total	4,716

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

استنادا الى الجدول رقم (5-34) يلاحظ أن هناك تأثير معنوي طردي ذو دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لأنه كلما ارتفع مستوى الاهتمام بمعايير المحاسبة

الدولية كلما ارتفع مستوى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين (المعامل موجب) و التي تعتبر ذات دلالة إحصائية لان معنوية المعامل اقل من 0,005.

حسب R^2 يظهر أن معايير المحاسبة الدولية تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و شركات التامين بنسبة 29,3% و هي درجة تأثير ضعيفة أما النسبة المتبقية (70,7%) فهي تعود الى عوامل خارج النموذج. أما درجة الارتباط (قوة العلاقة) بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة 54,2% و هي علاقة متوسطة.

التباينات في استجابات الأفراد حول المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للبنوك و شركات التامين تقدر ب 4,716 منها 1,383 مصدرها الاستجابات حول معايير المحاسبة الدولية و الباقي يعود الى عوامل أخرى (3,333).

احتمال إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج تقدر ب 0,000 (اقل من 0,005) مما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا.

المبحث الثالث: تقديم بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين كنموذج للدراسة

الفرع الأول: بنك خليج الجزائر

1. تقديم لبنك خليج الجزائر:

هو بنك جزائري انشأ بموجب القانون التجاري الجزائري، و هو تابع لمجموعة بنك **برقان** و عضو بارز في مجموعة الأعمال في المشرق "KIPCO" شركة مشاريع الكويت.

بدأ نشاطه بالجزائر في مارس 2004 برأس ماس يقدر ب 10 000 000,00 دج إذ تعتبر مهمته الرئيسية المساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية بالجزائر و تقديم للمؤسسات و المهنيين و الأفراد مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات المالية التي هي في تطور مستمر، إذ انه يقدم عروض منتجات بنكية تقليدية و ذلك بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

يتكون بنك خليج الجزائر حاليا من شبكة تتكون من 55 فرع و التي يتم العمل على توسيعها لتشمل 60 فرع مع نهاية عام 2016 حتى يكون اقرب لعملائه في أنحاء الوطن.[1]

2. الهيكل التنظيمي لبنك AGB:

فمن أجل اعتماد أفضل الممارسات في ظل الحوكمة و كسب ثقة المالكين، المساهمين و العملاء قام البنك بوضع هيكل تنظيمي جديد في سنة 2013، إذ يهدف التنظيم الجديد إلى التطور الأمثل لأنشطة البنك و ذلك بالاعتماد على 03 محاور:

- ✓ الفصل بيم المهام.
- ✓ التحكم في المخاطر التشغيلية.
- ✓ المرونة التنظيمية و التجارية.

كما تعتبر السرعة و الاستجابة دائما المبدأ الأساسي الذي بني عليه البنك للحصول على جودة أفضل. و فيما يلي الهيكل التنظيمي للبنك كالتالي:

[1] موقع بنك خليج الجزائر : https://www.ag-bank.com تاريخ الاطلاع: 2016/05/13.

الشكل رقم (5-1): الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر

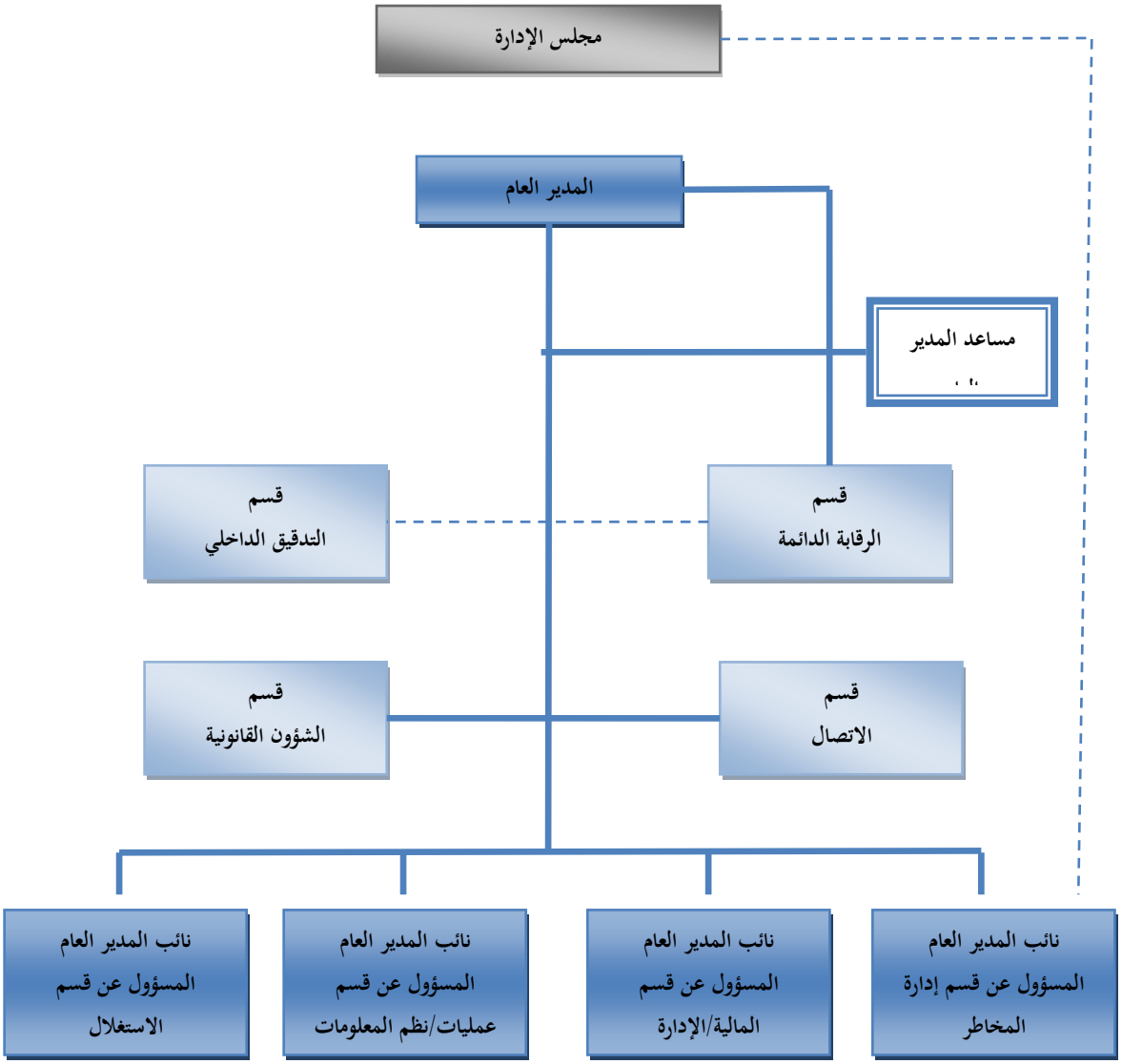

المصدر: التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر لسنة 2013 ص 15.

من الهيكل التنظيمي للبنك يمكن ملاحظة أن هناك فصل تام بين المدير العام (المسير الرئيسي للبنك) و مجلس الإدارة، حيث أن هذا الأخير له علاقة غير مباشرة مع نائب المدير العام المسؤول عن قسم إدارة المخاطر فقط. إما المدير العام فله علاقة مباشرة مع جميع الأقسام و نائبيه في جميع الأقسام إلا قسم الرقابة الدائمة و التدقيق الداخلي مما يثبت استقلالية هاذين الأخيرين في القيام بالأعمال.

إن هذا التطور الذي قام به بنك خليج الجزائر في هيكله التنظيمي يعكس التطورات التي مر بها منذ نشأته و التي كانت كالتالي:

الجدول رقم(5-35): تطور بنك خليج الجزائر منذ نشأته إلى غاية 2013

السنة	بيان التطور
2003	إنشاء البنك من قبل 03 بنوك من قبل مجموعةKIPCO شركة مشاريع الكويت (بنك برقانBurgan Bank ، بنك تونس العالمي TIB و البنك الأردني الكويتي JKB)
2004	افتتاح أول فرع في دالي إبراهيم تركز على خدمة العملاء
2007	توسيع السوق للعملاء " الخواص " عبر مجموعة واسعة من المنتجات.
2008	بنك الخليج الجزائر تقترب من عملائها من خلال توسيع شبكتها عبر التراب الوطني (13 فرعا)
2009	استمرارية التوسع مع إطلاق 12 فرع جديد و منتجات جديدة و خدمات تتمثل في " AGB على الانترنت، بطاقة الدفع المسبق visa ، بطاقة ساهلة"
2010	عرض الائتمان يتزايد و ينمو بواسطة Proline مع بطاقات ذات رقاقات في الخدمة.
2011	إعادة تنظيم أنشطة الائتمان و إدارة المخاطر.
2012	إطلاق أول وكالة للخدمات البنكية الذاتية و أول drive banking بالجزائر، إضافة إلى قبول فيزا و ماستر كارد على أي جهاز صراف للبنك و افتتاح 4 فروع جديدة و إطلاق خدمة الSMS.
2013	إطلاق للمرة الأولى في الجزائر بطاقات الدفع الإلكتروني ماستر كارد و بطاقة التوفير غير المادية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوي للبنك لسنة 2012 و 2013.

3. إستراتيجية البنك:

أما لضمان تطويره و تحسين أدائها، وقد وضع البنك إستراتيجية تعتمد على 05 محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

- **إدارة الجودة الشاملة** : هذا يندرج ضمن كل من الإجراءات المتخذة من قبل البنك من أجل جعله يوفر خدمات عالية الجودة لكل من العملاء الداخليين والخارجيين .
- تدخل البنك في عدة مجالات مثل جودة الخدمة ، المنتجات ، البنية التحتية، إدارة المخاطر ، الخ
- **توسيع شبكة الوكالة**: لتكون أقرب من أي وقت مضى لعملائها، وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات، النصائح و المنتجات و الخدمات المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم.
- توسيع عرض المنتجات و الخدمات من أجل تلبية توقعات الجميع.

- **إدارة الموارد البشرية تركز على الأداء**: تهدف إلى التوفير لكافة موظفيها إطارا للعمل الوفاء والتحدي، إذ اعتمدت AGB سياسة لإدارة الموارد البشرية عن طريق مكافأة النتائج للسماح للتنمية البشرية والمهنية لجميع الموظفين.[1]

4. تحليل لبعض المؤشرات و الأرقام لبنك خليج الجزائر

لقد شهد عام 2011 التزام البنك بتطوير محفظة كبيرة، وذلك بفضل إستراتيجية استباقية لأخذ حصتها في السوق و تطوير البنك، و فيما يلي جدول يمثل التطور الذي حققه بنك AGB فيما يخص الأرباح الصافية، عدد حسابات الزبائن و عدد الوكالات،...الخ.

الجدول رقم (5-36): أرقام توضح تطور البنك في بعض المجالات

(000 000 دج)

البيان / السنة	2009	2010	2011	%2011/2010
إجمالي الائتمان نقدا	22 744	26 858	44 628	+66.16%
إجمالي الالتزامات التعاقدية (الكتابية)	22 920	30 792	40 430	+31.3%
مجموع ودائع العملاء	24 830	38 186	49 990	+30.91%
عدد حسابات العملاء	22 737	32 497	36 601	+12.6%
صافي الربح	1 478	2 031	2 591	+27.57%
عدد الوكالات	13	21	29	+38%

المصدر: التقرير السنوي لبنك AGB لسنة 2011، ص 19.

يتمثل النمو الذي عرفه البنك من خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011، في اعتماده أساسا على نشاط "البنك التجاري" الذي يعتبر ركيزة بنك AGB، كما أن تمويل الاستغلال يشكل الجزء الأكبر من المنافسة بالنسبة للبنك في السوق حيث حافظ على مكانته و رياديته في تمويل التجارة الذي لا يزال عامل لجذب العملاء.

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك لسنة 2010.

الفرع الثاني: الشركة المركزية لإعادة التامين

1. تقديم للشركة المركزية لإعادة التامين CCR

تأسست الشركة المركزية لإعادة التامين في سنة1973 من قبل السلطات العامة للدولة الجزائرية و هي شركة مساهمة برأس مال قدره 19 مليار دينار تم عند نشأتها احتكار الدولة لعمليات إعادة التامين الى غاية 1995 أين تم فتح السوق لرأس المال الخاص المحلي و الدولي .يقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة. تضم فريق من الإطارات التقنية ذوي الخبرة في مجال إعادة التأمين و تقدم خدمات كل أشكال إعادة التأمين و في جميع الفروع البحرية، غير البحرية و النقل. كما لها علاقة تجارية مع جميع شركات التأمين الجزائرية وكذلك مع العديد من الشركاء (شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء) في جميع أنحاء العالم مما زاد من حجم رقم أعمالها الكبير على المستوى الوطني والدولي مع العلامة التجارية الجيدة.

على الصعيد الدولي، تحوز الشركة المركزية لإعادة التامين على حصص و مساهمات في الشركات التالية:

- الشركة الإفريقية لإعادة التامين (Lagos Nigeria) AFRICA-RE.
- الشركة العربية لإعادة التأمين (Beyrouth-Liban) ARAB –RE
- عضو فاعل في الاتحاد العربي لمخاطر الحروب (AWRIS) البحرين.

فبفضل وزنها ونوعية علاقاتها، تنتمي C.C.R اليوم في جميع الجهات التنفيذية على حد سواء العربية والأفريقية و الآسيوية التي تحكم إعادة التأمين في هذه القارات. كما أنها عضو في اللجان التقنية لأقطاب إعادة التامين و و عضو نشط في المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي-الآسيوي لشركات التأمين وإعادة التأمين.

كما تقوم بإدارة البرنامج الوطني للكوارث الطبيعية (NAT CAT) التي أنشأ بعد الزلزال الذي وقع في 21 مايو 2003. [1]

[1] موقع الشركة المركزية لإعادة التامين CCR، http://www.ccrdz.com/index.php/presentation، تاريخ الاطلاع 2016/05/25.

2. الهيكل التنظيمي لشركة CCR:

الشكل رقم (5-2): الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لاعادة التامين CCR

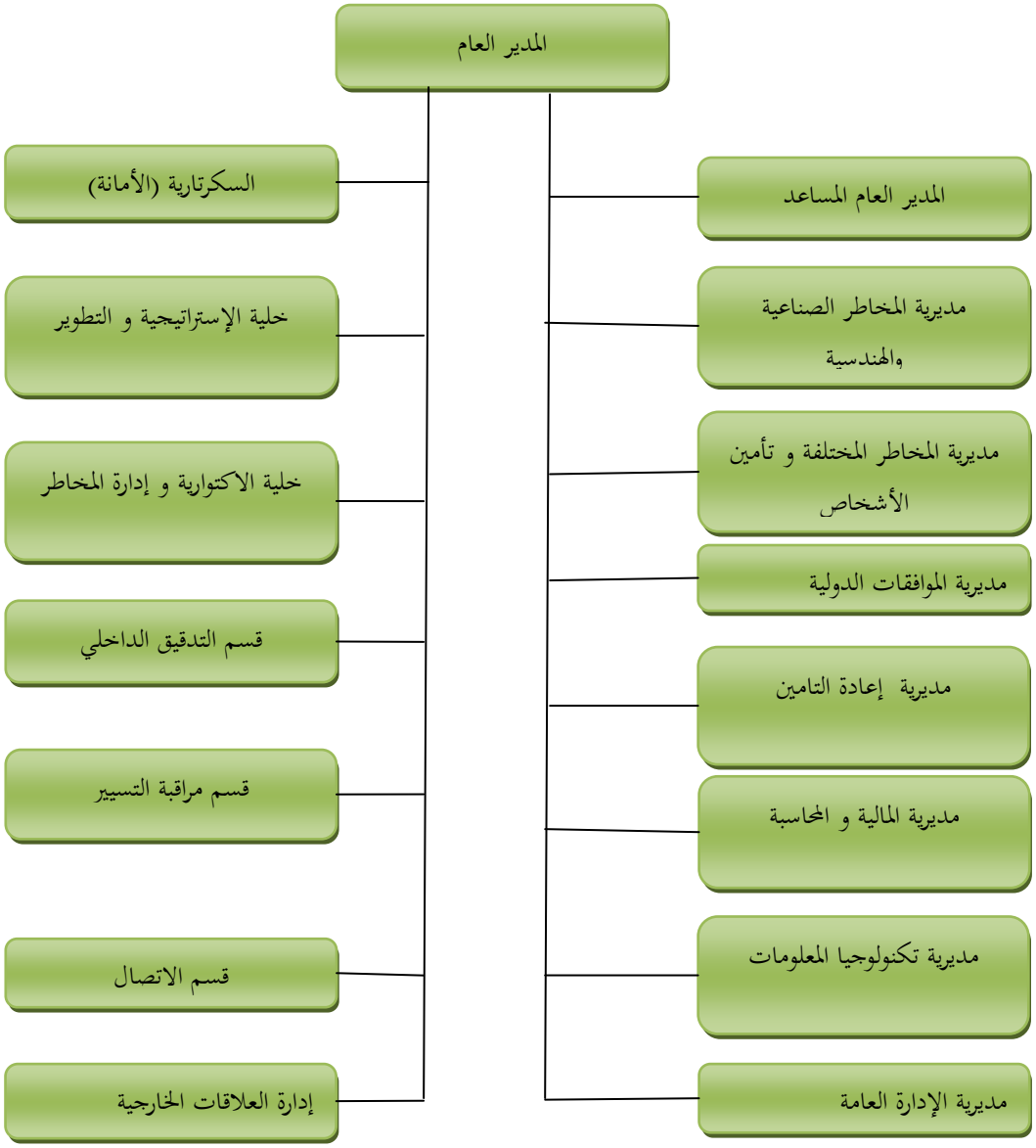

المصدر: موقع الشركة المركزية لإعادة التامين.

3. عرض لأهم التطورات التي مست الشركة المركزية لإعادة التامين.

تقوم الشركة المركزية لإعادة التامين سنويا بعرض تقرير سنوي على موقعها الخاص بشبكة الانترنيت (منذ سنة 2008)، حيث يحتوي التقرير على أهم الانجازات و المعلومات التي تخص الشركة و يتضمن النقاط التالية:

- كلمة (تصريح) للمدير العام للشركة حول أهم الانجازات.
- عرض لمختلف أنشطة البنك: التقنية، المالية، المحاسبية و تطور الموارد البشرية.
- عرض للقوائم المالية.
- تقرير مفتشي الحسابات.

ففي التقرير السنوي لسنة 2014، قامت الشركة CCR بعدة انجازات ساهمت بها في تنمية الاقتصاد الوطني و ذلك لتحقيقها لنسبة 09% من نسبة التطور الحاصل لقطاع إعادة التامين و المقدر ب 13%، إضافة الى تحقيقها لنسبة 61% من الحصة السوقية لإعادة التامين بالجزائر و نسبة تطور 15% من رقم أعمالها الدولي.

و يوضح الجدول الموالي لأرقام المفتاح للشركة CCR لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

الجدول رقم (5–37): الأرقام المفتاح للشركة المركزية لإعادة التامين لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013

الوحدة النقدية= مليون دج

البيان	2014	2013	التغير
رقم الأعمال (إجمالي إعادة التامين)	22 305	20 315	9,8%
رقم الأعمال (صافي إعادة التامين)	13 471	12 798	5,26%
أعباء الحوادث (إجمالي إعادة التامين)	14 657	6 591	112,38%
أعباء الحوادث (صافي إعادة التامين)	4 991	5 697	-12,39%
منتوج مالي	1 131	1 016	11,32%
تكاليف التشغيل	841	725	16,00%
النتيجة الصافية	2 782	2 643	5,26%
أوراق مالية	3 450	3 157	9,28%
رؤوس الأموال الخاصة	23 569	21 658	8,82%
مؤونات تقنية	29 702	19 605	51,5%
إجمالي الميزانية	48 649	64 366	32,31%
النتيجة الصافية/ رؤوس الأموال الخاصة	11,8%	12,2%	-0,4
عدد الموظفين	95	92	+03

المصدر: التقرير السنوي للشركة المركزية لإعادة التامين CCR لسنة 2014، ص 05.

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي حسبSCF و IAS/IFRS ما بين الالتزام و الخيار الاستراتيجي

المطلب الأول:مقارنة الإفصاح في القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي

لقد قام بنك خليج الجزائر بعرض قوائمه المالية لسنة 2011 على موقعه الالكتروني[1] كما ينص النظام المحاسبي المالي و سنحاول في هذا المطلب بمقارنة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنك مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

1. بالنسبة للمعيار الدولي IAS01: عرض القوائم المالية و النظام المحاسبي المالي

لقد جاء هذا المعيار من أجل أن يتم إعداد و عرض القوائم المالية بطريقة موحدة لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية لفترات سابقة أو لمؤسسات أخرى و هذا من أجل المساعدة في إتخاذ القرارات من قبل مستخدميها. حيث جاء المعيار من أجل أن يعرض مجموعة من القوائم المالية[2] و المعلومات التي تحتويها هذه الأخيرة كالتالي:

أسم المؤسسة، بلد التأسيس، الشكل القانوني للمؤسسة، الفترة المالية، ملخص النشاط، عملة القيد. إضافة الى القوائم المالية.

في حين ينص النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية[3] و أن يتم تحديد كل مكون من مكونات الكشوف المالية و تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري، طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، مدمجة أو مركبة)، تاريخ الإقفال، العملة التي أعدت بها القوائم المالية، عنوان مقر الشركة و الشكل القانوني، اسم الشركة الأم أو المجمع الذي يلحق به الكيان و معدل عدد المستخدمين فيها.[4]

---

[1] https://www.agb.dz/

[2] تم عرضها في المبحث الرابع من الفصل الثالث.د

[3] تم عرضها في المبحث الأول من الفصل الرابع.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف ا لمالية و عرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها** ،العدد 19، ص 23.

و عليه نلاحظ أن بنك خليج الجزائر قام بعرض قوائمه المالية لسنة 2011 المنشورة في موقعه الالكتروني حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي و قد قام بعرض المعلومات التالية:

- اسم المؤسسة :بنك خليج الجزائر AGB.
- بلد التأسيس :الكويت، بلد التوطين: الجزائر.
- رقم السجل التجاري: 03B0021041.
- طبيعة الكشوف المالية: فردية.
- الشكل القانوني :شركة ذات اسهم.
- الفترة المالية : سنة 2011.
- عملة القيد (الوحدة) :الدينار الجزائري.
- اسم المجمع الذي يلحق به: مجموعة الأعمال في المشرق "KIPCO" شركة مشاريع الكويت.

أما فيما يخص طريقة عرض القوائم المالية فان بنك خليج الجزائر قام بعرض جميع القوائم المالية حسب ما ينص عليه في المعيار و النظام المحاسبي المالي كالتالي:

أ. **الميزانية:**

باعتبار أن الميزانية صورة فوتوغرافية في فترة ما تقدم معلومات حول الوضعية المالية، فان البنك قام بعرض عناصر الميزانية أي الأصول و الخصوم بصفة منفصلة و حسب الترتيب التنازلي للسيولة و لذلك من أجل سهولة تحويل الأصول الى نقدية كما جاء في المادة 04 من النظام 09-05 و المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول أن يتم عرض الأصول المتداولة وغير المتداولة و الالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية إذ نجد أن البنك قد التزم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية طبقا لمتطلبات المعيار.

يتطلب معيار المحاسبة IAS01 التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية، إذ مجد أن البنك قد التزم بهذا البند و ذلك بمقارنة المعلومات المالية للسنة 2011 بالمعلومات الخاصة بسنة 2010.

لقد قام البنك بالإفصاح في التقرير السنوي على انه يقوم بتحويل الالتزامات و الأصول (المعاملات) التي تتم بالعملة الأجنبية الى الدينار الجزائري.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول وجوب الإفصاح عن أسهم المؤسسة التي تمتلكها المؤسسة نفسها أو مؤسساتها الفرعية أو مؤسساتها الزميلة إلا أن البنك لم يقم بالإفصاح في التقرير السنوي 2011 و تم الإفصاح فقط عن عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال (999.999 سهم) كما أنها لم تقم بالإفصاح عن القيمة الاسمية للسهم وبذلك لم تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول في هذا البند.

أولا: الأصول: لقد شملت البنود التالية:

النقد بالصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية: لقد سجل هذا البند انخفاض ما بين سنة 2010 (523 750 806 25) و سنة 2011 (000 680 013 21) أي بنسبة 19% أي مبلغ (452 744 791 4) و يشمل هذا البند جميع حسابات الأصول المتاحة بالدينار و العملات في البنك و هي كما يلي:

- ✓ النقدية بالدينار.
- ✓ النقدية بالعملة.
- ✓ حساب لدى بنك الجزائر.
- ✓ إيداع في انتظار التحميل لدى البنك الجزائر.
- ✓ تسهيلات الودائع.
- ✓ حساب قروض بأجل.
- ✓ حساب لدى مراكز البريد.
- ✓ حساب لدى الخزينة العامة.

- ✓ أصول أخرى.

كما أننا نجد أن البنك لا يوجد لديها أي أصول مالية مملوكة لغرض التعامل و أصول مملوكة لغرض البيع و أصول مالية مملوكة لغاية الاستحقاق و ضرائب مؤجلة أصول و فارق الحيازة في حين أنها تخصص لها خانة في الميزانية مما يعقد هذه الأخيرة أي أن إفصاح البنك عن الحسابات التي تستعملها فقط يزيد من بساطة و سهولة قراءة الميزانية.

في حين نجد أن البنك قام بالإفصاح عن الحسابات المتبقية و مبالغها.

ثانيا: الخصوم.

لقد قام البنك بعرض الخصوم وفق الترتيب المتناقص للسيولة أي حسب ترتيب دفع الالتزامات و الذي جاء كالتالي:

لا يوجد للبنك أي رصيد دائن لدى مركز الصكوك البريدية و البنك المركزي إضافة الى الضرائب المؤجلة خصوم، إعانات التجهيز/ إعانات أخرى للاستثمارات، فارق التقييم و العلاوات المرتبطة برأس المال.

أما فيما يخص الاحتياطات القانونية فنجد أن البنك ليس لديه أي احتياطات لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010، في حين أنها تفصح عن هذه الاحتياطات في التقرير السنوي لسنة 2011 و حتى القوائم المالية لسنة 2012. أما ما تبقى فان البنك قام بالإفصاح عنه.

و عليه نجد أن البنك قد قام باستيفاء شروط و متطلبات المعيار المحاسبي رقم 01 "عرض القوائم المالية " و النظام المحاسبي المالي في طريقة عرض و الإفصاح عن عناصر الميزانية.

ب. خارج الميزانية

بالرغم من أن قائمة خارج الميزانية لم ينص عليها المعيار المحاسبي رقم 01 إلا أن النظام المحاسبي المالي أوردها ضمن القوائم المالية التي يجب إعدادها و عرضها. و بالتالي فان بنك خليج الجزائر AGB قام بعرض

هذه القائمة بالتفريق بين الالتزامات الممنوحة و المستلمة، إذ نجد أن الالتزامات الممنوحة للبنك قد ارتفعت من سنة 2010 الى 2011 و هذا راجع الى الاعتماد على الائتمان المستندي كطريقة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

كما أن الارتفاع المسجل في الالتزامات المستلمة راجع الى ارتفاع نسبة الضمانات المصرفية التي تلقاها البنك لالتزاماته بالعملاء و الضمانات التي في شكل تعهدات لصالح البنك.

ت. حساب النتائج

لقد أخذ بنك خليج الجزائر عند قيامه بعرض قائمة حساب النتائج (حسب الطبيعة) النموذج الذي جاء به في النظام 09-05 من النظام المحاسبي المالي ، بحيث عرض في شكل جدول يضم سنتي 2010 و 2011 والذي تضمن كل الإيرادات المحققة خلال الدورة و طرح منها كل الأعباء المتحملة خلال الدورة، و بالتالي نجد أن البنك قام فيه بإدراج كل العناصر التي يجب توضيحها من خلاله، إذ حقق البنك ربحا يقدر بـ000 591 2 296دج خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 والتي كانت نتيجتها تقدر بـ000 054 031 2دج أي بزيادة تقدر تقريبا ب 28%.

ث. جدول تغير سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)

من خلال عرض البنك لجدول تغير سيولة الخزينة نجد انه يتوافق مع النموذج الذي جاء في النظام 09-05 من النظام المحاسبي المالي، حيث تم عرض القائمة من خلال تصنيف و الإفصاح بشكل منفصل التدفقات الخزينة حسب أنشطها إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية و هذا ما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي السابع.

كما يتطلب المعيار الدولي رقم 07 أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التدفقات النقدية بإحدى الطريقين المباشرة أو غير المباشرة و بالتالي نجد أن البنك قد التزم بذلك عن

طريق الإفصاح بإتباع الطريقة المباشرة و التي يفضلها المعيار باعتبارها تقوم بتقديم معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة.

ج. جدول تغير الأموال الخاصة

لقد قام البنك بعرض جدول تغير الأموال الخاصة و الإفصاح عن عناصره حسب النموذج الذي جاء في النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي رقم 01 حيث تم عرض و الإفصاح عن كل من النتيجة الصافية للسنة المالية و تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة كما نجد أن البنك لم يقم بعمليات الرسملة المتعلقة بزيادة أو نقصان في رأس المال.

2. بالنسبة للمعيار الدولي IAS08: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء و النظام المحاسبي المالي

يهدف هذا المعيار الى وصف المعايير لاختيار و تغيير السياسات المحاسبية، مع المعاملة المحاسبية و الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و تصحيحات الأخطاء إضافة الى تعزيز مدى ملائمة و موثوقية القوائم المالية للمقارنة مع غيرها. [1] و عليه من التقرير السنوي لبنك AGB لسنة 2011 نجد انه يفصح عن اثر التغيرات في السياسات المحاسبية و التي كان لها تأثير سلبي 249 311 مليار دينار جزائري و ذلك راجع الى تطبيق النظام المحاسبي المالي و ذلك بفعل النظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية و النظام 25-9 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد و نشر القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية، كما أن البنك قام بالإفصاح عن اغلب السياسات المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد القوائم المالية.

[1] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، معيار المحاسبة الدولي IAS08، **مرجع سبق ذكره**، ص 587أ.

3. بالنسبة للمعيار الدولي IAS10: الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية و النظام المحاسبي المالي.

تعرف الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية بأنها تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي تقع بين فترة إعداد القوائم المالية و تاريخ المصادقة على إصدارها. و يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تقوم بنشر قوائمها المالية في الأشهر الستة (06) التالي التي تلي نهاية السنة المالية و هذا وفقا للمادة 103 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد و القرض و عليه فانه في هذه المدة قد تحدث معاملات مالية و أحداث يمكن أن تؤثر على نتائج القوائم المالية مما يستدعي الإفصاح عنها. و في التقرير السنوي لسنة 2011 نجد أن البنك لم يقم بالإفصاح عن أية أحداث لاحقة بعد تاريخ الميزانية.

4. بالنسبة للمعيار الدولي IAS12: ضرائب الدخل.

يهدف معيار ضرائب الدخل الى وصف المعالجة المحاسبي لضرائب الدخل أي كيفية المحاسبة عن الضرائب الجارية (أصول/ خصوم) و الضرائب الموجلة (أصول/ خصوم) كما جاء في النظام المحاسبي المالي و هو ما قام بتوضيحه البنك في الميزانية كالتالي:

ضريبة جارية أصول: 704 658 دج إذ يبين البنك في الملحق أنها هذا المبلغ يمثل أساس دفعات الضريبة على أرباح الشركات IBS كما يفسر أن الزيادة المدفوعة بين سنة 2010 و سنة 2011 تتمثل في انه يتم احتساب مبلغ الضريبة لسنة 2010 الى أساس سنة 2010 و احتساب ضريبة 2011 على أساس نتيجة سنة 2010. أما فيما يخص الضريبة المؤجلة (أصول/ خصوم) فنجد أن البنك قد خصص لها سطر في الميزانية مع أنها لا تحمل أي مبلغ.

5. بالنسبة للمعيار الدولي IAS19: منافع الموظفين.

يوضح البنك في قائمة الملحق في المذكرة التوضيحية رقم 10 الخاصة ب"رواتب و منافع الموظفين" أن مبلغ مجموع الرواتب لسنة 2011 مقارنة بمجموع الرواتب لسن 2010 قد ارتفع بنسبة 28% و هذا راجع الى ارتفاع نسبة عدد العمال الى 20% في حين أن عقود و اتفاقيات المستخدمين لدى البنك لا تنص على منحة منافع التقاعد.

6. بالنسبة للمعيار الدولي IAS21: أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يهدف هذا المعيار الى إيضاح معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية حيث يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بان تقوم بتحويل كل العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية الى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة[1] إضافة الى توضيح أثار التغيرات في أسعار الصرف على الخزينة، و عليه نجد أن البنك قام بتخصيص سطر خاص في جدول تغير سيولة الخزينة إلا انه بدون أي مبالغ و بالتالي لم يدلي بأي إفصاح أو إيضاح بخصوص ذلك.

7. بالنسبة للمعيار الدولي IAS24: الأطراف ذوي العلاقة.

الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي أو أرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة و بالمعاملات و الأرصدة المعلقة بما في ذلك التزامات هذه الجهات[2]. و عليه نجد أن البنك قد قام بالإفصاح عن المساهمين فقط في رأس المال المصرح به سنة 2009 و لم يقم بالإفصاح عن أي معلومات أخرى حول الأطراف ذوي العلاقة.

[1] القسم 07 من القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص 20.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، معيار المحاسبة الدولي IAS24 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 815أ.

8. بالنسبة للمعيار الدولي IFRS07: الأدوات المالية: الإفصاحات.

إن هدف هذا المعيار هو الطلب من المؤسسات توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم أهمية البيانات المالية للمركز و الأداء المالي للكيان و طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن المعلومات المالية التي يتعرض لها الكيان أثناء الفترة و في نهاية فترة إعداد البيانات المالية، و كيفية إدارة الكيان لهذه المخاطر.[1] أما النظام المحاسبي المالي فقد تطرق الى قواعد تقييم و تسجيل الأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية من خلال النظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 و الذي تم فيه تعريف كل من الأداة المالية، الأصل المالي و الخصم المالي و طرق تقييمهم و تصنيفهم كما يلي:

- ✓ أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.
- ✓ أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة.
- ✓ تسليفات وحقوق.
- ✓ أصول مالية متاحة للبيع.
- ✓ أصول مالية أخرى.
- ✓ خصوم مالية محتفظ بها بغرض المعاملة.
- ✓ خصوم مالية أخرى.[2]

من ميزانية البنك المنشورة في التقرير السنوي 2011 نجد أن البنك قد أفصح عن الأصول المالية الأخرى التي حققت ارتفاعا بنسبة 249% إذ يرجع السبب الى الزيادة في محفظة الحسابات و العمليات التي في انتظار

[1] راجع المطلب الأول من المبحث الثالث للفصل الثاني.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 و المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للادوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية،العدد 14، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2010 ،ص 20.

التسوية. أما الأصول المالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة، تسليفات وحقوق، أصول مالية متاحة للبيع فلم يقم البنك بالإفصاح عنها و توضيحها.

أما الخصوم المالية فنجد أن البنك قد أفصح فقط عن الخصوم المالية الأخرى فقط التي حققت ارتفاعا بنسبة 85% مقارنة بسنة 2010 حيث يظهر هذا الحساب انه عبارة عن مخصصات للشيكات المصرفية و حسابات الدفع.

و في الأخير، نجد أن البنك قد التزم بالإفصاح و تطبيق معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي في حين نجد أن هناك بعض النقائص و هذا راجع الى عدم التحكم في الSCF باعتبار انه في السنة الثانية منذ تطبيقه.

المطلب الثاني: مقارنة القوائم المالية للشركة المركزية لإعادة التامين مع معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي

لقد قامت الشركة المركزية لإعادة التامين بعرض قوائمها المالية لسنة 2011 على موقعها الالكتروني[1] حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي و سنحاول في هذا المطلب بمقارنة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنك مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

1. بالنسبة للمعيار الدولي IAS01: عرض القوائم المالية و النظام المحاسبي المالي

نلاحظ من التقرير السنوي أن الشركة المركزية لإعادة التامين قد قامت بعرض قوائمها المالية لسنة 2011 المنشورة حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي و قد قام بعرض المعلومات التالية:

- اسم المؤسسة : الشركة المركزية لإعادة التامين CCR.
- بلد التأسيس :الجزائر.
- رقم السجل التجاري: لم يتم الإفصاح عنه.
- طبيعة الكشوف المالية: فردية.
- الشكل القانوني :شركة ذات أسهم.
- الفترة المالية : سنة 2011.

[1] http://www.ccrdz.com/index.php/publications/rapports-annuels/rapport-annuel-2011

- عملة القيد (الوحدة) :الدينار الجزائري.

أما فيما يخص طريقة عرض القوائم المالية فان الشركة قامت بعرض جميع القوائم المالية حسب ما ينص عليه في المعيار و النظام المحاسبي المالي ما عدا قائمة الملحق و التي كانت كالتالي:

أ. **الميزانية**

لقد قامت الشركة المركزية لإعادة التامين بعرض عناصر الميزانية (أصول/خصوم) بصفة منفصلة و ذلك حسب ما نص عليه القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، كما قامت بعرض الأصول الجارية و غير الجارية و الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية كفئات مستقلة في صلب الميزانية طبقا للمعيار الدولي رقم 01 و الإشعار رقم 89.

- تم الإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة و المتمثلة في سنة 2010.
- تم الإفصاح عن تحويل جميع الالتزامات و المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية الى العملة الصعبة.
- لم تقم الشركة بالإفصاح عن عدد الأسهم التي تمتلكها إضافة الى القيمة الاسمية للسهم بل اكتفت بالإفصاح عن هيكل محفظتها المالية فقط.

أولا: الأصول: لقد شملت البنود التالية:

بقد سجلت الأصول غير الجارية انخفاضا في القيمة بين سنة 2010 و 2011 و ذلك بنسبة 03% و التي تشمل على: فارق الاقتناء، الأراضي، البناءات،.....

أما الأصول الجارية فبقيت بنفس القيمة تقريبا و التي تتشكل أساسا من التوظيفات و الأصول المالية الجارية الأخرى و التي تشكل نسبة 51% من الأصول الجارية.

ثانيا: الخصوم.

لقد قامت الشركة بعرض الخصوم و الذي جاء كالتالي:

لا يوجد للشركة أي رصيد دائن في رأس المال غير المطلوب، فارق المعادلة، رؤوس الأموال خاصة أخرى –ترحيل من جديد، أما ما تبقى فنجد أن الشركة تفصح عن ما تبقى من رؤوس الأموال الخاصة و التي أدت الى ارتفاعها بنسبة 10% و المتمثلة في: علاوات و احتياطات، فارق إعادة التقييم و النتيجة الصافية.

و عليه نجد أن الشركة قد قامت باستيفاء شروط و متطلبات المعيار المحاسبي رقم 01 "عرض القوائم المالية " و النظام المحاسبي المالي في طريقة عرض و الإفصاح عن عناصر الميزانية.

ب. حساب النتائج

لقد قامت الشركة المركزية لإعادة التامين عند عرضها لقائمة حساب النتائج (حسب الطبيعة) النموذج الذي جاء في الإشعار رقم 89، بحيث عرض في شكل جدول يضم سنتي 2010 و 2011 والذي تضمن كل الإيرادات المحققة خلال الدورة و طرح منها كل الأعباء المتحملة خلال الدورة، و بالتالي نجد أن البنك قام فيه بإدراج كل العناصر التي يجب توضيحها من خلاله، إذ حقق البنك ربحا يقدر بنسبة 32,4% خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

ت. جدول تغير سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)

لقد تم عرض قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة التي تقوم بالإفصاح عن المبالغ الإجمالية المقبوضة و المدفوعة قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافي و ذلك حسب ما جاء في الإشعار رقم 89 و كما جاء في المعيار الدولي رقم 07.

ث. جدول تغير الأموال الخاصة

لقد قامت الشركة بعرض جدول تغير الأموال الخاصة و الإفصاح عن عناصره حسب النموذج الذي جاء في الإشعار رقم 89 و المعيار المحاسبي رقم 01 حيث تم عرض و الإفصاح عن مبلغ النتيجة الصافية للسنة المالية 2011 و التي ارتفعت بنسبة 32,4% مقارنة بسنة 2010.

كذلك نجد أن الشركة لن تفصح عن أية مبالغ بخصوص تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم القيم الثابتة، إضافة الى أنها لم تقم بزيادة رأسمالها خلال السنتين 2010 و 2011.

2. بالنسبة للمعيار الدولي IAS08: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء و النظام المحاسبي المالي.

من خلال التقرير السنوي لشركة CCR لسنة 2011 نجد أنها لم تفصح عن اثر التغيرات في السياسات المحاسبية و لا عن التغيرات في التقديرات المحاسبية و تصحيحات الأخطاء.

3. بالنسبة للمعيار الدولي IAS12: ضرائب الدخل.

يهدف معيار ضرائب الدخل الى وصف المعالجة المحاسبي لضرائب الدخل أي كيفية المحاسبة عن الضرائب الجارية (أصول/ خصوم) و الضرائب الموجلة (أصول/ خصوم) كما جاء في النظام المحاسبي المالي و هو ما قامت بتوضيحه الشركة في الميزانية كالتالي:

ضريبة جارية أصول: 17 073 884,80دج و التي تمثل أساس دفعات الضريبة على أرباح الشركات IBS كما تفسر أن النقصان الملاحظ في الضريبة المؤجلة أصول بين سنة 2010 و سنة 2011 تتمثل في انه الشركة قد قامت بدفع مبلغ ضريبة مؤجلة أصول بقدر ب94 424 366,75 سنة 2010 كما انه لم تكن هناك ضريبة مؤجلة في سنة 2009 أي أن الشركة قامت بدفع ضريبة زائدة مما أدى الى تناقصها في السنوات الموالية بالرغم من الزيادة المتتالية في الأرباح. أما فيما يخص الضريبة المؤجلة (أصول/ خصوم) فنجد أن الشركة قد خصصت لها سطر في الميزانية مع أنها لا تحمل أي مبلغ.

4. بالنسبة للمعيار الدولي IAS19: منافع الموظفين.

في التقرير السنوي 2011، قامت الشركة بالتطرق الى المنافع التي استفادة منها الموظفين و المتمثلة في التكوينات في حين أنها لم تفصح عن أية منافع و مبالغ فيما يخص منحة التقاعد أو المعاش.

5. بالنسبة للمعيار الدولي IAS24: الأطراف ذوي العلاقة.

لقد قامت الشركة المركزية لإعادة التامين بالإفصاح عن المساهمين فقط في المحفظة المالية المصرح بها سنة 2010 و لم يقم بالإفصاح عن أي معلومات أخرى حول الأطراف ذوي العلاقة.

6. بالنسبة للمعيار الدولي IAS21: أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لم تقم الشركة بالإفصاح عن أية تأثيرات بخصوص تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

7. بالنسبة للمعيار الدولي IFRS07: الأدوات المالية: الإفصاحات.

من ميزانية الشركة المنشورة في التقرير السنوي 2011 نجد أنها قامت بالإفصاح عن التوظيفات و الأصول المالية الجارية الأخرى التي انخفضت بنسبة 08% و التي لم تفصح عن سببها و لم تفصح عن أية خصوم مالية و ذلك راجع لعدم الإفصاح عن الملحق من أجل تبيان السبب.

في الأخير نجد أن الشركة المركزية لإعادة التامين لم تقم بالإفصاح عن أهم العناصر و التي تتمثل في قائمة الملحق و التي تحمل التفسيرات التي تخص القوائم المالية الأخرى، إضافة الى عدم الإفصاح و الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يمكن اثبات صحة او خطأ الفرضيات من خلال دراسة القوائم المالية لكل من بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين كما يلي:

- قامت البنوك الجزائرية و بالتحديد بنك خليج الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كما قام بالإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية واسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية في تقريره السنوي وقد اتضح أن هذه الفرضية صحيحة بالنسبة للبنوك، في حين ان شركات التامين الجزائرية وبالتحديد الشركة المركزية لإعادة التامين لم تقم بعرض ملحق أو إيضاحات متممة و لم تقم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التي قامت الشركة باعتمادها في إعدادها لقوائمها المالية مما يدل على ان هذه الفرضية خاطئة اي انها لم تقم بالإفصاح عن جميع المعلومات في القوائم المالية.
- قامت البنوك الجزائرية و بالتحديد بنك خليج الجزائر عند إعدادها لقوائمها المالية و بالإفصاح عن المعلومات المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يدل على توافق المحاسبة فيها مع معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي و يثبت صحة الفرضية، اما الشركة المركزية لإعادة التامين فلم تقم بتطبيق جميع معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي مما يعني خطا الفرضية او ان الشركة تعتمد عدم تطبيق معايير المحاسبة و الافصاح عن المعلومات كخيار استراتيجي لها.
- عند مقارنة القوائم المالية لبنك خليج الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية نجد ان البنك يقوم بتبني و تطبيق معايير المحاسبة الدولية و الافصاح حسبها مما يثبت صحة الفرضية بالنسبة للبنوك، في حين نجد أن الشركة المركزية لإعادة التأمين لا يوجد إفصاح عن معلومات في قوائمها المالية التي تنص عليها بعض معايير المحاسبة الدولية و ذلك لعدم تطبيقها و تبنيها مما يعني صحة الفرضية.

- يختلف الافصاح عن المعلومات في القوائم المالية لبنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التأمين قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي وبعده حيث اننا نجد من خلال التقرير السنوي لكلا من البنك و شركة التامين لسنة 2009 المنشور في موقعهما الالكترونيين أنه كان يتم الافصاح عن الميزانية و جدول حسابات النتائج فقط بدون اي قوائم مالية أخرى أو إيضاحات مما يثبت صحة الفرضية.

خلاصة

لقد تناولت الدراسة الميدانية دراسة تأثير معايير المحاسبة الدولية على أثرها على الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للبنوك و شركات التامين، حيث ركزت هذه الدراسة على عينة من الإطارات التي تعمل على إعداد القوائم المالية. و من خلال تحليلنا لأراء أفراد العينة توصلنا الى مجموعة من النتائج و التي تتمثل فيما يلي.

- وجود موافقة مرتفعة لآراء أفراد العينة على آن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للبنوك و شركات التامين تكون حسب IAS/IFRS.
- تشير أراء أفراد العينة على الموافقة على مدى توافق المحاسبة بالبنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية.
- وافق جل أفراد العينة على المحور الثالث الذي يثبت أن الإفصاح في البنوك و شركات التامين يكون حسب معايير المحاسبة الدولية.
- أظهرت نتائج دراسة و تحليل إجابات أفراد العينة للمحور الرابع على موافقتها على أن هناك بين الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالية و بعده.

أما فيما يخص نتائج الدراسة التحليلية لقوائم بنك خليج الجزائر و الشركة المركزية لإعادة التامين، توصلنا الى النتائج التالية:

- لقد قامت كلتا المؤسستين بإعداد و نشر قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010 أي ابتداءا من تطبيقه الفعلي.
- يقوم بنك خليج الجزائر بالإفصاح في تقريره عن كافة المعلومات المنصوص عليها حسب النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.
- لا تقوم الشركة المركزية لإعادة التامين بالإفصاح عن كافة القوائم المالية في التقرير السنوي حيث نجد انه لم يتم الإفصاح عن الملحق الذي يعتبر قائمة لا يمكن الاستغناء عنها مثلها مثل باقي القوائم المالية بالإضافة الى عدم الإفصاح عن جميع المعلومات مثلما ينص النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.

الخاتمة

على عكس المؤسسات الصناعية و التجارية التي لها نظام محاسبي متشابه، نجد أن البنوك و شركات التأمين تتميز بخصائص خاصة، مما يستوجب وجود نظام محاسبي خاص بها و هذا ما يفسر إصدار معايير محاسبية و أنظمة أيضاً خاصة بها حتى يتم إعداد قوائم مالية يتم الإفصاح فيها عن المعلومات التي تسمح بإتخاذ القرارات.

و عليه، في نهاية هذه الدراسة المعنونة "الدراسة المحاسبية و حدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS (حالة الجزائر)" قمنا من خلالها بالتطرق الى معايير المحاسبة الدولية و خطوات تطبيقها ثم مدى تكيف محاسبة البنوك وشركات التامين على التطبيق و الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية، أما فيما يخص حالة الجزائر، تناولنا الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي بالإضافة الى محاسبة البنوك و شركات التامين وفقه.

و من أجل الإجابة عن الإشكالية، توصلنا الى مجموعة من النتائج بجانبيها النظري و التطبيقي و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

- إن استخدام معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي كلغة محاسبية موحدة سيؤدي إلى جعل الأسواق المالية كسوق واحدة مما يؤدي الى تشجيع الاستثمار و توسيع رقعة الأعمال الاقتصادية.
- إتباع معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية يضمن قابليتها للمقارنة بالإضافة إلى احتوائها و تقديمها لمعلومات ذات جودة ، شفافة و تسمح بإتخاذ القرارات.
- نظرا للتطورات و التغيرات الاقتصادية المستمرة في العالم و الأسواق المالية نجد ضرورة وجود تعديلات و تحيينات مستمرة لمعايير المحاسبة الدولية و هو الأمر الذي تعمل عليه لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تتميز البنوك و شركات التأمين بخصائص فريدة تميزها عن غيرها من المؤسسات و عليه نجد أن لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية قاما بإصدار مجموعة من المعايير التي تتوافق و أنشطتها.
- تتميز المحاسبة البنكية بخاصية وجود قائمة خارج الميزانية على عكس المؤسسات الأخرى و التي تقوم فيها بعملية تسجيل كافة الالتزامات سواء كانت معطاة أو متلقاة.

- إن تطبيق شركات التامين للمعيار المحاسبي IFRS4 المتعلق بمختلف الأنشطة التأمينية يسمح بتزويد مختلف مستخدمي القوائم المالية بما يلزمهم في إتخاذ القرارات و هذا راجع لهدفه المتمثل في الإفصاح عن المعلومات اللازمة.
- لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لقطاع البنوك و شركات التامين و خصوصا عملية إعداد و نشر القوائم المالية و المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و ذلك عن طريق النظام 09-05 الخاص بالبنوك و الإشعار رقم 89 الخاص بشركات التامين بالإضافة الى وجود مدونة حسابات خاصة و نماذج للقوائم المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

لقد توصلت الدراسة الإستبيانية و التطبيقية الى مجموعة من النتائج و المتمثلة في:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية و التي تعزى الى مؤسسة الانتماء و المنصب المشتغل، مما يثبت أن الإطار المنظم للمؤسسة (بنك/شركة تامين) و المنصب المشتغل (إطار محاسبي، مدقق داخلي أو خارجي) هو الذي يؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية و ليس الشهادة المتحصل عليها و الخبرة المهنية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و التي تعزى الى مؤسسة الانتماء و المنصب المشتغل و التي لا تعزى الى الخبرة المهنية و الشهادة المتحصل عليها مما يدل على أن تبني و إتباع معايير المحاسبة الدولية يرجع الى رغبة المؤسسة في ذلك بالإضافة الى المنصب المشتغل في تطبيقها.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS و التي لا تعزى الى مؤسسة الانتماء، الشهادة المتحصل عليها و الخبرة المهنية بل تتأثر فقط بالمنصب المشتغل.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده و التي لا تعزى الى تعزى الى مؤسسة الانتماء، الشهادة المتحصل عليها

و الخبرة المهنية بل تتأثر فقط بالمنصب المشتغل و هذا راجع الى أن هذا الأخير هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية و الإفصاح عن المعلومات فيها.

- تشير المؤشرات الإحصائية لاستجابات أفراد العينة على موافقتهم و رغبتهم بتنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع أصحاب المهنة (محاسبين، مدققين داخليين و خارجيين) من أجل التشاور حول المشاكل التي تواجههم في تطبيق النظام المحاسبي المالي و ذلك بنسبة 92%.
- أظهرت النتائج الإحصائية الى عدم موافقة الأفراد على أن النظام المحاسبي المالي و المخطط الوطني للمحاسبة يتخلفان فقط في مدونة الحسابات و هذا راجع الى وجود إختلافات كثيرة تتمثل في الإطار التصوري، القوائم المالية و إعدادها،...الخ.
- أظهرت النتائج الإحصائية أن استجابات أفراد العينة المدروسة هي نفسها استجابات أفراد المجتمع و هذا ما يفسره كاي مربع المحسوبة اكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبانة بمستوى الدلالة (اقل من 0,005).
- وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لأنه كلما ارتفع مستوى و زاد الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية كلما زاد الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.
- يقوم بنك خليج الجزائر بإعداد و نشر لقوائمه المالية حسب معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة و الملحق بالإضافة الى الإفصاح على السياسات المحاسبية و أهم المعلومات.
- لم تقم الشركة المركزية لإعادة التامين بالإفصاح عن جميع القوائم المالية و المتمثلة في قائمة الملحق باعتبارها القائمة التي تحتوي على تفسير ما جاء في القوائم المالية الأربعة كما نجد أنها لم تقم بالإفصاح و إتباع جميع المعايير المحاسبية و ما جاء في النظام المحاسبي المالي.

ثالثا: اقتراحات و آفاق:

- وضع آليات رقابية حول مدى التزام البنوك و شركات التامين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي.
- إعطاء أهمية للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية باعتبارها أساس عمل البنوك و شركات التامين.
- القيام ببناء و تحسين أنظمة معلومات محاسبية جيدة باعتبارها آلية للرقابة.

- توعية و تثقيف العاملين بالبنوك و شركات التامين المسؤولين عن الإفصاح و إعداد القوائم المالية على معرفة و التحكم بمعايير المحاسبة الدولية و الSCF و ذلك عن طريق القيام بدورات تكوينية.
- إلزام البنوك و شركات التامين بضرورة نشر القوائم المالية بشكل دوري و إتاحتها لجميع مستخدميها و ذلك من أجل تعزيز الإفصاح و الشفافية.
- القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة كآلية لتعزيز الإفصاح في القوائم المالية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب العلمية:

- احمد سليمان حصاونة، **المصارف الإسلامية– مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب الحديث و جدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشآت المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- احمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
- احمد صلاح عطية، **مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية**، كتب عربية للنشر و التوزيع الالكتروني، القاهرة، 1994.
- الأميرة إبراهيم عثمان و محمود السيد سليمان، أنظمة محاسبية متخصصة (فروع، بنوك تجارية، مستشفيات، وحدات حكومية)، الإسكندرية، 2001.
- أمين السيد احمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2007
- أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة 'القياس و الإفصاح و التقرير المالي'**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- إيهاب نظمي إبراهيم و حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك و شركات التامين)**، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- حسين القاضي و مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- حسين القاضي و مأمون محمود، **المحاسبة الدولية و معاييرها**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2008.
- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2008.

- دونالد كيسو و جيري ويجانت، تعريب احمد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، (الرياض) السعودية، 1995.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، **إدارة المؤسسات المالية و المصرفية**، دار الايام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**- مدخل نظرية المحاسبة-، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ، 2009.
- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي–مدخل نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر ة التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
- زاهرة سواد، **محاسبة المنشات العامة و الخاصة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك –منهج علمي و تطبيق عملي**، منشاة المعارف "جلال حزى و شركاءه للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008.
- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرون– الصناعة المالية الحديثة و اتجاهات التجارة الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، 2008.
- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد و العرض و التحاليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عادل عبد الفضيل عيد، **الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية –دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- عبد الغفار حنفي و سمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد الناصر إبراهيم نور و إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011.

- عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- علاء محمد البتانوني، **المحاسبة المالية المتوسطة**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
- علي احمد أبو الحسن و محمد سمير الصبان، **المحاسبة المتوسطة "المفاهيم و معايير القياس و الإفصاح المحاسبي"**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الجزء الأول، 1998.
- فائق شقير و آخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2002.
- فردريك تشوي و اخرون، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد و احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
- فريد راغب النجار، **أسواق المال و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي و استراتيجي معاصر"**، دار وائل للنشر ، عمان، الطبعة الثالثة، 1999.
- قاسم محمد ابراهيم و زياد يحي السقه، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، كلية الحدباء الجامعة –الموصل–، العراق، 2003.
- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات) وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، 2006.
- محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشات التجارية و شركات التامين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشات المالية –البنوك التجارية و شركات التامين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي –شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
- محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

- محمد الهلالي و عبد الرزاق شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية– البنوك التجارية و شركات التامين**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة، **القياس و الإفصاح المحاسبي (النظرية و التطبيق)**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995.
- محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية : مع نص القرار رقم 345لسنة 2002 لوزير التجارة الخارجية بتعديل بعض أحكام القرار رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- مكرم عبد المسيح باسيلي و محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في البنوك و شركات التامين**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
- منير إسماعيل أبو شاور و آخرون، **نقود و بنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، 2009.
- وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة: القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

2. رسائل واطروحات دكتوراه:

- بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.
- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014.
- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006.

- حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2013.
- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3، 2008.
- سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية إتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.
- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2005.
- شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة :الشركات الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1.
- طرشي محمد، **متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي و المصرفي–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2013.

3. المقالات والبحوث العلمية:

- بريش عبد القادر و زهير غراية، **مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الاستقرار المالي و المصرفي**، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 00، 2015.
- توفيق حسن عبد الجليل و محمد أبو نصار، **العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، 2014.
- جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السادس،جامعة بسكرة، ديسمبر 2009.
- خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثمن عشر، العدد الثاني، 2002.
- خالد أمين عبد الله و خالد قطناني، **البيئة المصرفية و أثرها على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية –دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن–**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007.

- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01.
- عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة حالة ولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة ورقلة، العدد 01، ديسمبر 2014.
- م.م .صادق ا رشد الشمري، **الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي و المؤسسي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد السابع عشر، 2008.
- مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
- مداني بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01،2002.
- مفتاح صالح و معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد 2009/07، 2010.

4. المؤتمرات العلمية:

- إبراهيم خليل عليان، **صناديق التقاعد واقع ومشكلات ومقترحات في فلسطين والعالم العربي**، مداخلة مقدمة لمؤتمر جامعة النجاح الدولي الثالث، 2013.
- احمد مخلوف ، **الأزمة المالية العالمية و استشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح و الشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف، 20 21 افريل 2009.
- احمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، 13 و 15 أكتوبر 2009.
- آسيا قاسيمي و حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011.
- آيت عكاش سمير و بن ناصر محمد ، **البنوك الإسلامية و تطبيقات معايير لجنة بازل–3**–، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد و التمويل الإسلامي، قطر، أيام 23-25 مارس 2015.

- براق محمد و قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مداخلة مقدمة في ملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05 و 06 ماي 2013.
- بلهادف رحمة و السعدي عياد ، **دور الافصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات و الاقتصاديات ، الشلف، 19. 20 نوفمبر 2013.
- حميداتو صالح، زلاسي رياض و بوقفة علاء ، **دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011.
- دريس رشيد، بحري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادي، بشار، يومي 24. 25 افريل 2006.
- زغدار احمد و سفير محمد، **مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، 13 و 15 أكتوبر 2009.
- سعودي بلقاسم و سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011.
- صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، الوادي، 7. 8 افريل 2013.
- عبد القادر شاشي، **معايير بازل للرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة للندوة الدولية: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 20 - 18افريل 2010.
- عبد الكريم جعفري، **تقرير سوق التامين الجزائري 2006/2007/2008**، تقرير مقدم الى المؤتمر العام الثامن و العشرون للاتحاد العام العربي للتامين، المملكة الأردنية الهاشمية، 17-19 ماي 2010، ص 11.

- كتوش عاشور ، **النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته و متطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و 25 نوفمبر 2014.
- مرازقة صالح و بوهرين فتيحة، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية**، مداخلة مقدمة ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25 / 26 ماي2010 .
- مرزوقي مرزوقي و حولي محمد، **النظام المحاسبي المالي :المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، أيام 05 و06 ماي 2013.
- مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة" (IAS/IFRS) قياس و تقييم لبنود القوائم المالية"** ،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة :(ISA) التحدي، جامعة البليدة، يومي 14و 13 ديسمبر 2011.
- نبيل بوفليح و سحنون بونعجة، **محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي و آفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 دسيمبر2012.
- يوسف بن ميسية، **سوق التامين الجزائري**، تقرير مقدم إلى المؤتمر العام الحادي و الثلاثون للاتحاد العام العربي للتامين، بيروت لبنان، 24-26 ماي 2016.

5. القوانين و الانظمة

- قانون العرض و نقد رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990.
- القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
- القرار الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008.
- المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، العدد 76،المؤرخ في 18 أكتوبر 2009.
- النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2009.

- النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009.
- النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، المؤرخ في 29 أوت 2012.

6. التقارير الدولية

- التقرير السنوي لبنك البحرين و الكويت.

7. مراجع اخرى باللغة العربية

- اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة -العدد5،الكويت، ديسمبر2011.
- الإفصاح المحاسبي للمصارف، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الرابع لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 1994.
- إيهاب محمد أحمد أبو خزانة، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، بنك الإسكندرية – Sanpaolo، 2007.
- بازل الأولى وبازل الثانية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة -العدد4 ،الكويت، نوفمبر 2012.
- البنك المركزي المصري، قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008.
- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF –دروس، مواضيع و مسائل محلولة، جامعة الجزائر3، 2011.
- الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل 2- انضباط السوق، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، الجزائر، سبتمبر 2006.
- المحاسبة العامة في شركات التامين 250 حسب –تخصص محاسبة، الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، الوحدة الرابعة، المؤسسة العامة للتدريب التقني و الفني، السعودية، طبعة 2007.
- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

I. المراجع باللغة الفرنسية

1. الكتب العلمية

- DOV OGIEN, Comptabilité et audit bancaires, DUNOD, Paris, 2006.
- ERIC TORT ET LIONEL ESCAFFRE, améliorer l'information financière en IFRS, Dinod, Paris 2012.
- Pierre THEROND, Présentation et dernières actualités de la norme assurance, Winter & associés, ISFA 3, 30/09/2008.

2. المقالات والبحوث العلمية

- Marc GAIGA, NORME IAS 32/39 INSTRUMENTS FINANCIERS, revue IAE, université nancy2, 2009.
- STEPHEN SPECTOR, M.A., FCGA, Norme comptable internationale 39 (IAS 39), Instruments financiers : Comptabilisation et évaluation, revue le repère, canada, 2010.
- STEPHEN SPECTOR, M.A., FCGA, Norme internationale d'information financière 7 (IFRS 7), Instruments financiers : Informations à fournir, revue le repère, canada, 2009.

3. القوانين و الانظمة

- Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la Comptabilité, Algérie, 10mars 2011.
- NORME INTERNATIONALE D'INFORMATION FINANCIÈRE 4, Journal officiel de l'Union européenne N°L392/38 du 31/12/2014.

4. مراجع اخرى باللغة الفرنسية

- Guide des assurances en Algérie2009, KPMG Algérie SPA, Edition 2009.
- Guide des assurances en Algérie2015, KPMG Algérie SPA, Edition 2015.

5.

II. المواقع الالكترونية

- بن عيشي بشير، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التطبيق**، http://master.first-forum.com/t204-topic .
- البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني: http://www.cbj.gov.jo/uploads/basel_III.pdf.

- جمعية المحاسبين القانونيين السورية، الموقع الالكتروني: http://ias-ifr.blogspot.com/.
- مداني بلغيث، الموقع الالكتروني: http://www.benbelghit.com/module1.html.
- مصرف قطر المركزي، الموقع الالكتروني: http://www.qcb.gov.
- موقع الدكتور عبد الكريم احمد قندوز، https://sites.google.com/site/drguendouz/.
- موقع الشركة المركزية لإعادة التامين CCR، http://www.ccrdz.com.
- موقع بنك خليج الجزائر : https://www.ag-bank.com .
- الموقع: http://www.ifrs.org/.

- BDO Dunwoody s.r.l. Guide sur le Traitement comptable des instruments financiers pour le secteur public , décembre 2011, le site Web: http://www.bdo.ca/
- BDO Dunwoody s.r.l. Instruments financiers – Bien se préparer, 2006, le site Web: http://www.bdo.ca/
- Bureau mondial des IFRS, Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance, Août 2010, les sites Web suivants : www.iasplus.com , www.DeloitteIFRS.ca/fr .
- IAS 32 Financial Instruments: Présentation, le site Web, www.iasplus.com

الملاحق

الملحق رقم 1 : نموذج الميزانية

الميزانية بالاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية – أصول			
8	الضرائب المؤجلة – أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			

الميزانية بالاف دج

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

الملحق رقم 1 مكرّر : نموذج خارج الميزانية

خارج الميزانية بالاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

الملحق رقم 2 : نموذج حساب النتائج

حساب النتائج بالاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة			
2	– فوائد وأعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	– عمولات (أعباء)			
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع.			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	– أعباء استغلال عامة			
11	– مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	– مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	– ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

الملحق رقم 3 : نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة بالاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل			
7	+/- حركات أخرى			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى** (إجمالي العناصر 2 إلى 7)			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية			
13	- الضرائب المدفوعة			

الملحق رقم 3 : نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة) (تابع)

جدول سيولة الخزينة بالاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة من النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين 8, 1 و14) (أ)			
16	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات			
17	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بانشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)			
20	+/– التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/– التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمالي العنصرين 20 و21) (ج)			
23	**تاثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)**			
24	**ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)**			
	التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)			
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)			

الملحق رقم 3 : نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة) (تابع)

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح** (إجمالي العنصرين 26 و27)			
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30)			
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
30	حسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

الملحق رقم 4 : نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة بالاف دج

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن- 2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن – 1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

الملحق (05)

قائمة المحكمين للاستبيان

الرقم	الاسم و القب	الرتبة العلمية
01	بشوندة رفيق	استاذ التعليم العالي
02	عيادي عبد القادر	استاذ محاضر
03	محمد فلاق	استاذ محاضر "أ"
04	نوي الحاج	استاذ محاضر "ب"
05	ترقو محمد	استاذ محاضر "ب"
06	مرحوم حبيب	خبير محاسبي
07	صادق عبد الوهاب	خبير محاسبي

الملحق (06)

استمارة استبانة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد.....

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان :**الدراسة المحاسبية و حدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS /IFRS "حالة الجزائر"**، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم من جهة أو كمسؤوليين بالإدارة المالية و المحاسبية من جهة أخرى حول موقفكم من أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة من قبل مؤسستكم، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث كما أنها ستحظى بالسرية التامة.

ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تفضلوا، سيدي، سيدتي، فائق التقدير والاحترام.

الباحثة

محمد طيفور أمينة

.ملاحظة :يرجى التكرم بوضع علامة(**X**) واحدة أمام الخانة المناسبة لكل سؤال

المحور الأول :معلومات عامة

1-مؤسسة الانتماء: بنك ☐ شركة تامين ☐

- **اسم المؤسسة:** .....

2-الشهادة المتحصل عليها: شهادة علمية ☐ شهادة مهنية ☐

3-المنصب الحالي الذي تشغله: مدقق داخلي ☐ إطار محاسبي ☐ مدقق خارجي ☐

4-الخبرة المهنية: اقل من 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنة ☐

المحور الثاني: المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب IAS/IFRS

الرقم	العبارة	الإجابة		
		غير موافق	محايد	موافق
01	تم الإفصاح عن اسم المؤسسة			
02	تم الإفصاح عن تاريخ التأسيس			
03	تم الإفصاح عن شكلها القانوني			
04	تم الإفصاح عن نوع النشاط			
05	تم الإفصاح عن رأس المال			
06	تم الإفصاح عن تاريخ إعداد القوائم المالية			
07	تم الإفصاح عن تاريخ نشر القوائم المالية			
08	تم الإفصاح عن الفترة التي تحويها القوائم المالية			
09	تم الإفصاح عن العملة التي أعدت بها القوائم المالية			
10	تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية			
11	تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية			
12	تقوم بمناقشة المؤسسة في سياساتها المحاسبية			
13	يعتبر الملحق الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن السياسات المحاسبية			
14	يتم الإفصاح عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة في حساباتها			
15	تم الإفصاح عن البنود غير العادية			
16	تم الإفصاح عن بنود الفترات السابقة			
17	تم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية			
18	تم الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة			
19	تم الإفصاح عن طرق تقييم الأدوات المالية			

المحور الثالث: مدى توافق محاسبة البنوك و شركات التامين مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

الرقم	العبارة	الإجابة		
		غير موافق	محايد	موافق
20	وجود إمكانية الموافقة مع معايير المحاسبة الدولية قبل تطبيقها في الجزائر			
21	وجود معايير المحاسبة الدولية يتماشى مع جميع معاملات المؤسسة التي تنتمي إليها			
22	تقوم المؤسسة التي تنتمي إليها بإتباع معايير المحاسبة الخاصة بالأدوات المالية			
23	تمت صياغة معايير المحاسبة الدولية على أساس خصائص جميع أنواع المؤسسات مما يستدعي تغييرها لتتوافق مع بيئة البنوك و شركات التامين			

المحور الرابع: الإفصاح في البنوك و شركات التامين حسب IAS/IFRS

رقم	العبارة	الإجابة		
		غير موافق	محايد	موافق
24	تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية			
25	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لتوفير معلومات ذات جودة تساعد في إتخاذ القرارات			
26	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن الملاءمة			
27	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن الموضوعية			
28	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة			
29	يتم التوسع في الإفصاح و ذلك عن طريق إصدار قوائم مالية مرحلية (شهرية، فصلية،...الخ)			
30	يتم إعداد القوائم المالية باستخدام نفس السياسات المحاسبية للمؤسسة الأم			

المحور الخامس: الإفصاح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي و بعده

رقم	العبارة	الإجابة		
		غير موافق	محايد	موافق
31	تنظيم مؤتمرات وندوات تجمع أصحاب المهنة للتشاور حول المشاكل التي تواجههم في هذا النظام ضروري			
32	التغيرات التي طرأت على الممارسة المحاسبية عند تطبيق scf تقلل من الفروقات بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية			
33	يتميز نظام الSCF بالوضوح و السهولة من حيث التطبيق			
34	يتمثل الإختلاف بين SCF و PCN في مدونة الحسابات فقط.			
35	هناك توافق بين طرق القياس المحاسبي المعتمدة من قبل الSCF و طبيعة نشاط المؤسسة التي تنتمي إليها			
36	تغيرت كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية خلال تطبيق SCF عن تلك التي كانت حسب PCN			
37	تغيرت نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية خلال تطبيق SCF عن تلك التي كانت حسب PCN			
38	تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة يعطي نظرة اقتصادية حقيقية أكثر للمؤسسة			
39	يتم ترتيب عناصر الميزانية حسب الترتيب التنازلي للسيولة			
40	تعتبر مصاريف البنك و مصاريف الوساطة و الرسوم غير المستردة من المصاريف التي تدخل ضمن حساب القيمة الحقيقية للأصل المالي.			
41	يتم ذكر في الملحق طريقة معالجة تغيرات قيمة التوظيفات المالية المدرجة بالقيمة السوقية.			

الملحق (07)

قائمة البنوك و شركات التامين التي تم توزيع الاستبيان على أفرادها

البنوك	شركات التامين
- بنك التنمية المحلية BDL.	- الشركة الوطنية للتأمين SAA.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.	- الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين CAAR.
- بنك اللاحة و التنمية الريفية BADR.	- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA.
- البنك الوطني الجزائري BNA.	- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.	- الشركة الدولية للتامين و إعادة التأمين CIAR.
- الصندوق الوطني للتوفير و الادخار CNEP.	- العامة للتأمينات المتوسطية GAM.
- بنك خليج الجزائر AGB.	- الجزائرية للتأمينات 2a.
- بنك ناتكسيس الجزائر NATEXIS.	- أليانس للتامين ALLIANCE.
- بنك سوسييتي جنرال.	- Cash للتأمينات.
- بنك BNP PARIBAS.	- تراست للتامين TRUST.
- بنك البركة.	- AXA للتأمينات.
- مصرف السلامة.	
- بنك تراست TRUST.	
- بنك HSBC.	